نصوص فى
المنطق العربى

اختيار وتعليق

الأستاذ الدكتور
ماهر عبد القادر محمد
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

الجزء الثانى
٢٠٠٦

نصوص في
المنطق العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يجد القارئ والدارس للمنطق العربى مادة علمية غزيرة قدمها العلماء العرب، وبصفة خاصة أولئك الذين انصبت اهتماماتهم على دراسة وفهم المنطق الأرسطى، كما وصل إليهم عبر حركة الترجمة والنقل التى ابتدأت فى فترة مبكرة اعتباراً من القرن الثامن الميلادى / الثانى الهجرى.

وقد شكل المنطق الأرسطى بالنسبة لعلماء العرب أهم روافد الثقافة والفكر اليونانى، فهو يأتى فى مقدمة علوم الأوائل (الاغريق)، كما يشكل بعداً مهما من أبعاد التفكير الفلسفى عند العرب. وقد فهم العلماء العرب أن المنطق يختلف عن أنماط وصور الفلسفة، وأنه لايندرج تحت أى علم من العلوم، وإنما هو مدخل للعلوم جميعاً. كما فهموا أن المنطق هو معيار العلوم، تحتاجه العلوم ولايحتاج إليها. ومن ثم كان الاقبال على دراسة المنطق والاشتغال به، درس العلماء والمناطقة العرب المنطق فى رحلتهم الأولى مع هذا العلم الوافد، وقدموا مجموعة من الشروحات والتفسيرات على مواد المنطق، ثم فى فترة الازدهار والتألق العلمى والفكرى (نهاية القرن الخامس الهجرى) هاجم أئمة رجال الفكر العربى والاسلامى المنطق، واعتبروا أن من تمنطق فقد تزندق. هوجم المنطق هجوماً شديداً، وكان الهجوم على الدراسات المنطقية هجوماً يستهدف الفلسفة فى جوهرها، كما يستهدف علوم الأوائل.

ومع أن الدراسات المنطقية لم تتوقف، ولم تتوقف سلسلة الشروحات على المتون المنطقية، إلا أن الروح التى سرت فى الدراسات المنطقية والفلسفية أثرت على طبيعة الانتاج الابداعى فى هذه الدراسات على تناول ماسبق انتاجه تلخيصاً أو شرحاً أو تفسيراً، وتوقف انتاج الجديد كيفاً.

وقد رأينا أن أقدم للقارئ العربى ثلاثة نصوص مهمة تعبر عن المنطق فى ثلاث مراحل مهمة وهى :

النص الأول : وقد اخترته من منطق أرسطو، وبصفة خاصة من كتاب الطوبيقا

الذى نقله أبى عثمان الدمشقى، والذى حققه ونشره الاستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى، وأهمية هذا النص أنه يتناول الجدل.

أما النص الثانى : فهو مأخوذ من كتاب الشفاء للشيخ الرئيس ابن سينا، وبالتحديد من المدخل فى المنطق، وقد حققه الاساتذة : الأب قنوانى، محمود الخضيرى، فؤاد الاهوانى. وهو بمراجعة الأستاذ الدكتور ابراهيم مدكور وتصدير الاستاذ الدكتور طه حسين باشا.

أما النص الثالث : فهو لشارح أرسطو الأكبر ابن رشد، وقد نشره الدكتور جيرار جهامى فى منشورات الجامعة اللبنانية. والنص عبارة عن تلخيص كتاب أنالوطيقا (وهو كتاب القياس) لأرسطو، أى التحليلات الأولى.

والحقيقة أن هذه النصوص الثلاثة تبين أثر الوافد فى الفكر العربى، وتبين إلى أى حد ناقش المناطقة والفلاسفة العرب المنطق بصورة كبيرة : احترموا النص، لكنهم لم يقفوا عنده، لقد تجاوزوا النص بمراحل، وكشفت دراساتهم عن رؤى مهمة فى هذا المجال.

وربما كان من المهم أن أشير أن دراسة المنطق العربى ليست من قبيل الأمور السهلة، خاصة وأنه قد تشكل على مر قرون طويلة، وأن دراساته تشابكت وتغلغلت فى دراسات كثيرة مثل دراسة الفلسفة وعلم الكلام وغيرها من الدراسات التى أبدع فيها الفكر الإسلامى.

ولا شك أن الدراسات العربية فى هذا المجال تكشف عن تواصل كبير وفعال مع الدراسات اليونانية القديمة، كما أنها أثرت بالضرورة فى الدراسات الغربية اللاحقة. وسوف نتناول فى الدراسة التحليلية بعض جوانب هذه النصوص.

والله الموفق سواء السبيل،،،

دكتور/ ماهر عبد القادر محمد

مدخل لمناقشة بعض القضايا الأساسية

اسهم المناطقة العرب بقدر واف فى دراسات المنطق، وكانت لهم نظرات ومواقف كثيرة مهمة. وقد فهم مناطقة الغرب حقيقة الانجاز العربى فى هذا المجال، ومن بين هؤلاء مؤرخ المنطق العربى المعاصر نيقولا ريشر الذى يعتبر من أشهر مؤرخى المنطق المعاصرين، وتبدو اسهاماته بصورة خاصة فى مجال دراسات المنطق عند العرب، أو مانطلق عليه مصطلح «المنطق العربى». ومن المعروف أن كتابات الأستاذ ريشر دون عدة كتابات مهمة تعتبر بمثابة الضوء الكشاف بالنسبة للباحثين فى مجال تطور المنطق العربى.

لقد أشار ريشر إلى أن الدراسات المنطقية فى العالم العربى الاسلامى ظهرت أول ماظهرت فى المنطقة العربية فى حدود عام ٨٧٥م، وكان ظهورها فى مدرسة بغداد، واستمرت هذه الدراسات فى الأزدهار واثمرت فى صورتها الناضجة الفارابى (٨٧٣-٩٥٠م) ولقد علق ريشر على ظهور الفارابى بأنه "كان يمثل الاستثناء الوحيد فى هذه المدرسة فى عدم معرفته بالسريانية، وفى كونه مسلماً، إذ إن كل أفراد هذه المدرسة كانوا من المسيحيين السريان".

إن هذا التقرير من جانب الاستاذ ريشر يريد من خلاله التأكيد على جملة أشياء نلخصها فى النقاط التالية :

١- الفارابى ... الاستثناء الوحيد.

٢- عدم معرفة الفارابى باللغة السريانية.

٣- كونه مسلماً.

٤- اقتصار الدراسات المنطقية فى رأيه على المسيحين السريان.

ماالذى تعنيه هذه الملاحظات التى استنتجناها من نص ريشر، وفى إطار السياق التاريخى والعلمى؟

أما فيما يتعلق بملاحظة ريشر أن الفارابى هو "الاستثناء الوحيد"، فإن هذا القول يتضمن أن الفارابى لم يكن على معرفة جيدة باللغات فى عصره، وهذا الأمر يقطع به الأستاذ ريشر دون أن يتثبّت من صحته. لقد كان الفارابى كما تذكر النصوص العربية القديمة على دراية كبيرة بعدد من اللغات التى كانت معروفة فى عصره. وفى بعض المراجع توجد اشارات إلى أنه كان يعرف أكثر من سبع لغات. وقد ذكر ابن ابى اصيبعه فى "عيون الأنباء" حصراً كاملاً بمؤلفات الفارابى ومن بين مترجماته "كتاب القياس الصغير، ووجد كتابه هذا مترجماً بخطه"[1] أضف إلى هذا أن الفارابى كما تذكر لنا كتب المصادر تعلم المنطق على يوحنا بن حيلان، وقرأ معه الى آخر كتاب البرهان. يذكر الفارابى فيما يقدمه لنا ابن أبى أصبيعه انتقال "التعليم من الاسكندرية الى انطاكية"، وبقى بها زمناً طويلاً إلى أن بقى معلم واحد فتعلم منه رجلان وخرجا ومعهما الكتب، فكان أحدهما من أهل حران والآخر من أهل مرو. فأما الذى من أهل مرو فتعلم منه رجلان أحدهما ابراهيم المروزى والآخر يوحنا بن حيلان. وتعلم من الحرانى اسرائيل الأسقف وقويرى وسارا إلى بغداد فتشاغل ابراهيم بالدين، وأخذ قويرى فى التعليم. وأما يوحنا بن حيلان فإنه تشاغل أيضاً بدينه. وانحدر ابراهيم المروزى إلى بغداد فأقام بها. وتعلم من المروزى متى بن يونان، وكان الذى يتعلم فى ذلك الوقت إلى آخر الأشكال الوجودية.

وقال أبو نصر الفارابى عن نفسه أنه تعلم من يوحنا بن حيلان الى آخر كتاب البرهان، وكان يسمى مابعد الأشكال الوجودية"[2] .

أضف إلى هذا أن عصر الفارابى (ق٤ هجرى) كان قمة عصر الترجمة وازدهارها، وكانت الجماعات العلمية التى وجدت فى هذا العصر تعمل على تداول اليونانية

(١) ابن ابى اصبيعه، عيون الأنباء، ص ٦٠٨ .

(٢) نفس المصدر السابق، ص ص ٦٠٤ - ٦٠٥

والسريانية. ومن ثم كان من الطبيعى أن يسهم الفارابى بنصيب وافر فى الدرس الفلسفى وفى تداول المناقشات حول موضوعات المنطق والفلسفة بصفة خاصة، إن فى لغتها الأصلية وهى اللغة اليونانية، أو من خلال اللغة الوسيطة وهى اللغة السريانية. التى تم النقل منها فى كثير من الأحيان، أو اللغة العربية التى نقلت إليها. وهذا ماجعل الفارابى يعرف بالمعلم الثانى نظراً لكتاباته المنطقية وشروحاته. وقد اتاحت شروحات الفارابى وتعليقاته على المنطق للأجيال التالية أن تقدم قراءات ابستمولوجية ومنطقية لافكار الفارابى.

أما فيما يتعلق باشارة ريشر إلى الفارابى "كونه مسلماً" فإن هذه الإشارة تعنى أنه لم يكن مسموحاً للمسلمين بدراسة المنطق والفلسفة، أو أنه لاتوجد اسهامات اسلامية خالصة فى هذا المجال. وفى الحالتين فإن ريشر أراد أن يسلب العقلية العربية والاسلامية حقها فى الإبداع. وهذا أيضاً يبين مدى الأخطاء التى وقع فيها ريشر، لقد أراد ريشر أن يؤكد لنا أن الإبداع والأصالة فى مجال المنطق اقتصر على المسيحين السريان وحدهم دون المسلمين، وهو مانفهمه من اشارته الأخيرة فى قوله "أن أفراد هذه المدرسة كانوا من المسيحين السريان".

إلا أنه من الواجب أن نقرر أن القضية التى طرحها نيقولا ريشر فى هذا الصدد تتصل بما سبق أن عرضه ماكس مايرهوف فى مقالته من الاسكندرية الى بغداد، حيث عرض لقصة أسد بن جانى. لقد ذكر الجاحظ فى البخلاء هذه القصة بقوله "كان (أسد بن جانى) طبيباً فأكد مرة. فقال له قائل : السنة وبئة، والأمراض فاشية، وأنت عالم، ولك صبر وخدمة، ولك بيان ومعرفة، فمن أين تؤتى فى هذا الكساد؟ قال : أما (واحدة) فإنى عندهم مسلم - وقد اعتقد القوم قبل أن أتطبب، لابل قبل أن أخلق، أن المسلمين لايفلحون فى الطب، واسمى (ثانية) أسد وكان ينبغى أن تكون أبو عيسى وأبو زكريا وأبو ابراهيم، وعلى رداء قطن أبيض، وكان ينبغى أن يكون رداء حرير أسود. (أخيراً)

لفظى عربى، وكان ينبغى أن تكون لغتى لغة أهل جند يسابور"[١].

لم يلاحظ ماكس مايرهوف أنه لايوجد فى تاريخ الطب العربى طبيب يعرف باسم أسد بن جانى، فضلاً عن أن كتاب البجلاء للجاحظ يتسم بطابع خاص فى الكتابة حيث تغلب عليه «الفنتازيا» وروح الفكاهه، وقد قصد به الترويح، وهو مايوضحه الدكتور طه الحاجرى محقق الكتاب فى مقدمته مؤكداً أنه تغلب عليه الروح الفنية وهذه الروح روح حرة تأبى القيد وتسمو على كثير من الاعتبارات[٢] لقد نظر نيقولا ريشر الى الفارابى من خلال نفس المنظور الذى انطلق منه ماكس مايرهوف. وكلاهما يؤكد بصورة أو بأخرى أن دراسات الطب والمنطق كان الإبداع فيها وفقاً على السريان النساطره واليعاقبة والصابئة، أما الطبيب المسلم أو المنطقى المسلم مثل الفارابى وغيره فلم يكن مبدعاً حقيقياً.

وهذا هو ماجعل نيقولا ريشر يقدم إشارته السابقة عن الفارابى. إننا لانريد فى هذا الصدد أن نغفل أهمية النصوص التاريخية والمادة العلمية الغزيرة الوافية التى تنطوى عليها، نظراً لأهمية ماتشكله هذه النصوص من أفكار قيمة عن المنطق، تدل على فهم ووعى من جانب المناطقة العرب، وليس أدل على هذا من مجموعة النصوص التى نقدمها هنا. وربما كان من الأهمية أن نشير إلى مسألتين مهمتين وردتا فى نص ابن رشد وهما:(١) مبدأ المقول على الكل والمقول ولا على الواحد وهو ما عرف لدى علماء اللاتين.."المقول على الكل وعلى اللاأواحد"، (٢) مشكلة الشكل الرابع من أشكال القياس وهى التى أشار إليها ابن رشد ويتبين من إشاراته رفضه للشكل الرابع أصلاً.

نناقش فيما يلى مايذهب إليه ابن رشد :

ناقش ابن رشد منطق أرسطو ملخصاً وشارحاً مقدم خلاصة فكرية لفكره المنطقى

---

(١) الجاحظ، البجلاء، تحقيق طه الحاجرى، ط١، دار الكتاب المصرى ، ص٩٠ .

(٢) المرجع السابق مقدمة التحقيق.

وفهمه لمنطق ارسطو. وفيما يلى نقدم رأى ابن رشد فى مناقشته للموضوعات المنطقية لكتاب القياس الذى عرف عند التراجمة العرب «انالوطيقا»، وهى ترجمة بالمصطلح اليونانى من جهة التعريب، و«انا لوطيقى» هو ماعرف بعد ذلك ترجمة بالمصطلح «التحليلات» التى هى «التحليلات الأولى» التى تشير «انا لوطيقى الأول» فى الترجمة العربية القديمة التى أبقت على المصطلح اليونانى فى صورته العربية ، وكذلك المصطلح «التحليلات الثانية» التى تقابل المصطلح «انا لوطيقى الثانى». لكن ابن رشد لم يقدم لنا فهما جديداً للمصطلح. لقد عمل شرحه على النسخة العربية القديمة التى هى من تعريب أوائل التراجمة. وهذا مما يدل على أن ابن رشد لم يقرأ أرسطو فى صورته اليونانية.

يناقش ابن رشد فى شرحه لكتاب القياس الموضوعات الآتية :

١- **المقدمة** ، التى يرى أنها (قول موجب شيئاً لشئ أو سالب شيئاً عن شئ) وهذا هو التحديد الأرسطى وتنقسم المقدمة الى ثلاثة أقسام هى :

(أ) من جهة الكم، وهى ثلاثة أقسام كلية وجزئية ومهملة.

(ب) من جهة الكيف، وهو قسمان : كيف موجب وكيف سالب.

(ج) من جهة المادة، وهى قسمان : برهانية وجدلية.

ومع أن ابن رشد قدم لنا صياغة لبعض المقدمات إلا أن أهم مانلاحظه فى صياغته أنه قدمها فى صورة بسيطة خالية من التعقيد.

وبين أهم التمييزات بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية، إن المقدمة البرهانية فى رأى ابن رشد (هى أحد جزئى النقيض وهو صادق) وأن المقدمة البرهانية أيضاً (تكون من المعلومات الأول بالطبع). على حين أن المقدمة الجدلية قد (تكون كل واحد من جزئى النقيض) كما أن الجدلية هى من (المشهورات). وماتختلف فيه المقدمة البرهانية عن المقدمة الجدلية أن (المبرهن والجدلى قد يقيس كل واحد من

هؤلاء قياساً صحيحاً إذا أخذ شيئاً محمولاً على شئ، أو غير محمول عليه) من جهة وضع مقدمة من المقدمات بالنسبة للمقدمات الأخرى.

٢- **الحد القياسى**، وهو ماتنحل إليه المقدمة، أى (المحمول والموضوع اللذان هما جزءا المقدمة الضروريان فى وجودها، لا الاشياء التى تزاد فى المقدمة لموضع الرباط وهى الكلم الوجودية). لقد نظر ابن رشد للموضوع والمحمول على أنهما أساسيان واعتبر الرابطة شيئاً زائداً وإن كانت (موجودة فيها بالقوة وفى الضمير، على ماجرت عليه العادة عند العرب فى الثلاثية). ومن ثم وجد أن الرابطة معروفة ضمناً ولسنا بحاجة إلى التصريح بها.

٣- **تحديد القياس**، وهو مايشير اليه ابن رشد على أنه قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد، لزم من الإضطرار عن تلك الأشياء الموضوعة، بذاتها لا بالعرض، شئ لمن أخر غيرها. هنا يشير ابن رشد الى أن هذا الفهم يشير مباشرة الى المقدمات و النتيجة، أما المقدمات فهو مايبدو من قوله (أشياء أكثر من واحد)، وأما الت فيشير إليها بقوله (شئ ما آخر) كما يشير ابن رشد إلى أن القياس منه كامل أو منه ناقص. وبين أن التمييز بينهما يكمن فى أن الكامل (لايحتاج فى ظهور مايلزم عنه من النتيجة الى إستعمال شئ آخر غيره مما يبين به إنتاجه). على حين أن القياس الناقص أو غير الكامل (يحتاج فى بيان مايلزم عنه من النتيجة إلى أستعمال شئ آخر وأشياء آخر مما هو لازم عن المقدمات التى وضعت فيه).

٤- **المقول على الكل**، يعتبر مبدأ المقول على الكل وعلى اللاواحد من أهم المبادئ المنطقية التى دار النقاش حولها. عرف المناطقة العرب هذا المبدأ وفهموه جيداً، وانتقل فهمهم لمبدأ المقول على الكل وعلى اللاواحد إلى العالم اللاتينى ودارت مناقشات بين مناطقة أوربا حول هذا المبدأ، وغرض أرسطو منه. فما هو هذا المبدأ أصلاً ؟ الأول والثانى، أما الشكل الثالث فنجد لديه وضعاً مختلفاً، إذ وضع

الكبرى أولاً فى الضربين Darapti و Ferison، ثم وضع الصغرى أولاً فى الضروب Da-tisi، Bocardo، Disamis، Felapton.

ولاشك أن المدرسيين حتى العصور الحديثة والإسلاميين أيضاً فهموا أرسطو فى هذه النقطة فهماً جيداً، فقد ألف المدرسيون إتباع طريقة أرسطو فى وضع المقدمة الكبرى أولاً، على حين درج الإسلاميون على وضع المقدمة الصغرى فى صدر القياس.

أما النتيجة التى نتوصل إليها فى القياس، فقد أشار أرسطو إلى أنها تنتج «ضرورة» عن اجتماع المقدمتين أو الارتباط بينهما. والضرورة التى يعنيها أرسطو هنا إنما هى الضرورة المنطقية، فالحد الأوسط يمثل رابطة مشتركة بين الحد الأكبر والحد الأصغر، بما يظهرهما فى النتيجة. وبذا فإن النتيجة منطقياً متضمنة فى المقدمات، لأن الحد الأوسط كما يقول أرسطو هو، «ماكان مندرجاً فى شئ آخر وفيه هو ذاته يندرج شئ آخر، وهو بحكم ترتيبه أيضاً الأوسط»(١)، كذلك فإن الحد الأوسط يختفى فى النتيجة، على حين يظهر فيها الحدين الأكبر والأصغر، لأن «الحد الأكبر هو مايندرج فيه الأوسط، والحد الأصغر هو مايندرج فى الأوسط»(٢). وعند هذه النقطة نأتى إلى سؤال هام وخطير كثيراً ماتناولته الكتب المنطقية بالنقاش والبحث : هل يفسر القياس على أساس مفهومى أم ماصدقى؟.

إننا نعلم إن من أدق خصائص المنطق الأرسطى أنه يعرض لنا جانبى المفهوم والماصدق معاً، وتلك مشكلة اثارت المناطقة والفلاسفة عبر العصور، لأن كل فريق يحاول تفسير المنطق وفق وجهات نظره، وبما يتفق مع تطبيقه لأبحاث المنطق ذاته فى النسق الفلسفى الذى أمامه. أضف إلى هذا أن القياس كان مجالاً خصباً ومبحثاً حيوياً لتناول المشكلة بصورة واضحة. فالقياس الذى سبق أن عرضنا له والذى صورته :

---

(١) Ibid, Book, 1,25b, 35.

(٢) Ibid, 26a 21-22.

كل حيوان فان

كل إنسان حيوان

كل إنسان فان

يفسر على أساس مفهومي وعلى أساس ماصدقي أيضاً. فإذا فسرناه على الأساس الماصدقي قلنا إن الصفة (فان) تحمل على الحيوان لكونها داخلة في مفهوم الحيوان، كما أن صفة (الحيوانية) تحمل على الإنسان أيضاً على اعتبار أنها داخلة في مفهوم الحيوان، ومن ثم فصفة الفناء تحمل أيضاً على الإنسان لأنها تدخل في مفهوم الانسان.

أما تفسير نفس القياس على الأساس الماصدقي، فإن هذا يعني أن أفراد الإنسان تندرج تحت، أو تدخل ضمن ماصدق الحيوان، وأفراد الحيوان تندرج تحت أو تدخل ضمن ماصدق الفان، ومن ثم فإن أفراد الإنسان تندرج تحت، أو تدخل ضمن ماصدق الفان.

على هذا النحو إذن، ومن وجهة نظر المفهوم والماصدق معاً، ذهب أرسطو إلى تعريفه للحدود الثلاثة : الأكبر والأصغر والأوسط، وتحديد العلاقة بينها على أساس أن الأوسط يندرج في الأكبر، والأصغر يندرج في الأوسط.

ومع هذا فإن علينا أن نعترف، في وضوح تام، بأن هناك مشكلة كانت موجودة لدى أرسطو وأدت إلى الصراع بين الماصدقيين والمفهوميين في العصور الحديثة. فمن المألوف في تحليلات أرسطو أن نجد الشكل الأول هو أكمل أشكال القياس، والسبب في ذلك أن أرسطو نظر للحد الأكبر على اعتبار أنه الأكبر ماصدقاً، كما اعتبر الحد الأصغر هو الأصغر مفهوماً، أما الأوسط فينظر إليه على أنه أوسط ماصدقاً ومفهوماً معاً. هذا الفهم جعل أرسطو يدخل وجهتي نظر الماصدق والمفهوم معاً في تفسير الشكل الأول،

ويعتبره أكمل الأشكال. لكن تبدو الصعوبه حين ينتقل أرسطو لمعالجة الشكلين الثانى والثالث من أشكال القياس بصوره ماصدقية، حيث نجد فى هذين الشكلين أن الحد الأكبر لس بالأكبر ماصدقاً، وكذلك لايكون الأوسط هو الأوسط ماصدقاً. والمشكلة هنا هى : كيف نعرف الحدود الثلاثة؟ وكيف نتبين العلاقة بينها؟ لاشك أن أرسطو كان على وعى تام بهذه المشكلة، وحاول حلها عن طريق النظر للحدود الثلاثة من حيث الترتيب، يقول أرسطو: «الحد الأكبر هو ذلك الذى يقع قريباً من الأوسط، والحد الأصغر هو الذى يكون بعيداً عن الأوسط»(١)، كذلك نجد أرسطو يحدد ذات العلاقة فى الشكل الثالث قائلاً: «بالحد الأكبر أعنى ذلك الحد الذى يقع بعيداً عن الحد الأوسط، وبالحد الأصغر أعنى ذلك الحد الذى يقع قريباً من الحد الأوسط»(٢)، فكأن علاقة الترتيب بين الحدود الثلاثة فى الشكلين الثانى والثالث، تصبح على النحو التالى :

الشكل الثانى   الحد الأوسط ـ الحد الأكبر ـ الحد الأصغر

الشكل الثالث   الحد الأكبر ـ الحد الأصغر ـ الحد الأوسط

لقد استنتج أرسطو بناء على اختلاف علاقة الترتيب بين الحدود الثلاثة فى الشكلين الثانى والثالث، استحالة تطبيق مبدأ المقول على الكل، وهذا مايجعل منه أكمل الأشكال وإليه ترد ضروب الشكلين الثانى والثالث. وذلك لأن «مبدأ المقول على الكل وعلى اللاواحد» Dictum de Omni et de nullo يعنى أن مايحمل إيجاباً أو سلباً على الحد الكلى المستغرق، يحمل أيضاً على كل ماين‌درج تحته. وهذا المبدأ ذو شقين :

الأول : المقول على الكل de Omni الذى يعنى أن كل مايثبت بصورة كلية لموضوع، أو لكل، يثبت أيضاً لكل مايندرج تحت الموضوع، أو تحت ذلك الكل. مثال ذلك القضية «كل إنسان حيوان مفكر» والتى نلاحظ فيها أن المحمول ينسب إلى الكل، وأن الموضوع

(١) Analytica Priora, Book, 1.4, 26b (38-40).

(٢) Ibid, Book, 1.5, 28a (14-15).

مستغرق بكل أفراده فى المحمول. **الثانى**: المقول على اللاواحد de nullo والذى يعنى أن كل ما ينفى عن الموضوع بصورة كلية، أو كل ما ينفى عن الكل، ينفى أيضاً عن كل ما يندرج تحت الموضوع، أو تحت الكل، لأن ما يقال سلباً عن الجنس يقال سلباً عن النوع أيضاً، وكذلك ما يسلب عن النوع فإنه يسلب عن كل أفراده.

إذن كل مصدر النزاع على تفسير القياس بين المفهوميين والماصدقيين – فى العصور الحديثة – يرجع إلى تلك الصعوبة التى واجهها أرسطو وهو بصدد تفسير الشكلين الثانى والثالث. أضف إلى هذا ما ذهب إليه بعض المناطقة المحدثين من المفهومين من أنه لا يمكن تفسير المنطق الأرسطى على أساس من الماصدق، فمثل هذا التفسير يفضى حتماً إلى أن يصبح القياس مصادرة على المطلوب، لأن النتيجة التى سنأتى إليها فى حالة الشكل الأول ستكون متضمنة فى المقدمة الكبرى، ومن ثم يصبح القياس عقيماً ولا تأتى نتيجته بجديد.

لكن جوبلو[١] أمكنه بنظرة دقيقة للعلاقة بين المفهوم والماصدق داخل القياس، أن يزيل هذا الخلط. لقد وجد جوبلو أن أرسطو أسس علاقة ارتباط وثيق بين المفهوم والماصدق داخل القياس، ومن ثم فإنه ليس بوسعنا أن نهمل الماصدق، ونعتمد على المفهوم، أو نأخذ بوجهة نظر المفهوم ونهمل وجهة نظر الماصدق، وأنه فى تفسير القياس يمكن لنا أن نرد العلاقات التى لدينا الواحدة منها إلى الأخرى، فنستبدل علاقة مفهومية بأخرى ماصدقية، أو العكس.

وأساس هذه النظرة عند جوبلو أنه ينظر للمفهوم على أنه المفهوم الاتفاقى لا الموضوعى – كما يرى بعض المناطقة – وهذا ما جعله يرفض النظر للنوع على أنه أكثر مفهوماً من الجنس، فالصفات الخاصة بالنوع فى رأى جوبلو ليست جديدة تماماً، وليست هى ما ينضاف للجنس، ولكنها بصورة ما توجد فى الجنس من قبل بالقوة.

(١) Goblot, Traité de logique, 204 f, 208 f.

فالجنس إذن فى رأى جوبلو أشمل وأعم من النوع من ناحية المفهوم والماصدق معاً. ولذا فإنه وفقاً لوجهة نظر جوبلو يصبح المفهوم معبراً عن الصفات الضرورية بالإضافة إلى الصفات العرضية والمشتقة منها، وكل الصفات التى تنسب للتصورات السفلى. فالمفهوم إذن يتضمن الماصدق.

ولكن مع أن التفسير الذى يقدمه جوبلو لحقيقة أرسطو تجاه المفهوم والماصدق فى القياس، يعد فهماً جديداً لصعوبة أرسطو، إلا أن هذا التفسير تقف أمامه وجهات نظر الماصدقيين والمفهوميين على السواء، فالماصدقيون يذهبون إلى أن القياس أصدق تطبيقا لفكرة الماصدق فى منطق أرسطو، وأنه لا يمكن أن يكون أرسطو قد أراد تأسيس القياس على أساس المفهوم. كما أن المفهوميين ينكرون الرأى القائل بأن أرسطو أراد تأسيس القياس على أساس النظرة الماصدقية.

إلا أنه من الواضح أن هذا الصراع ليست له أهمية الآن فيما يتعلق بالتطور الحديث والمعاصر للمنطق الصورى، ذلك أن أصحاب المنطق الرياضى، رغم اختلافهم مع أرسطو ومنطقه فى العديد من الآراء، ووجهات النظر، يأخذون بوجهتى النظر: إنهم يشيدون نظرية العلاقات المنطقية Theory of Logical Relations على أساس المفهوم البحت. كما يؤسسون نظرية الفصول Classes على أساس الماصدق البحت وهذا الموقف خير دليل على تكامل وجهتى نظر المفهوم والماصدق معاً داخل المنطق ذاته.

ثم يناقش ابن رشد عكس القضايا المطلقة، وعكس القضايا ذوات الجهة، وتأليف القياس وحدوده فى أشكاله المختلفة الثلاثة الأولى. لكنه حين وصل إلى الشكل الرابع اعترض أصلاً على مسألة الاعتراف بالشكل الرابع من أشكال القياس، وذكر أن الشكل الرابع الذى يذكره جالينوس ليس بقياس، وقدم اعتراضاته فى هذا الصدد على هذا الشكل. وهذا ما أثار مشكلة عرفت باسم «مشكلة الشكل الرابع» من أشكال القياس. فما هى إذن هذه المشكلة؟

لقد درج المناطقة لزمن طويل، وحتى يومنا هذا، على القول بأن الشكل الرابع من أشكال القياس وضعه جالينوس، إلا أن الأبحاث التى قام بها المنطقى البولندى المعاصر «يان لوكاشيفتش» تثبت عكس ذلك، ونحن نقدم رأى لوكاشيفتش هنا كاملاً، حتى يتبين القارئ حقيقة الموقف فيما يتعلق بالشكل الرابع، يقول لوكاشيفتش[1]: «يكاد كل مختصر جامع فى المنطق يحتوى على ملاحظة مؤداها أن مبتكر الشكل الرابع هو جالينوس، وجالينوس طبيب وفيلسوف يونانى عاش فى روما فى القرن الثانى الميلادى. ومصدر هذه الملاحظة مطعون فيه. فنحن لا نجدها فيما وصل إلينا من مؤلفات جالينوس أو مؤلفات الشراح اليونانيين (بما فى ذلك فيلوبونوس). وفى رأى برانتل أن هذه الملاحظة انتقلت إلى مناطقة العصر الوسيط من ابن رشد، إذ قال إن الشكل الرابع ذكره جالينوس. ولنا أن نضيف إلى هذه المعلومات الغامضة قطعتين يونانيتين متأخرتين عثر عليهما فى القرن التاسع عشر، وهما أيضاً على قدر كبير من الغموض. نشر ميناس إحدى هاتين القطعتين سنة ١٨٨٤ فى تصدير الطبعة التى أعدها لكتاب جالينوس «المدخل إلى الجدل» وأعاد طبعها كالبفلايش سنة ١٨٩٦ . وهذه القطعة التى نجهل مؤلفها تنبئنا بأن الأضرب التى أضافها ثاوفرسطوس وأديموس للشكل الأول قد حولها بعض العلماء المتأخرين إلى شكل رابع جديد، وتنسب إلى جالينوس الأسبقية فى هذا المنحنى. والقطعة الأخرى عثر عليها برانتل فى كتاب منطقى منسوب إلى يوانس إينالوس (القرن الحادى عشر الميلادى). يقول هذا المؤلف متهكماً إن جالينوس عارض أرسطو بقوله بوجود شكل رابع، وقد كان يريد بذلك أن يظهر من البراعة مالم يتوفر للشراح القدماء، ولكنه قصر كثيراً دونهم. ذلك هو كل ما وصل إلينا. ولما كانت هذه المصادر أساساً ضعيفاً فقد شك أوبرفيج أن يكون فى الأمر سوء فهم، وقال هينريش شولتس فى كتابه «تاريخ المنطق» أن جالينوس ربما لم يكن هو صاحب الشكل الرابع

---

(١) لوكاشيفتش: نظرية القياس الأرسطية، ص٥٥ ص٥٩ .

طبعت منذ خمسين عاماً حاشية يونانية توضح لنا المسألة برمتها على نحو لم يكن متوقعاً على الإطلاق. ويبدو أن هذه الحاشية لا تزال مجهولة رغم طبعها. وكان ماكسيميليان واليس، وهو أحد الذين حققوا فى برلين الشروح اليونانية على أرسطو «قد نشر سنة ١٨٩٩ القطع المتبقية من شرح أمونيوس على «التحليلات الأولى»؛ فضمن التصدير حاشية مجهولة المؤلف توجد فى نفس المخطوط الذى حفظت فيه قطع أمونيوس، وعنوان الحاشية «فى كل أنواع القياس»، ومطلعها كما يلى: «القياس ثلاثة أنواع: **الحملى، والشرطى، والقياسى** – والحملى نوعان: **البسيط والمركب**. والقياس البسيط ثلاثة أنواع: **الشكل الأول، والثانى، والثالث**. والقياس المركب أربعة أنواع: **الشكل الأول، والثانى، والثالث، والرابع**. فقد قال أرسطو أنه لا يوجد سوى ثلاثة أشكال، لأنه ينظر فى الأقيسة البسيطة المؤلفة من ثلاثة حدود. ولكن جالينوس يقول فى كتاب «البرهان» إن القياس له أربعة أشكال، لأنه ينظر فى الأقيسة المركبة المؤلفة من أربعة حدود، وكان قد وجد كثيراً من هذه الأقيسة فى محاورات أفلاطون.

ثم يمدنا صاحب هذه الحاشية المجهول ببعض الشروح تبين لنا كيف تأدى جالينوس إلى هذه الأشكال الأربعة. فالأقيسة المؤتلفة من أربعة حدود يمكن أن تنشأ من اجتماع الأشكال الثلاثة للأقيسة البسيطة على تسع أنحاء مختلفة: الأول مع الأول، والأول مع الثانى، الأول مع الثالث، الثانى مع الثانى، الثانى مع الأول، الثانى مع الثالث، الثالث مع الثالث، الثالث مع الأول، الثالث مع الثانى، أما اجتماع الثانى مع الثانى والثالث مع الثالثا فلا ينتجان قياساً أصلاً، وينتج عن اجتماع الثانى مع الأول نفس الشكل الناتج عن اجتماع الأول مع الثانى، وكذلك الأمر فى اجتماع الثالث مع الأول، والأول مع الثالث، وفى اجتماع الثالث مع الثانى، والثانى مع الثالث. فنحصل إذن على أربعة أشكال فقط. هى: الأول مع الأول، الأول مع الثانى، الأول مع الثالث، والثانى مع الثالث. وفى الحاشية أمثلة، منها ثلاثة مأخوذة من محاورات أفلاطون، واثنان من محاورة القبيادس وواحد من الجمهورية ،،، وربما تأدى جالينوس على ذلك النحو إلى

أشكاله الأربعة.

إن الحاشية التى نشرها واليس تفسر كل المسائل التاريخية المتصلة باكتشاف جالينوس المزعوم للشكل الرابع. لقد قسم جالينوس الأقسية إلى أربعة أشكال، ولكنها كانت أقيسة مركبة تحتوى على أربعة حدود، ولم تكن هى الأقيسة الأرسطية البسيطة. أما الشكل الرابع من الأقسية الأرسطية فقد ابتكرها شخص آخر، ويحتمل أن يكون ذلك قد حدث فى وقت متأخر، وربما لم يكن حدوثه قبل القرن السادس الميلادى. ولاشك فى أن ذلك العالم المجهول قد نما إلى علمه شئ عن أشكال جالينوس الأربعة، ولكنه إما لم يفهمها أو لم يطلع على نص جالينوس. ولأنه كان يعارض ارسطو والمدرسة المشائية كلها، فقد سارع بإنتهاز الفرصة لدعم رأيه بقول عالم ذائع الصيت».

من هذا النص الذى قدمناه للمنطقى البولندى لوكاشيفتش، يتبين لنا ما يلى:

١- أن لوكاشيفتش – وهو من أدق المناطقة المعاصرين، وأكثرهم إهتماماً بالمنطق بصفة عامة – والمنطق الصورى بصفة خاصة – يبدى شكوكه القاطعة حول الرأى القائل بأن جالينوس صاحب الشكل الرابع من أشكال القياس، ويشير إلى أن هذا الرأى انتقل خطأ إلى مناطقة العصر الوسيط، والمدرسيين بصفة عامة، عن طريق ابن رشد.

٢- كذلك نجده يفند الآراء التى حاولت تبرير نسبة هذا الشكل إلى جالينوس، والرأى أن هذه الآراء ليست صحيحة.

٣- أن ثمة اكتشافاً أصيلاً حول الشكل الرابع من أشكال القياس يثبته من خلال حاشية ضمنها ماكسيمليان واليس لمؤلف مجهول وذلك عند تحقيقه للشروح الأرسطية. ومن بين ما تثبته هذه الحاشية أن الشكل الرابع من وضع شخص آخر غير جالينوس ولكنه إما أنه لم يفهم نصوص جالينوس أو لم يطلع عليها أصلاً، وقد يكون أراد

لرأيه الإنتشار حين نسب هذا الشكل إلى جالينوس على اعتبار أنه من كبار المناطقة بعد ارسطو.

وعلى ذلك فإننا نتأدى إلى أن الشكل الرابع من أشكال القياس الحملى ليس من وضع جالينوس ولكنه أيضاً ليس من وضع مؤلف مجهول، إذ أن نصوص أرسطو الواردة فى التحليلات الأولى تثبت أصلاً معرفته بالشكل الرابع من أشكال القياس.

وهذا ما يبينه لوكاشيفتش فى تحليلاته الرائعة[١] لمعرفة أرسطو بالشكل الرابع وضروبه المختلفة، إلا أنه يأخذ على أرسطو قوله: «إن كل قياس لابد من أن يكون فى واحد من هذه الأشكال الثلاثة»، ذلك لأن أرسطو ذاته كشف عن وجه رابع ممكن حين أخذ يرد بعض ضروب من الشكل الرابع - الذى لم يتحدث عنه كشكل مستقل - إلى ضروب من الشكل الأول، يقول لوكاشيفتش: «وأرسطو يعلم أنه بالإضافة إلى الأضرب الأربعة عشر من الشكل الأول والثانى والثالث، وهى الأضرب التى أثبتها بطريقة منهجية فى الفصول المتقدمة من «التحليلات الأولى»، توجد أقيسة أخرى صادقة. وهو يورد اثنين من هذه الأقيسة فى نهاية عرضه المنهجى ذاك. ويقول من الواضح أن القياس إذا لم ينتج فى شكل من الأشكال، فإذا كان الحدان موجبين معاً أو سالبين معاً فلا يلزم بالضرورة شئ أصلاً، وتعنى إذا كان أحدهما موجباً والآخر سالباً، وكان السالب كلياً، فيلزم دائماً قياس يصل الحد الأصغر بالأكبر، مثال ذلك إذا كان أ ينتمى إلى كل أو بعض ب، وكان ب ينتمى إلى لا حـ؛ لأن المقدمتين إذا انعكستا فبالضرورة حـ لا ينتمى إلى بعض «أ»[٢].

وبعد مناقشة هذا الرأى تفصيلاً ينتهى لوكاشيفتش إلى النتيجة التالية: «ينتج مما

(١) المرجع السابق، ص٣٩ - ص٤٤ .

(٢) المرجع السابق، ص٤١، والإشارة هنا إلي نص أرسطو في التحليلات الأولي، المقالة الأولي، الفصل٧، ص١٢٩ أ، س١٩ .... إلخ .

تقدم أن أرسطو يعلم ويقبل كل أضرب الشكل الرابع. وينبغى توكيد ذلك فى معارضة الرأى الذى ذهب إليه بعض الفلاسفة القائلين أنه رفض هذه الأضرب. وفى رفضها خطأ منطقى لا نستطيع أن ننسبه إلى أرسطو. وقد كان خطوه الوحيد يقوم فى إهماله هذه الأضرب فى قسمته المنهجية للأقيسة. ولسنا نعرف السبب فى ذلك الإهمال»[١] .

من تلك الإشارات وغيرها مما هو مثبت فى «نظرية القياس الأرسطية» للمنطقى البولندى لوكاشيفتش نستخلص حقيقة هامة وهى أن أرسطو عرف الشكل الرابع وضروبه، لكنه ربما لم يجد أهمية فى الحديث عنه كشكل مستقل، وهذا ما جعله يستبعد الحديث عنه، أو يهمله. وفى نفس الوقت نستبعد جهل أرسطو – وهو المنطقى الحق، وصاحب العقل المبتكر – بإمكان الشكل الرابع بكل ضروبه أصلاً.

(١) المرجع السابق، ص٤٣ .

نصوص من..

ابن سينا

منطق الشفاء - المدخل

المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى وهى فى علم المنطق

[الفصل الأول]

فصل فى الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

قال الشيخ الرئيس أبو على الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه :

و بعد حمد الله، والثناء عليه كما هو أهله ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين، فإنّ غرضنا فى هـذا الكتاب الذى نرجو أن يُمهلنا الزمان إلى ختمه ، و يصحبنا التوفيق من الله فى نظمه ، أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول فى العلوم الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيـه زمانا طويلا ، حتى استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشى الأهواء. وتحريت أنْ أُودِعَه أكثرَ الصناعة ، وأن أشير فى كل موضع إلى موقع الشبهة ، وأحلّها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأوردَ الفروعَ مع الأصول إلا ما أثق بانكشافه لمن استبصر بمـا نُبَصّره، وتَحَقَّق ما نُصَوِّره ، أو ما عزب عن ذكرى ولم يَلُح لفكرى . واجتهدت فى اختصار الألفاظ جدا ، ومجانبـة التكرار أصلا، إلا ما يقع خطأ أوسهواً ، وتنكبت التطويل فى مناقضة مذاهب جلية البطلان أومكفية الشغل بمـا نقرره من الأصول، ونعرفه من القوانين . ولا يوجد

---

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلا هـ (٥) الشيخ الرئيس أبو على : ساقطة من عا || أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، س ، ع (٦) الطاهرين : ساقطة من م ، ى (٩) الفلسفية : ساقطة من د ، عا ، ن ؛ الحكمية د ا ، هـ (١٠) المجتهد : المجتهدة عا || فيه : فيها م ، ى (١١) آخره : أمره هـ (١٣) الأصول : الأصل ب ، د (١٤) استبصر : تبصر ن || وتحقق : وحقق ى (١٥) لفكرى : فى فكرى عا || ومجانبة : تجانبت د (١٦) خطأ : غلطا عا ، ن ، د ، ى .

فى كتب القدماء شئ يعتد به إلا وقد ضمّناه كتابنا هذا ؛ فإنْ لم يوجد فى الموضع الجارى بإثباته فيه العادة وُجِدَ فى موضع آخر رأيتُ أنه أليق به ؛ وقد أضفتُ إلى ذلك مما أدركتُه بفكرى ، وحصلتُه بنظرى ، وخصوصا فى علم الطبيعة وما بعدها ، وفى علم المنطق .

وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، وإنما هى للصناعة الحِكْمِية ، أعنى الفلسفة الأولى ، فتجنبت إيرادَ شئٍ من ذلك ، وإضاعةَ الزمان به ، وأخّرتُه إلى موضعه .

ثم رأيتُ أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب اللواحق"، يتم مع عمرى ، ويُؤَرَّخُ بما يفرغ منه فى كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب ، وكتفريع الأصول فيه ، وبسط المُوجز من معانيه .

ولى كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفةَ على ما هى فى الطبع ، وعلى ما يوجبه الرأى الصريح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء فى الصناعة ، ولا يُتّقَى فيه مِنْ شَقِّ عصاهم ما يُتّقَى فى غيره، وهو كتابى فى "الفلسفة المشرقية".

وأما هذا الكتاب فأكثر بَسطا ، وأشدُّ مع الشُركاء من المشّائين مساعدة .

ومن أراد الحق الذى لا مَجْمَجَةَ فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد الحق على طريق فيه ترضٍّ مّا إلى الشركاء وبسْطٌ كثير ، وتلويح بما لو فُطِن له استُغْنِى عن الكتاب الآخر ، فعليه بهذا الكتاب .

---

(١) فى : من ى || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته د ا ، عا (٣) مما : ما د ، د ا ، عا
(٤) المنطق : + ان أحب م ، ن ؛ هامش ى (٥) ليست : ساقطة من ه (٦) الفلسفة : الحكمة ه (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة ه || على ما : كما ى || هى : + عليه ن ، ه
(١٢) الصريح : الصحيح س ، عا (١٣) الفلسفة : الحكمة بخ ، س ، ه ؛ وفى هامش س : الفلسفة
(١٥) مجمجة : محجمة م ؛ محجة ن [مجمج الكتاب خلطه وأفسده — اللسان] (١٦) بسط : تبسط م .

ولما افتتحتُ هذا الكتابَ ابتدأتُ بالمنطق ، وتحريت أن أحاذىَ به ترتيبَ كتب صاحب المنطق ، وأوردت فى ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعى ، فلم يتفق لى فى أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المُـؤْتمّ به فى هذه الصناعة وتذاكيره . ثم تلوته بالهندسة ، فاختصرت كتاب الأسْطُقسات لأوقليدس اختصارا لطيفا ، وحللْتُ فيه الشُّبَه واقتصرت عليه . ثم أردفته باختصار كذلك لكتاب المجسطى فى الهيئة يتضمن مع الاختصار بيانا وتفهيما ، وألحقتُ به من الزيادات بعد الفَرَاغ منه ماوجب أن يعلم المتعلم حتى تَتِمّ به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية . ثم تلوتُه باختصار لطيف لكتاب المدخل فى الحساب . ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذى انكشف لى ، مع بحث طويل ، ونظر دقيق ، على الاختصار . ثم ختمتُ الكتابَ بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة على أقسامه ووجوهه ، مشارا فيه إلى جُمَلٍ من علم الأخلاق والسياسات ، إلى أن أصنِّف فيها كتابا جامعا مُفْرَدا .

وهذا الكتاب ، وإنْ كان صغيرَ الحجم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت متأمِّلَه ومتدبِّرَه أكثرُ الصناعة ، إلى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب أخرى ؛ وأول الجمل التى فيه هو علم المنطق

وقبل أن نشرع فى علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارةً موجزة ، ليكون المتدبرُ لكتابنا هذا كالمطلع على جُمَلٍ من الأغراض .

---

(١) بالمنطق : بالميزان هـ (٢) صاحب : ساقطة من م || من : + لطائف هـ
(٧) وتفهيما : وتفهما د ؛ وتعليمان || يعلم : يعلمه س ، ع ، ن ، ى (٨) بين : من م ، ن ، هـ ، ى (١٣) فيها : فيه عا (١٤) العلم : + والنفع د ا (١٦) التى : الذى عا
(١٧) فنحن نشير : نشير س ؛ نحن نشير ن ؛ فنشير هـ

[الفصل الثانى]

(ب) فصل فى التنبيه على العلوم والمنطق

فنقول : إنَّ الغرضَ فى الفلسفة أنْ يُوقَفَ على حقائقِ الأشياءِ كلِّها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه . والأشياء الموجودةُ إما أشياء موجودةٌ ليس وجودُها باختيارنا وفِعْلنا ، و إما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التى من القسم الأول تسمى فلسفةً نظرية ، ومعرفة الأمور التى من القسم الثانى تسمى فلسفةً عملية . والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكيل النفس بأن تعلم فقط ، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكيل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم ما يُعْمَل به فتَعْمَل . فالنظريةُ غايتُها اعتقادُ رأيٍ ليس بعمل ، والعملية غايتُها معرفة رأى هو فى عمل ؛ فالنظرية أَوْلى بأن تُنْسب إلى الرأى .

والأشياء الموجودةُ فى الأعيان التى ليس وجودُها باختيارنا وفعلنا هى بالقسمة الأولى على قسمين : أحدهما الأمور التى تخالط الحركة ، والثانى الأمورُ التى لا تخالط الحركة ، مثل العقل والبارى . والأمور التى تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والتربيع ، وما شابه ذلك ، و إما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التى لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإنّها إمّا أنْ تكون ،

---

(٢) والمنطق : وفى المنطق د ، م (٣) الفلسفة : الحكمة هـ (٤) الإنسان : الإنسان س || الموجودة : + فى الأعيان ع || موجودة : + فى الأعيان عا ، ن ، هـ ، ى (٥) وإما ... وفعلنا : ساقطة من ن (٦) فلسفة : حكمة هـ (٧) فلسفة : حكمة هـ ؛ ساقطة من د ، دا ، م || والفلسفة : والحكمة هـ (٨) والفلسفة : والحكمة هـ (٩) فالنظرية : والنظرية د ، عا ، م ، ى (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيارنا وفعلى (١٣) والبارى : + تعالى ن || والأمور : وجل الأمور دا || ضربين : قسمين بخ ، س ، ع ، عا ، هـ ، ى || فإنها : ساقطة من ن ، هـ (١٤) يجوز : + عليها هـ (١٥) فالموجودات : والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، عا ، ن

لا فى القِوام ولا فى الوهم ، يصح عليهـا أن تُجَرَّد عن مادة مُعَيَّنة ، كصورة الإنسانية والفَرَسية ، وإما أن تكون يصح عليها ذلك فى الوهم دون القِوام ، مثل التربيع ، فإنه لا يُحْوِج تصوُّرُه إلى أن يُخَص بنوع مادة، أو يُلْتَفَت إلى حال حركة . وأما الأمور التى يصح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهى مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعِلِّية . فتكون الأمور التى يصح عليها أن تجرَّد عن الحركة ، إما أن تكون صحتُها صحةَ الوجوب ، وإما ألا تكون صحتُها صحةَ الوجوب، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ، والعلية ، والعدد الذى هو الكثرة . وهذه فإما أنْ يُنْظَرَ إليها من حيث هى هى، فلا يفارق ذلك النظرُ النظرَ إليها من حيث هى مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر الذى يكون فى الأشياء ، لا من حيث هى فى مادة ، إذ هى ، من حيث هى هى، لا فى مادة ؛ وإمَّا أن يُنْظر إليها من حيث عَرَضَ لها عرضٌ لا يكون فى الوجود إلا فى المـادة . وهذا على قسمين : إمَّا أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبةٍ إلى المـادة النوعية والحركة ، مثل النظر فى الواحد ، من حيث هو نارٌ أو هواء، وفى الكثير، من حيث هو أُسْطُقسات، وفى العلة، من حيث هى مثلا حرارة أو برودة ، وفى الجوهر العقلى ، من حيث هو نفس ، أى مبدأ حركةِ بدنٍ ، وإنْ كان يجوز مفـارقته بذاته . وإمَّا أنْ يكون ذلك العرضُ — وإنْ كان لا يَعْرِض إلا مع نسبةٍ إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتَوهَّمُ أحوالُه وتُسْتَبَانُ من غير نظرٍ فى المـادة المعيَّنة والحركة النظرَ المذكورَ ، مثل الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال التى تَلْحَق العدد ؛ فإنَّ ذلك يلحق العدد وهو فى أوهام الناس، أو فى موجودات

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أى فى الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س (٤) يصح : ويصح م || ذلك : + كذلك ى (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل حال : أى مثل عا || حال : ساقطة من هـ (٨) فإما : إما ى (١٠) الذى : التى هـ ، ى (١٣) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ى (١٤) نارأو هواء : نار وهواء ع ، ى (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تستبان : نسبانه م || النظر : والنظر ن

متحركة منقسمة متفرقة ومجتمعة ، ولكن تصوّر ذلك قد يتجرد تجردا مّا حتى لا يُحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إمّا أنْ تتناول إذن اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى فى الحركة تصورا وقواما ، وتتعلق بمواد مخصوصةِ الأنواع ؛ وإمّا أنْ تتناول اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى مفارقة لتلك تصورا لا قواما ؛ وإمّا أنْ تتناول اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى مفارقة قواما وتصورا .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعى . والقسم الثانى هو العلم الرياضى المحض ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفةُ طبيعةِ العددِ ، من حيث هو عدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلهى . وإذْ الموجودات فى الطبع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هى هذه .

وأمّا الفلسفةُ العملية : فإمّا أنْ تتعلق بتعليم الآراء التى تنتظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامية ، وتُعْرَف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإمّا أنْ يكون ذلك التعلُّق بما تنتظم به المشاركة الإنسانية الخاصية ، وتُعْرف بتدبير المنزل ؛ وإمّا أنْ يكون ذلك التعلق بما تنتظم به حال الشخص الواحد فى زكاء نفسه ، ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما تُحَقَّقُ صحة جملته بالبرهان النظرى ، وبالشهادة الشرعية ، ويحقق تفصيلُه وتقديره بالشريعة الإلهية .

والغاية فى الفلسفة النظرية معرفةُ الحقِّ ، والغاية فى الفلسفة العملية معرفةُ الخير .

(١) ومجتمعة : مجتمعة س ، عا ، ه ، (٢) تعيين : التعيين س ؛ تعين م (٣) فأصناف : وأصناف م ، ن ، ى (٣ — ٤) فى ... بمواد : ساقطة من م (٤) تصورا : وجودا ى ، هامش عا (٤ — ٥) مخصوصة ... هى : ساقطة من م (٥) هى : ساقطة من ه (٦) قواما : قياما س (٩) وإذ : وإذا ى ؛ فإذا ع ؛ فإذ ه (١٢) العامية : العامة ع ، عا ، ى (١٣) الخاصية : الخاصة ع ، ى (١٥) صحة : ساقطة من ن || جملته : + وجوبه ن (١٦) وبالشهادة : أو بالشهادة عا || الإلهية : الأهلية م

وماهيات الأشياء قد تكون فى أعيان الأشياء ، وقد تكون فى التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هى تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هى كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هى فى الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هى فى التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع والحمل ، ومثل الكلية والجزئية فى الحمل ، والذاتية والعرضية فى الحمل ، وغير ذلك مما ستعلمه ؛ فإنه ليس فى الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملا ، ولا كون الشئ مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك . وإذا أردنا أن نتفكر فى الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورةً إلى أن نُدخلها فى التصور ، فتعرض لها ضرورةً الأحوال التى تكون فى التصور ، فنحتاج ضرورةً إلى أن نعتبر الأحوالَ التى لها فى التصور ، وخصوصا ونحن نروم بالفكرة أنْ نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمور إنما تكون مجهولةً بالقياس إلى الذهن لامحالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه . والحال والعارض الذى يَعْرِض لها حتى ننتقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها فى التصور ، وإن كان ما لها فى ذاتها أيضا موجودا مع ذلك ، فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هى ، وكيف هى ، وكيف تُعتبر فى هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا فى الأمور ، من حيث هى موجودة أحدَ نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع فى إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فَمَنْ تكونُ الفلسفةُ عنده متناولةً للبحث

(٣) الوجودين : الموجودين م (٣—٤) وما يلحقها ... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤ — ٥) واعتبار ... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ى
(٧) الخارجة : الخارجية ن ، د ، ى (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولاقياسا : وقياسا س
(٩) ونعلمها : ونعملها د ؛ فنعلمها ى (١٠) فى : ساقطة من م || الأحوال : والأحوال د
(١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + الفرض عا
(١٦) وكيف هى : ساقطة من ى (١٧) العارض : العرض ع ، م ، ن ، ى
(١٨) الوجودين : الموجودين ى (١٩) الوجودين : الموجودين ى

عن الأشياء ، من حيث هى موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هـذا العلمُ عنده جزأ من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع فى ذلك ، فيكون عنده آلة فى الفلسفة ؛ ومَنْ تكون الفلسفةُ عنده متناولةً لكل بحث نظرى ، ومِنْ كل وجه ، يكون أيضا هـذا عنده جزأ من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة . وسنزيد هذا شرحا فيما بعد .

والمشاجرات التى تجرى فى مثل هذه المسألة فهى من الباطل ومن الفضول: أما من الباطل ، فلأنه لا تنـاقض بين القولين ، فإنّ كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإنّ الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس ممـا يُجدى نفعا .

وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر فى هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل فى منفعة المنطق

لـما كان استكمال الانسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سيتضح ذلك فى موضعه ، هو فى أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قايلى المعونة على

(٢) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هى نافعة ع (٣) لكل : كل ع .
(٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من هـ (٧) فلأنه : فإنه د ، ن ، ى
(٨) فإن : فلأن ع || بأمثال : بمثل م ، ى (٩) نفعا : شيئا عا (١١ — ١٢) من حيث كذلك : من حيث هى كذلك س ، ع : من حيث هى ذلك ى ؛ من حيث ذلك ب ، عا
(١٥) استكمال : استعمال : دا ، م || على ما : كما عا
(١٦) العمل : العلم م (١٧) والبديهة : + الغريزية هـ .

ذلك ، وكان جلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول ، وكان مُكْسِبُ المجهول هو المعلوم ، وجب أن يكون الإنسان يبتدئ أولا فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها فى أنفسها ، حتى تُفيدَ العلمَ بالمجهول ، أى حتى إذا ترتبت فى الذهن الترتب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .

وكما أن الشئ يُعْلَم من وجهين : أحدهما أن يُتَصور فقط حتى إذا كان له اسم فنُطِق به ، تمثل معناه فى الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : افعل كذا ؛ فإنك إذا وقَفْتَ على معنى ما تخاطب به من ذلك ، كنتَ تصورته . والثانى أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلا : إن كلَّ بياضٍ عرضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدَّقْتَ أنه كذلك . فأما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكنك لم تصدق به بَعْد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينعكس . والتصور فى مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث فى الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض والعرض . والتصديق هو أن يحصل فى الذهن نسبةُ هذه الصورةِ إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقةٌ لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشئ يُجْهَل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثانى من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوما إلا بالكسب ، ويكون كسبُ كلِّ واحد منهما

(١ – ٢) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من س (٢) مكسب : ما به يكسب س ؛ ما يكسب ع ؛ مكتسب ن ، ى ؛ ما به يكتسب هامش هـ (٤) أى : ساقطة من ع ، ى
(٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المعقولات م (١١) عرض : ساقطة من د
(١٢) أنه : وأما ع || فأما : وأما س ، عا ، ن ، هـ (١٣) ولكنك : لكنك م
(١٤) وكل : فكل هـ || فيكون : يكون هـ || مع : معه هـ || مثل : ساقطة من هـ
(١٥) منه : منهما عا (١٧) مطابقة : متابعة هـ (١٩) واحد : ساقطة من س .

بمعلوم سابق متقدم ، و بهيئةٍ وصفةٍ تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول . فهاهنا شئ من شأنه أن يفيد العلمَ بالمجهول تصوُّرَه ، وشئٌ من شأنه أن يفيد العلمَ بالمجهول تصديقَه . ولم تجرِ العادة بأن يُفرض للمعنى الجامع — من حيث علمه يفيد علم تصور شئ — اسمٌ جامع ، أو لم يبلغنا ؛ لأنَّ منه حدًّا ، ومنه رسما ، ومنه مثالا ، ومنه علامة ، ومنه اسما ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيه اسم عام جامع . وأما الشئ الذى يترتب أولا معلوما ، ثم يُعْلم به غيره على سبيل التصديق ، فإنَّ ذلك الشئ يسمى — كيف كان — حجة ، فمنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

فغاية علم المنطق أن يفيد الذهنَ معرفةَ هذين الشيئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول المُوقِعُ للتصور ، حتى يكون مُعَرِّفاً حقيقة ذات الشئ ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالا عليه ، وإنْ لم يُتوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسدا ، مُخَيِّلا أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولمَ يكون كذلك ، وما الفصول التى بينها ؛ وأيضا أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقع للتصديق ، حتى يكون موقعا تصديقا يقينيا بالحقيقة لا يصح انتقاضه ؛ وكيف يكون حتى يكون موقعا تصديقا يقارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظَن به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلا فاسدا ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميلُ نفسٍ وقناعة من غير تصديق بجَزْم ؛ وكيف يكون القول حتى يُؤَثِّر فى النفس ما يُؤثره التصديق

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم هـ (٤) يفرض : يعرض د || علم : ساقطة من س (٥) لأن : إلا أن هـ (٦) على : وعلى عا ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، عا ، م ، ن ، هـ (٧) الشئ : ساقطة من ع (١٣) مخيلا : مخالا م (١٣ — ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، ى (١٧) كذلك : ساقطة من س (١٨) ظن : ظن به عا ، م ، هـ

والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يوقع تصديقا ، بل من حيث يخيّل ، فكثير من الخيالات يفعل فى هذا الباب فعل التصديق ؛ فإنك إذا قلت للعسل إنه مُرّةٌ مقيئة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك ألبتة ، كما تنفر لو كان هناك تصديق ، أو شبيه به قريب منه ، وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يُتوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه الصناعة هى المنطق .

وقد يتفق للإنسان أن ينبعث فى غريزته حدٌّ مُوقِعٌ للتصور ، وحجةٌ موقعة للتصديق ، إلا أنّ ذلك يكون شيئا غيرَ صناعى ، ولا يُؤْمَن غلطه فى غيره ؛ فإنه لو كانت الغريزة والقريحة فى ذلك مما يكفينا طلب الصناعة ، كما فى كثير من الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض فى المذاهب ما عرض ، ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛ بل الفطرة الإنسانية غير كافية فى ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية فى كثير من الأعمال الأخر ، وإنْ كان يقع له فى بعضها إصابةٌ كَرَمْيةٍ من غير رام . وليس أيضاً إذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذى للإنسان أن يحصل له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يغلط ألبتة ؛ إذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها فى كثير من الأحوال ، لا أنّ الصناعة فى نفسها غير ضابطة ، وغير صادّة عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور : أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكمالها ؛ والثانى أن يكون

(٢) فكثير من : فكثير من هذه هـ (٣) للعسل : فى العسل ى (٤) تنفر : + الطبيعة دا (٥) الفصول : + التى ع || ولم : ولِمَ م (٦) فيها : منها عا (١٠) فى ذلك : ساقطة من د || طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوال ى (١٥) أيضا : ساقطة من د (١٦) إذ : إذا م (١٧) لا أن : لأن ع ؛ إلا أن عا ، م (١٨) لكنه : + قد ع ، عا ، هـ ، ى (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى د ، دا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى ؛ أن الصانع لم يستوف ب || والثانى أن : والثانى أنه عا ، ن ، هـ ؛ والثانى أن قد ن

قد استوفاها ، لكنه فى بعض المواضع أهملها ، واكتفى بالقريحة ؛ والثالث أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن كان كذلك ، فإنَّ صاحب العلم ، إذا كان صاحبَ الصناعة واستعملها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادمها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال صناعته مرارا كثيرة تمكّن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيه ؛ لأن صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ؛ إلا أن يكون متناهيا فى البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو فى مهمات صناعته التى تعينه المعاودة فيها ، وإن وقع له سهو فى نوافلها . وللإنسان فى معتقداته أمور مهمة جدا ، وأمور تليها فى الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأتى له أن يجتهد فى تأكيد الأمر فى تلك المهمات بمراجعات عَرْض عمله على قانونه . والمراجعات الصناعية فقد يُبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيلَ حساب واحد مرارا للاستظهار ، فتزول عنه الشبهة فى عقد الجملة .

فهذه الصناعة لابد منها فى استكمال الإنسان الذى لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الرويّة الباطنة التى تسمى النطق الداخلى ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التى تسمى النطق الخارجى ، وكنسبة العَروض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا فى قرض الشعر ، بل الذوق السليم يغنى عنه ، والنحو العربى قد تغنى عنه أيضا الفطرة البدوية ؛ وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والرويّة ، إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبته إلى المروّين نسبة البدوى إلى المتعربين .

(٢ — ٣) على أنه ... كذلك : ساقطة من ى (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد : فسد س || مرارا : + كثيرا ع ، ى (٨) نوافلها : نوافله د ، دا ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه (٩) الاهتمام : الأهام م (١٠) عرض : غرض د (١١) فقد : قد ن || أمان من : أمانا عا (١٣) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى س

[الفصل الرابع]

(د) فصل فى موضوع المنطق

ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شئ ؛ فإنّ ذلك لمعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا فى إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان لتصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجودا أو معدوما ، فليس للمعنى مدخلٌ ى إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس بوز أن يكون شيءٌ علةً لشئ فى حالتى عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه فى ذاته ، أو فى حاله ، ، يكن مؤديا إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجودا أو عدما قد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك كما سيتضح لك فى موضعه ، وذلك فى قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو فى أكثر لأمر ناقص ردىء ؛ بل الموقع للتصور فى أكثر الأشياء معان مؤلفة ، وكل أليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ، نى كل تأليف أشياء واحدة . والواحد فى كل مركب هو الذى يسمى سيطا ؛ ولما كان الشئ المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته ع الجهل ببسائطه ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات .

والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علما بها ، من حيث هى مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علما بها ، من حيث

---

(٣) شىء : لشىء ما

(٦) موقع : ما يوقع د ، دا ، عا ، م ، ن || علة التصديق : علة للتصديق ع .

(٧) فإذا : فإذن س (٩) لم : فلم س

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شىء مركب ه || هو : فهو س

(١٥) تعرف : + من س (١٦) ببسائطه : ساقطة من ن

(١٧) لأنه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى

هى طبائع وأمور يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أنّ البيت الذى يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ؛ لكنّ للخشب واللبن والطين أحوالا بسببها تصلح للبيت وللتأليف ، وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فأما أنّ الخشب هو من جوهر فيه نفس نباتية ، وأنّ طبيعته حارةٌ أو باردة ، أو أنّ قياسه من الموجودات قياسٌ كذا ، فهذا لا يحتاج إليه بانى البيت أنْ يعلمه ؛ وأما أنّ الخشبَ صلبٌ ورخو، وصحيح ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج بانى البيت إلى أن يعلمه . وكذلك صناعة المنطق فإنها ليست تنظر فى مفردات هذه الأمور ، من حيث هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا فى ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات ، وغير ذلك مما إنما يعرض لهذه المعانى من جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو أمكن أن يُتعلم المنطقُ بفكرة ساذجة ، إنما تُلحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك كافيا ؛ ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما فى نفسه بحيلة أخرى ، لكان يغنى عن اللفظ ألبتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاةً من الإنسان ذهنَه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

(٢) وغيره : ساقطة من عا (٣) وللتأليف : والتأليف ن ، د ، ى
(٥) أو أن : أو عا ، م ، ن (٦) بانى البيت : ساقطة من عا || البيت : + إلى ى
(٧) إلى : ساقطة من ن || وكذلك : فكذلك : س ، د ، ى (٨) فإنها ليست : ليس د || من : ومن م (٩) الوجود : الموجود د (١١) وموضوعات : ومصنوعات د
(١٥) تلحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعانى حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا فى أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضاً إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإنّ الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها . إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملا .

وأما فيما سوى ذلك ، فلا خير فى قول من يقول إنّ المنطق موضوعُهُ النظر فى الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ، وإنّ المنطق إنما صناعته أن يتكلم على الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ؛ بل يجب أن يتصور أنّ الأمر على النحو الذى ذكرناه . وإنما تبلد فى هذا مَنْ تبلد ، وتشوَّش مَنْ تشوش ، بسبب أنهم لم يحصِّلوا بالحقيقة موضوع المنطق ، والصنف من الموجودات الذى يختص به ، إذْ وجدوا الموجود على نحوين : وجود الأشياء من خارج ، ووجودها فى الذهن ؛ فجعلوا النظرَ فى الوجود الذى من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية ، والنظرَ فى الوجود الذى فى الذهن وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ؛ ولم يفصلوا فيعلموا أنّ الأمور التى فى الذهن إمّا أمورٌ تُصُوِّرت فى الذهن مستفادة من خارج ، وإمّا أمورٌ تَعْرِضُ لها ، من حيث هى فى الذهن لا يُحاذى بها أمر من خارج . فتكون معرفة هذين الأمرين لصناعة ، ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعا لصناعة المنطق من جهة عَرَضٍ يعرض له . وأمّا أى هذين الأمرين ذلك ، فهو القسم الثانى ؛ وأمّا أى عارض يعرض، فهو أنه يصير موصلا إلى أنْ تحصل فى النفس

(١) أحكام : الأحكام س (٣) ومع : مع م ، ن (٤) كالكلام على معانيها : ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيما : فى ن (٦) وإن : فإن د

(٨) يتصور أنّ : يتصور د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ ه || فى هذا : ساقطة من س

(١٠) إذ : إذا ب ، س ، ع ، عا ، ن || الموجود : الوجود د ، ه (١١) الأشياء : للأشياء ه || ووجودها : ووجود لها م ، ن ، ه (١٢) والنظر ... فى الذهن : والنظر من حيث هى فى الذهن عا (١٣) وأنه : وأنها عا ؛ فإنه م (١٤) خارج : الخارج م

(١٥) لها : + أعراض ع || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وهى علم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعا فى ذلك الوصول ، أو ما يعاوق ذلك الوصول .

فلما لم يتميز لهؤلاء بالحقيقة موضوعُ صناعة المنطق ، ولا الجهةُ التى بها هى موضوعُهُ ، تتعتعوا وتبلدوا ؛ وأنت ستعلم بعد هذا ، بوجهٍ أشد شرحا ، أنَّ لكل صناعة نظريةٍ موضوعا ، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أنَّ النظرَ فى ذات الموضوع قد يكون فى صناعة ، والنظرَ فى عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

[الفصل الخامس]

(ه) فصل فى تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكلى والجزئى ، والذاتى والعرضى ، والذى يقال فى جواب ما هو والذى لا يقال

و إذ لا بد لنا فى التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإنَّا نقول : إنَّ اللفظَ إمّا مفرد و إما مركب . والمركب هو الذى قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات ، مثل قولنا : الإنسان وكاتب ، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإنَّ لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضا تدل على معنى ، وكل واحد منهما جزء قولنا : الإنسان كاتب ، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة فى اللفظ ، ليس كما نقول :

(١ — ٢) أو ما . . . الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصيل عا || أو ما يعاوق : أى ما نعا يعوق فى هامش ب || أو ما : أو مانعا ما م
(٣) ولا الجهة : والجهة عا (٤) موضوعة : مصنوعة د
(١٠) الذاتى : ساقطة من س (١٢) و إذ لا بد لنا : إذا بدلنا س
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .

حيوان ، فَيُظَن أنّ الحى منه مثلا دال إما على جملة المعنى، و إما على بعض منه، لو كان من غير أن كان يقصد فى إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحى منه تلك الدلالة .

وأما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالةً بالذات ، مثل قولنا "الإنسان" ، فإنّ "الإن" و "ٱلسان" لا يدلان على جزأين من معنى الإنسان ، منهما يأتلف معنى الإنسان . ولا يُلْتَفت فى هذه الصناعة إلى التركيب الذى يكون بحسب المسموع، إذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أريد به اسم لقب ولم يُرد عبد الشمس . وهذا وأمثاله لا يعد فى الألفاظ المؤلفة ، بل فى المفردة . والموجود فى التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هى التى لا تدل أجزاؤها على شىء . واستنقص فريق من أهل النظر هذا الرسم ، وأوجب أنه يجب أن يزاد فيه : أنها التى لا تدل أجزاؤها على شىء من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء الألفاظ المفردة على معان ، لكنها لا تكون أجزاء معانى الجملة . وأنا أرى أنّ هذا الاستنقاص من مستنقصه سهو ، وأنّ هذه الزيادة غيرُ محتاج إليها للتتميم بل للتفهيم . وذلك أنّ اللفظ بنفسه لا يدل ألبتة ، ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه ، بل إنما يدل بإرادة اللافظ ؛ فكما أن اللافظ يطلقه دالًا على معنى ، كالعين على ينبوع الماء ، فيكون ذلك دلالته ، ثم يطلقه دالا على معنى آخر ، كالعين على الدينار ، فيكون ذلك دلالته . كذلك إذا أخلاه فى إطلاقه عن الدلالة بقى غير دال ، وعند كثير من أهل النظر غير

(٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م
(٨) لقب : ولقب م || يرد : + به ع ، عا ، ى (٩) فى الألفاظ : من الألفاظ ع ، م ، ى || فى المفردة : من المفردة م (١٠) من : فى عا (١١) شىء : + أصلا ن
(١٣) أجزاء معانى : لأجزاء معنى ن (١٥) أن : لأن ع || يدل : + على معنى ن
(١٦) يجاوزه : يتجاوزه ع ، ى || أن اللافظ : أن اللفظ ع (١٧) كالعين على : كالعين م (١٨) كذلك : وكذلك ب ؛ فكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ؛ فإنّ الحرفَ والصوت — فيما أظن — لا يكون ، بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين : لفظا ، أو يشتمل على دلالة . و إذا كان ذلك كذلك ، فالمتكلم باللفظ المفـرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ، ولا أيضا يريد أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه ؛ وقد انعقد الاصطلاح على ذلك . فلا يكون جزؤه ألبتة دالا على شيء — حين هو جزؤه — بالفعل ، اللهم إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهى مقارنة إرادة القائل دلالة به . و بالجملة فإنه إنْ دلَّ ، فإنمـا يدل ، لا حين ما يكون جزءًا من اللفظ المفرد ، بل إذا كان لفظا قائما بنفسه ؛ فأما وهو جزء فلا يدل على معنى ألبتة .

واللفظ إما مفرد و إما مركب ، وقـد عُلِم أنّ النظر فى المفرد قبل النظر فى المركب . ثم اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذى يدل عليه لا يمتنع فى الذهن ، من حيث تصوره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأن يقال لكل واحد منهم إنه هو ، اشتراكا على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛ فإنّ له معنى فى النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخـالد على وجه واحد ، لأن كلَّ واحدٍ منهم إنسان . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدة مثلثاتٍ ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منهـا يدل على معنى لا يمنع تصوره فى الذهن من اشتراك كثرة فيه ، و إن لم يوجد مثلا بالفعل ، كالكرة المذكورة ، أو كان يمتنع ذلك بسببٍ خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس . و إما أن يكون معنـاه بحيث يمتنع فى الذهن إيقـاع الشركة فيه ، أعنى

(٣) ولا : فلا د . (٦) به : بها س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (٧) لا : ساقطة فى د
(٩) واللفظ : فاللفظ عا (١١) تصوره : يتصوره م (١٣) وذلك : ذلك عا
(١٤) الكرة : الكثرة س (١٥) لفظ : لفظة ع ، م ، ى || كل : + واحد ع ، ى || منها : منهمان || يمنع : يمتنع س ، ع ، م ، ى
(١٧) أو : و إن ع || نفسه : بنفسه س (١٨) معناه : + الواحد ع ، عا ، ى

فى المحصل الواحد المقصود به ، كقولنا زيد ؛ فإنّ لفظ زيد ، وإنْ كان قد يشترك فيه كثيرون ، فإنما يشتركون من حيث المسموع ؛ وأما معناه الواحد فيستحيل أن يجعل واحد منه مشتركا فيه ؛ فإنّ الواحد من معانيه هو ذات المشار إليه ، وذات هذا المشار إليه يمتنع فى الذهن أن يجعل لغيره ، اللهم إلا أن لا يراد بزيد ألبتة ذاته ، بل صفة من صفاته المشترك فيها . وهذا القسم ، وإن لم تمتنع الشركة فى مسموعه ، فقد يمتنع أن يوجد فى المعنى الواحد من المدلول به عليه شركةٌ . فالقسم الأول يسمى كليا ، والثانى يسمى جزئيا . وأنت تعـلم أنّ من الألفاظ ما هو على سبيل القسم الأول ، ومن المعانى ما هو على سبيل معنى القسم الأول ، وهو المعنى الذى المفهوم منه فى النفس لا تمتنع نسبته إلى أشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة . ولا عليك — من حيث أنت منطقى — أنه كيف تكون هذه النسبة ، وهل لهذا المعنى — من حيث هو واحد مشترك فيه — وجود فى ذوات الأمور التى جعلت لها شركة فيه ؛ و بالجملة وجود مفارق وخارج غير الذى فى ذهنك أو كيف حصوله فى الذهن ؛ فإنّ النظر فى هذه لصناعة أخرى أو لصناعتين . فقد علمتَ أنّ اللفظ إما أنْ يكون مفردا ، وإما أنْ يكون مؤلفا ؛ وأنّ المفرد إما أنْ يكون كليا ، وإما أن يكون جزئيا . وقد علمتَ أنّا أوجبنا تأخيرَ النظر فى المركب .

واعلم أيضا أنّا لا نشتغل بالنظر فى الألفاظ الجزئية ومعانيها ، فإنها غير متناهية فتحصر ، ولا — لو كانت متناهية — كان علمنا بها — من حيث هى جزئية —

(٢) فيه : فيها ع (٥) لا : ساقطة من د ، س || وهذا : فهذا س ، عا ، ن
(٦) الواحد : ساقطة من س (٧) يسمى جزئيا : جزئيا م
(٨) من : فى د ، عا ، م (١٠) تمتنع : يمنع د ، س ، م (١٢) فيه : + له ع
(١٣) وخارج : خارج د ، عا ، م || غير : عن د ، ع (١٧) واعلم : لما علم م ، س

يفيدنا كمالا حكميا ، أو يبلغنا غاية حكمية ، كما تعلم هذا فى موضع العلم به ، بل الذى يهمنا النظر فى مثله ، هو معرفة اللفظ الكلى .

وأنت تعلم أنّ اللفظ الكلى إنما يصير كليا ، بأنّ له نسبةً ما ، إمّا بالوجود ، و إمّا بصحة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

والحمل على وجهين : حمل مواطأة ، كقولك : زيد إنسان ؛ فإنّ الإنسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطأة ؛ وحمل اشتقاق ، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان ؛ فإنه يقال : إنّ الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه بياض . و إنْ اتفق أن قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحمل حَمْلَ المحمول على الموضوع ؛ و إنما غرضنا ها هنا مما يحمل هو ما كان على سبيل المواطأة .

فلنذكر أقسامَ الكلى الذى إنما ينسب إلى جزئيات مواطأة عليها ، ويعطيها الاسم والحد ، لكنه قد تضطرنا إصابتنا لبعض الأغراض أن لا نسلك المعتاد من الطرق فى قسمة هذه الألفاظ فى أول الأمر ، بل نعود إليه ثانيا . فنقول : إنّ لكل شىء ماهيةً هو بها ما هو ، وهى حقيقته ، بل هى ذاته . وذات كل شىء واحد ربما كان معنى واحدا مطلقا ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة ، إذا التأمت يحصل منها ذات للشىء واحدة . وقلما تجد لهذا من الظاهرات مثالا ، فيجب أن يُسَلَّم وجوده . وربما كان واحدا ليس

(١) يفيدنا : يفيد ن || حكمية : ساقطة من عا
(٢) بل : ساقطة من م || النظر فى مثله : ساقطة من م || فى مثله : فيه د ، ه
(٣) بأن : + كان س ، ع (٤) عليها : عليه م
(٥) كقولك : كقولنا ع ، ى (٦) بالحقيقة : ساقطة من ص || والمواطأة : وبالمواطأة م || بالقياس : بالنسبة س (٨) وإن : وإنه م || يحمل : + فى مثله ع ، ى || حمل : حدب ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || المحمول : + فى مثله : د ، دا ، ن ، ه
(١٠) عليها : عليه ع (١٢) الطرق : الطريق ع ، ى (١٣) هى : ساقطة من ن
(١٤) ربما : وربما م ، ن ؛ فربما ع (١٥) للشىء واحدة : الشىء م ؛ كشىء خ || لهذا : لها ع ، ى (١٦) وربما : وإنما س

بمطلق ، بل تلتئم حقيقة وجوده من أمور ومعـان إذا التأمت حصل منها ماهية الشيء ، مثال ذلك الإنسان ، فإنه يحتاج أن يكون جوهرا ، و يكون له امتداد فى أبعاد تفرض فيه طولا وعرضا وعمقا ، وأن يكون مع ذلك ذا نفس ، وأن تكون نفسه نفسًا يغتـذى بها و يحس و يتحرك بالإرادة ، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يتفهم المعقولات ، و يتعـلم صناعات و يعلمها — إن لم يكن عائق من خارج — لا من جملة الإنسانية ؛ فإذا التأم جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هى ذات الإنسان . ثم تخالطه معان وأسباب أخرى ، يتحصل بها واحدٌ واحدٌ من الأشخاص الإنسانية ، و يتميز بها شخصٌ عن شخص ، مثل أن يكون هذا قصيرا وذاك طويلا ، وهذا أبيض وذاك أسود . ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص ، وكان بدله غيره ، لزم منه أن يفسد لأجله ؛ بل هذه أمور تتبع وتلزم . وإنمـا تكون حقيقة وجوده بالإنسـانية ، فتكون ماهية كل شخص هى بإنسانيته ، لكن إنيته الشخصية تحصل من كيفية وكمية وغير ذلك . وقد يكون أيضا له من الأوصاف أوصافٌ أخرى غير الإنسانية ، يشـترك فيها الناس مع الإنسانية ، بل تكون بالحقيقة أوصافا للإنسان العـام مثل كونه ناطقا ، أى ذا نفس ناطقة ؛ ومثل كونه ضاحكا بالطبع . لكن كونه ناطقا أمر هو أحد الأمور التى ، لمـا التأمت ، اجتمع من جملتها الإنسان ، وكونه ضاحكا بالطبع هو أمر ، لمـا التأمت الإنسانية بما التأمت منه ، لم يكن بدٌّ من عروضه لازما ؛ فإنَّ الشيءَ إذا صار إنسانا

---

(١) تلتئم : لتئم م || إذا : وإذا ى || حصل : يحصل س (٤) بالإرادة : مع الإرادة ع ، عا ، م ، ى (٥) ويتعلم : ويعلم عا ، م || ويعلمها : ويعملها م ؛ أو يعملها ع ؛ أو يعلمها ى ؛ وفى هامش ى : يعملها
(٨) ويتميز : يتميز د ، م ، ن ؛ متميز عا || عن : من هـ (٩) وذاك : وذلك م
(١٢) بالإنسانية : الإنسانية عا ، م (١٤) يشترك ... الإنسانية : ساقطة من س || مع : ومع م (١٥) مثل كونه : ككونه بخ ، عا ، م ، ى
(١٧) وكونه : فكونه م || بالطبع : ساقطة من ع || لما : ساقطة من د

بمقارنة النفس الناطقة لمادته ، أعرض للتعجب الموجب فى مادته هيئة الضحك ، كما أعرض لأمور أخرى : من الخجل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشىء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ؛ وتكون هذه لوازم بعدها ، إذا استثبتت الإنسانية لم يكن بُدٌّ منها .

فقد لاح لك من هذا أنَّ هاهنا ذاتا حقيقية للشىء ، وأن له أوصافا بعضها تلتئم منه ومن غيره حقيقة الشىء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوما فى وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له فى وجوده . فما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شىء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ؛ وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية ؛ فإنْ دل على الأمور التى لابد من أن تكون متقدمة فى الوجود على ذات الشىء ، حتى يكون بالتئامها يحصل ذات الشىء ، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشىء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشىء بكمالها ، بل على جزء منه ؛ فذلك ينبغى أن يقال له اللفظ الذاتى الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هى خارجة عن الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضى ، ولمعناه معنى عرضى .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتى مشتملا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص

(١) أعرض : اعترض ع (٣) أعرض : اعترض ع
(٤) له : ساقطة من ن (٥) هذه : لهذه م || بعدها : بعده عا ، م ، ن
(٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه || لا تلزم ذاته لزوما : غير لازمة له ن || لزوما : ساقطة من س (٩) عوارض : + غير ع ، م ، ى (١٤) بكمالها : بكماله ع
(١٦) فإنه : فإنها عا ، م ، ى || له : ابتداء خرم فى نسخة ع لغاية ص ٥٤ سطر ٣ || لمعناه : لمناها م (١٨) هل : ساقطة من م

أو لا يكون ؟ فإن قولنا : لفظ ذاتى ، يدل على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء ،ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوبا إلى ذات الشيء ، إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أنْ يظن أنَّ لفظ الذاتى إنما الأَوْلى به أن يشتمل على المعانى التى تقوِّم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا ، فلا يكون الإنسان ذاتيا للإنسان ، لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتيا الإنسان ، بما هو إنسان ، بل لشخص شخص ، لم يخل إما أن تكون نسبته بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضا ؛ وإما أن تكون نسبته بها إلى الجملة التى بها يتشخص ، فيكون ليس هو بكماله ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما يجرى مجراها ذاتيا لشخص شخص فقط ، بل الأمور العرضية أيضا ، مثل لونه ، وكونه قصيرا ، وكونه ابن فلان ، وما يجرى هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتى للشخص ، إلا ما لهذه .

فهذه الأفكار تدعو إلى أن لا يكون الذاتى مشتملا على المقول فى جواب ماهو؛ لكن قولنا ذاتى، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبى، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأنَّ اللفظ الكلى ، إذا دل على معنى — نسبته إلى الجزئيات التى تعرض لمعناه نسبةٌ يجب، إذا تُوُهمت غير موجودة، أن لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات موجودا، لا أن ذات

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتى : + أى ن || على لفظ : على أن س
(٤) ولا : فلا : م ، ن ، هـ (٦) للإنسان : ساقطة من ى
(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبته : + تسند عا (١١) مجراها : مجراهما د
(١٢) وكونه : أو كونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إلى : ساقطة من س
(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ، ى

ذلك الشيء يجب أن يكون رفع أولا ؛ حتى يصح توهم رفع هذا ؛ بل لأن رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتقوم — فإنه يقال له ذاتى . فإنْ لم يكن هكذا — وكان يصح فى الوجود أو فى التوهم أن يكون الشيء الموصوف به حاصلا مع رفعه ، أو كان لا يصح فى الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح ذلك فى الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، ارتفع أولا فى نفسه ، حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضى . فأما المرتفع فى الوجود فكالقيام والقعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطؤ رفعه ، وكغضب الحليم فإنه يسهل إزالته ، وكالخلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع فى الوهم دون الوجود فكسواد الحبشى . وأما الذى لا يرتفع ، ولا يرفع رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك ، وهو كونه ضحاكا بالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان فى الوجود ؛ فإنْ تُوُهِم مرفوعا ، فإنَّ الإنسانية تكون مرفوعة ، لا أنَّ رفع الأعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنه لا يتأتى أن يرفع ، إلا أن تكون الإنسانية أولا مرفوعة ، كما أنها ليست سببا لثبوت الإنسانية ، بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ، وبين نسبة الأعراض إليها ؛ فإن النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوجب رفع الشخص ؛ وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفعَ التشخص ، بل منها

---

(١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولا : ساقطة من ى .
(٨) يسرع : يسوغ س || فإنه : + مما د ؛ وذلك ؛ عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، ه
(١٠) لا يرتفع ر : ساقطة من د (١٣) أن : لأن د (١٧) والإنسان : + أيضا عا ، ن ، د ، ى (١٨ — ١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : منه عا

ما يرتفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرتفع أو يرتفع الشخص ؛ وأما رفعها فلا يرفع الشخص ألبتة . و إذا كان الأمر على هـذه الجهة ، فالذاتى يشتمل على الدال على المـاهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكلى منه ذاتى يدل على المـاهية ، ومنه ذاتى لا يدل على المـاهية ، ومنه عرضى .

[الفصل السادس]

(و) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى

قد قيل فى التميز بين الذاتى والعرضى : إن الذاتىّ مقوِّمٌ والعرضىّ غيرُ مقوِّم ، ثم لم يُحَصَّل ، ولم يتبين أنه كيف يكون مُقَوِّما ، أو غير مقوّم . وقيل أيضا : إنّ الذاتى لا يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء ، والعرضىّ يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء . فيجب أنْ نُحَصِّل نحن صحة ما قيل أو اختلاله ، فنقول : أما قولهم إنّ الذاتى هو المقوّم ، فإنمـا يتناول ما كان من الذاتيات غيرَ دالٍ على المـاهية ، فإنّ المقوّم مقوّم لغيره . وقد علمتَ ما يعرض من هـذا ، اللهم إلا أن يَعْنوا بالمقوّم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ، ولكن يعنون به ماعنينا بالذاتى ، فيكونوا إنمـا أتوا باسم مرادف صُرِف عن الاستعمال الأول ، ولم يدل على المعنى الذى نقل إليه ، و يكون الخطب فى المقـوّم كالخطب فى الذاتى ، وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة .

---

(١) ومنها : ومنه عا || ومنها... الشخص : ساقطة من د || رفعها : رفعهما ى (٢) و إذا : فإذا د ، م || يشتمل : مشتمل س (٩) أو غير : وغيرى (١٠ — ١١) الشيء .. الشيء : ساقطة من د (١٤) به : منه د ، د ا ، عا || عنينا : يعنى م ؛ بقينا د (١٦) المعنى : معنى س || كالخطب : لا الخطب عا

وأما اعتمادهم على أمر الرفع فى التوهم ، فيجب أن تتذكر ما أعطيناك سالفا : أن المعنى الكلى قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولا حتى يحصل ذلك المعنى، ويكون له أوصاف أخرى تلزمه وتتبعه ، إذا صار ذلك المعنى حاصلا . فأما جميع الأوصاف التى يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته، فلن يحصل معقولا مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أنّ للأشياء ماهيات ، وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة فى الأعيان ، وقد تكون موجودة فى الأوهام ؛ وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين ، وأن كل واحد من الوجودين لا يَثْبُتُ إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأنّ كل واحد من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك الوجود ، ويجوز أن لا تكون له فى الوجود الآخر . وربما كانت له لوازم تلزمه من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون متقررة أولا ، ثم تلزمها هى ، فإنّ الاثنينية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها مقومات متقدمة — من حيث هى ماهية — لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ وإذا لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقولة ولا عينا . فإذن إذا حصلت معقولة ، حصلت وقد حصل ما تتقوم به فى العقل معها على الجهة التى تتقوم به ؛ فإذا كان ذلك حاصلا فى العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه المقومات معقولة مع تصور الشيء ، بحيث لا يجهل وجودها له ، ولا يجوز سلبها عنه ، حتى تثبتَ الماهية فى الذهن ، مع رفعها فى الذهن بالفعل . ولست أعنى بحصولها فى العقل خطورَها بالبال بالفعل ، فكثير من المعقولات لا تكون خاطرة بالبال ، بل أعنى أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال ، وإخطار ما هى

(٢) سالفا : + من م ، ى (٤) جميع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا ، م ، ن (٩) بالماهية : الماهية ى (١٢) يلزمه ... الثلاث : يلزم أن تكون زوايا المثلث س (١٧) يمكن : يكن د (١٩) مع رفعها فى الذهن : ساقطة من ن || بالفعل : ساقطة من م ، ى (٢٠ — ٢١) بالفعل ... بالبال : ساقطة من ى (٢١) أنها : أنه عا

مقوِّمة له بالبال ، حتى تكون هذه مُخْطَرَةً بالبال ، وذلك مُخْطَرًا بالبال بالفعل ، أن يسلبها عنه ، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عن تصورها ، أعنى تصورَ الماهية فى الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التى نسميها ذاتية للمعانى المعقولة ، يجب ضرورة أن تُعقل للشىء على هذا الوجه ، إذ لا تتصور الماهية فى الذهن دون تقدم تصورها .

وأما سائر العوارض ، فإذْ ليست مما يتقدم تصورُها فى الذهن تُصور الماهية فيه ، ولا أيضا هى مع تصور الماهية ، بل هى توابع ولوازم ليست مما يحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ؛ وإذا ثبتت دونها ، لم يتعذر أن تعقل الماهية ، وإن لم تتقدم ، أو إن لم يلزم تعقلها . وقد علمتَ أنّى لست أعنى فى هذا التعقل أن يكون ، إذا تصورت الشىء بالفعل ملحوظا إليه ، يكون مع ذلك تصورت أفراد المقومات له أيضا بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء بذهنك ، بل أعنى بهذا أنك إذا أخطرت الأمرين معا بالبال ، لم يمكنك أن تَسْلب الذى هو مقوِّم عن الذى هو مقوَّم له سلبا يصح معه وجود المقوَّم بماهيته فى الذهن من دون وجود ما يقوِّمه فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب أن لا يمكنك سلبه عنه ، بل يعقل وجوده له لا محالة .

وأما العوارض فلا أمنع صحةَ استثباتك فى الذهن معنى الماهية ، ولا يُعقل وجودها للماهية ، بل يسلبها سلبا كاذبا . ولا أوجب ذلك أيضا فى كل العوارض ، فإنَّ من العوارض ما يَلْزَم الماهية لزوما أوليا بيِّنا ليس بواسطة عارض آخر ، فيكون سلبه عن الماهية مع استثبات الماهية وإخطارهما معا بالبال مستحيلا ، إذا كان ليس هو له بسبب وسط بينه وبينه . وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن إخراج أحد أضلاعه على الاستقامة توهما ، أو معنى آخر

(٤) للشىء : الشىء م (٧) بل هى : بل عا (٨) بل مما : بل عا
(٩) علمت : قلت م (١٠) بالفعل : بالعقل م (١٤) بماهيته : ماهيته م
(٢٠) هو : ساقطة من د ، س ، ن ، ه (٢١) أحد : ساقطة من د

مما يشبه هذا مما هو عارض له. وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطة. فإذا لم تخطر تلك الواسطة بالبال، أمكن سلبه، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين. ولولا صحة وجود القسم الثانى لما كانت لوازم مجهولة؛ ولولا صحة القسم الأول لما كان ما نُبَيِّن لك بعد من إثبات عارض لازم للماهية بتوسط شىء حقا. وذلك لأنَّ المتوسط، إنْ كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بَيِّن الوجود لها، ذهب الأمر إلى غير النهاية؛ وإنْ كان من المقومات، صار اللازمُ المجهولُ — كما تعلم — لازماً لهذا المقوم، لا مقوماً، إذ مقوم المقوم مقومٌ، وكان لازما آخر الأمر بلا واسطة. فما كان من اللوازم غير بيِّن للشىء صح فى الذهن أن يتوهم الشىء مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة، ولم يصح من جهة. أمَّا جهة الصحة فمن حيث أنَّ تصوُّرَه قد يحصل فى الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق. وأمَّا جهة الاستحالة فَأَنْ يُتَوهم أنه يجوز أن لو كان يحصل فى الأعيان، وقد سلب عنه فيها اللازم، حتى يكون مثلا كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجودا، ولا الندب الذى لزمه فى أصل الخلقة، فصار يصح أيضا أنه كان يكون هذا المثلث موجودا، ولا زاويتاه أقل من قائمتين؛ فإنّ هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه، وليس كالمذكور معه. واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود.

فقد بان لك من هذا أنّ من الصفات ما يصح سلبه وجودا، ومنها ما يصح سلبه توهماً لا فى الوجود؛ ومنها ما يصح سلبه توهمًا مطلقا، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتى،

(٣) ولولا... مجهولة: ساقطة من م (٤) عارض: ساقطة من د، عا، م (٦) لها: له عا، م || النهاية: نهاية د، م (٨) لازماً: + له د، م (١١) قد: ساقطة من د، م، ن (١٤) كان يكون: كان د، س || الندب: البدن عا (١٦) وليس... معه: ساقطة من ب، د (١٧) للوجود: الوجود ن (١٩) لا: له عا، ن || الوجود: + كسواد الحبشى فإنه لا يلزم إنسانية لا فى الذهن ولا فى الوجود ن || ومنها... مطلقا: ساقطة من هـ

لكن يتميز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبقَ ثبوتِ ما الذاتى له ذاتى قبل ثبوت الذاتى ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتى . وأما العرض فإن الذهن يجعله تاليا ، و إن وجب ولم ينسلب .

فقد اتضح لك كيف لم يُحَصِّلْ معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على البيانين المذكورين .

[الفصل السابع]

(ز) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية

إن الدال على الماهية قد قيل فيه : إنه هو الدال على ذاتى مشترك كيف كان ، ولم يبلغنا ما هو أشد شرحا من هذا . فلننظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ، بحسب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أو لا ، وهل ما تعارفه الخاص واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه ؟ فإنا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .

أما المفهوم بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه ؛ وذلك لأن الدال على ماهية الشىء هو الذى يدل على المعنى الذى به الشىء هو ما هو . والشىء إنما يصير هو ما هو بحصول جميع أوصافه الذاتية المشترك فيها ، والتى تخص أيضا ؛ فإن الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا لكانت الحيوانية تحصل الإنسانية . نعم الحيوانية محتاج إليها فى أن يكون هو ما هو ، وليس كل ما يحتاج إليه فى أن يكون شىء هو ما هو ، يكون هو الذى يحصل بحصوله وحده الشىء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتى المشترك للشىء مع غيره وحده ،

(٢) قبل ... الذاتى : ساقطة من م || سبق ثبوت : سبق د ، عا ، م (٨) فيه : ساقطة من ى (١٠) أو : أم ب ، س ، م (١١) بسبيل : قبيل ى || فإنا إذا : فإذا د (١٤) والتى : الذى ى (١٦) محتاج : محتاجة م ؛ تحتاج د ، ن (١٨) هو هو : هو ما هو عا

ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته . والعجب أنّ جماعةً ممن يرى أنّ الذاتى والدالّ على الماهية واحدٌ لا يجعل الذاتى الخاص دالا على ماهية ما هو ذاتى له ، وهو الذى نسميه بعد فصلا ؛ فهذا هذا .

وأمّا تعرف الحال فى الدال على الماهية على سبيل الوضع الثانى والتعارف الخاص ، فهو أنا نجد الحيوان والحساس محمولين على الإنسان والفرس والثور ، ثم نجد أهل الصناعة يجعلون الحساس وما يجرى مجراه من جملة أمور يسمونها فصولا لأمور يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يجعلونها من جملة ما يسمونه أجناسا ، ويجعلون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ، فيجعلون الإنسان يدل عليها بالماهية ، ولا يجعلون الناطق كذلك ، ويجعلون الإنسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإنّ الشيء الذى يقولون إنه دال على الإنية الذاتية المشتركة ، يجعلونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ، ولا يجعلون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنية وماهية ، حتى يكون ، من حيث يشترك فيه ، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إنية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك فيه الكثرة جنساً أو نوعاً ، ومن حيث تتميز به فصلا . فيكون ذلك الشيء لتلك الأشياء جنسا أو نوعا ، ومع ذلك يكون لها فصلا ؛ بل إذا وجدوا جنساً ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلا يقوّم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقوّمه .

---

(١) وحده : ساقطة من ب ، د ، عا ، م || ماهيته : ماهية د (٣) فهذا : وهذا ى (٦) وما : أو ما د (٧ — ٨) ذاتية ... أجناسا : ساقطة من س || يجعلونها : يجعلونه د ، ن ، ه (٩) لها : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٢) الذاتية : ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، ه (١٤) فيه : فيها عا
(١٥ — ١٦) المقول ... الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + به م .

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنما هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتى مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتى مشترك ، دالا على الماهية حقا . فإنْ زاد أحدهم شرطا ليتخصص به ما يسمونه جنسا ونوعا فى كونه دالا على الماهية ،وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة مضمونا فى الدلالة التى للذاتى المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذى لايدل على إنية أصلا ، حتى يكون الفرق بين الأمرين أن الدال على الإنية هو الذى بكليته وكما هو يدل على الإنية . وأما هذا الذى يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة فإنما يدل على الإنيــة بالعرض ، لأنه يدل بجزء منه دون جزء ، كالحيوان فإنه وإنْ تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما بحصوله الحيوان حيوان ، بل بشيء منه ؛ فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم ، بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التميز والإنية . فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزء منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول : إن هــذا أيضا تكلف غير مستقيم . أما أولا فلأنه لو كان كذلك لكان إذا أخذنا أعم المعانى كالجوهر ، وقرنا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا : جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنســان أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحدا ؛ ومن المحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيق إلا الواحد . وإنْ تكلفوا

---

(٤) عن : على م (٧) المشترك : ساقطة من س || هو الأعم : ساقطة من ى
(١١) ذلك : دالا ى (١٢) ذلك : + بل م (١٥) فلأنه : فإنه م
(١٦) المعانى : الأنواع س (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وإن : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر التي في الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل ما نذهب إليه من أن الدال على الماهية يجب أنْ يكون مشتملا على كمال الحقيقة ، فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدى إلى أن لا يحتاج إلى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة إلى اصطلاح ثان ؛ فإنّا سنوضح من بعد أنّ استعمال هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ الوضع الأول لها مع استمرار في الوجوه التي يتعوق معها ما يتعوق .

وبعد هذا كله ، فإنّ ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أنّ الحسّاس أيضا حكمه حكم الحيوان ، وأنه أيضا محصل من معان عامة وخاصة ، وأنّ المعاني العامة فيه ، ككون الجسم أو الشيء ذا قوة أو صورة أو كيفية لا تميز بها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو كون الجسم أو الشيء ذا قوة درّاكة للشخصيات على سبيل كذا . ومنها أنّ الحيوان ، وإنْ كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزء كالحساس ، فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ، ولا نظرنا هذا النظر . وذلك لأنا إنما ننظر في الحيوان من حيث هو حيوان ؛ والحيوان ، من حيث هو حيوان ، شيء واحد ؛ ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو إما أنْ يميز التمييز الذى عن النبات أو لا يميز ، فإنْ لم يميز وجب أن يكون النبات يشارك الحيوان في أنه حيوان ، وهذا مُحال . وإن ميز، فقد صدر عنه بما هو حيوان تمييز ، وإن كان قد يصدر أيضا عن جزء له ، وكان الجزء علةً أولى في ذلك التمييز ، وليس إذا كان للشيء علة بها يصير بحال ، وللعلة تلك الحال ، يجب أن تكون تلك الحال له بالعرض ، فكثير من الأشياء بهذه الصفة .

(٢) من : ساقطة من م || كمال : الكمال م (٧) ذلك : + كله د ، م ، ه || فإن ذلك : ساقطة من ن (٩) ككون : لكون م (١٠) تميز بها إنما : ساقطة من م (١٧) قد : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من عا (١٨) التمييز : ساقطة من د ، م ، ن ، ه (١٩) وللعلة : أو للعلة س

ثم لا أمنع أن يكون ها هنا شروط أخرى تلحق بالبيان الذى جعلوه للدال على المـاهية ، يتميز بهـا ما يسمى جنسا أو نوعا عن الفصل ؛ وشروط أخرى تلحق بالتميز يكون ذلك للحساس دون الحيوان ؛ إلا أنَّ ذلك لا يكون بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب نقلٍ منصوصٍ عليه من المستعملين لهذه الألفاظ فى أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرارات ألجأ إليها أمثال هذه المقاومات . وإذا وجد فى ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار ، كان المصير عنـه إلى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذى تدعو إليه الأنفة من الإذعان للحق، والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما أوردناه من المباحث إلى حين سماعها .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل فى قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

نقول الآن: إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلى إما ذاتى وإما عرضى ، وأنّ الذاتى للشىء إما صالح للدلالة على المـاهية بوجه ، وإما غير صالح للدلالة على المـاهية أصلا . والدال على المـاهية إما أن يدل على ماهية شىء واحد أو أشياء لا تختلف اختلافا ذاتيـا ، وإما أن تكون دلالة على المـاهية إنمـا هى بحسب أشياء تختلف ذواتهـا اختلافا ذاتيا . مثال الأول لفظة الشمس إذا وقعت على هذه المشار إليها ؛ ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو؛ ومثال الثـانى دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحمـار والفرس معا ، فسأل سائل مثلا : ما هذه الأشياء ؟ فقيل : حيوانات ، فإنَّ لفظة الحيوان تدل على كمال حقيقتها ، من حيث هو مسئول عنهـا بجملتها ، ومطلوب

(١) للدال : الدال د ، ن ، هـ (٣) تلحق : + بالبيان هـ (٥) اضطرارات : + قد ب ، د ا ، هـ || ألجأ : ألجأت هـ (٦) ظاهر : سائر س || من : عن عا (٨) من : عن عا ، هـ || لم : ساقطة من س ، هـ (١٣) صالح : أن يصلح ن || للدلالة : الدلالة م (١٥) دلالة : دلالته دا ، ن ، هـ (١٦) هى : هو د ، عا || بحسب أشياء : لأشياء عا (١٨) الثانى ... الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظ ن || والفرس : والإنسان ن (١٩) فسأل : وسأل عا ؛ وإذا سأل هـ (٢٠) هو : هى عا ، هـ || عنها : عن عا ، م ، هـ ، ى

كنه الحقيقة التى لها بالشركة . والفرق بين الوجهين أنّ الوجه الأول يكون دالا على ماهية الجملة ، وماهية كل واحد ؛ فإنّ لفظة الإنسان تدل أيضا على كمال الحقيقة الذاتية التى لزيد وعمرو ، وإنما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قبل سالفا .

وأما الوجه الثانى فإنك تعلم أن الحيوانية وحدها لا تكون دالة على ماهية الإنسان والفرس وحدها ، فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو ، وليس إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ؛ وأما الذى لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء من جملة ما تشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان إلا جسما ذا نفس ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسما ذا نفس . فنقول فى جوابه : إن قولنا إنّ اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذى فهمته ، أعنى أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أن لفظ المتحرك إذا دلّ ، لم يكن بد من أن يكون هناك محرك ، ولفظة السقف ، إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ؛ ومع ذلك لا نقول إنّ لفظة المتحرك مفهومها ودلالتها المحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودلالتها الأساس ؛ وذلك لأن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسما لذلك المعنى على سبيل

---

(١) بالشركة : بالشرك هـ || الأول : + لا ، د (٣) وإنما : إنما م (٤) منهما به : منها ن (٦) وحدها : وحده س ، م (٧) وحدها : وحده عا ، ن ، هـ || واحد : + واحد عا || منهما : منها عا (٨) بالعرضيات : بالعوارض س || لها : لها ن (١٢) أنه : ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م (١٨) ولفظة : أو لفظة هـ .

القصد الأول ، فإنْ كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يُحْمَل عليه معنى اللفظ ، كمعنى الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محمولا كمعنى المحرك مع المتحرك . والمعنى الذى يتناوله اللفظ بالدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر ثانيا ؛ أما أولا فكقولنا الحيوان ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس الحساس ، وأما ثانيا فكدلالته على الجسم ، فإنَّ معنى الجسم مضمنٌ فى معنى الحيوانية ضرورةً ، فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج يقارنه ، وليس داخلا فى مفهوم اللفظ دخولَ اندراج ولا دخول مطابق .

فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التى للألفاظ على ثلاثة أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛ ودلالة تَضَمُّن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة السقف على الأساس . فإذا كان كذلك فلنرجع إلى ما نحن فيه فنقول : إنَّ المفهوم من الحساس هو أنه شىء له حِسٌّ تَمَّ من خارج مّا ، نعلم أنه يجب أن يكون جسما وذا نفس ، فتكون دلالةُ الحساس على الجسم دلالة لزوم . وأما الحيوان فإنما نعنى به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس حساس ، فتكون دلالته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

---

(٢) يشعر : شعر د ، م || شعوره : تصوره د (٤) محمولا : + على ما يحمل عليه ن || مع المتحرك : ساقطة من د (٥) اللفظ : ساقطة من م || وجهين : الوجهين د (٦) أولا : الأول د (٨) ضرورة : ساقطة من ن || الحيوانية : الحيوان ن || الجسم : الجسمية س (١٢) أوجه : وجوه ما ، ه (١٥) فلنرجع : + الآن ه (١٦) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمن. وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة، فإنما هى على جزء فقط، وأما الكل وسائر الأجزاء، فإنما تدل عليها على سبيل اللزوم.

ولسنا نذهب ها هنا فى قولنا لفظ دال، إلى هذا النمط من الدلالة؛ فقد تقرر أنّ اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو، ومن ها هنا تزول الشبهة المذكورة. فأما اللفظ الذاتى للشىء الذى لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له، لا بسبيل شركة ولا خصوص، فانه لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة، وإلا لدل على الماهية المشتركة بوجه، فهو إذن أخص منه، فهو صالح لتمييز بعض ما تحته عن بعض، فهو صالح للإنية؛ فكل ذاتى لا يدل بوجه على ماهية الشىء فهو دال على الإنية.

فإنْ قال قائل: إنّ الذى يصلح للإنيـة هو بعينه يصلح للماهية، فإنّ الحساس، وإن رَذَّلْتَ كونَه دالا على ماهيـة الإنسان والثور والفرس، بحال خصوص أو شركة، فإنك لا تُرَذِّل دلالته على ماهية مشتركة للسميع والبصير واللامس؛ فليس يجب أنْ يكون الذاتى ينقسم إلى مقول فى جواب ما هو، ومقول فى جواب أى شىء، انقساما على أن لا يدخل أحدهما فى الآخر، ولذلك لم يتبين لك أنه إذا كان الشىء دالا على الماهية، فليس بدال على الإنية، بل يلزمك ما ألزمت القوم، فنقول له: أما التشكك المقدم فينحل بأن تعرف أنّا لا نمنع أن يكون ماهو دال على إنية أشياء دالا على ماهية أشياء أخرى، بل ربما أوجبنا ذلك؛ إنما نمنع أن يكون الحساس مثلا دالا على ماهيـة خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والثور، كدلالة الحيوان مع مشـاركة الحيوان الحساس فى الذاتيـة للإنسان والفرس والثور؛ فإنّ

(١) فإنما: إنما تا، م (٢) الكل: للكل ى (٤) ما هو: ما هى ن || وكيف هو: وكيف عا (٥) له: به عا (٧) المشتركة: + له د، ن || فهو: + إذن ن، ه (٨) للإنية: للإينية ه (٩) الإنية: الإينية ب، ه (١٠) للإنية: للإينية ن، ه (١١) رذلت: أرذلت ه (١٣) فليس: وليس ى (١٤) هو: هى ن || أى شىء: + هو ى || على أن: ساقطة من ب، س؛ على أنه: ى (١٥) ولذلك: وكذلك ه || بدال: يدل د (١٧) أنا: بأنا ه || دالا: دال عا (١٩) كدلالة: دلالة تا (٢٠) الذاتية: الدلالة س

الحساس ذاتى مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتى مشترك لها ؛ إنما نمنع حكما آخر فنقول : إنهما بعد الاشتراك فى الذاتية المشترك فيها ، يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للأمور التى هما ذاتيان لها .

ويجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتى، عنينا ذاتيا لشىء ، ثم نقول : ماهية أو غير ماهية ، فنعنى بذلك أنه كذلك لذلك الشىء لا غيره . وإذا خلينا عن هذا فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذاتى للشىء ، كاللون للبياض ، قد يكون عرضيا لشىء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منعَ قولنا : إن الذاتى لا يكون عرضيا ؛ فإن غرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيا لذلك الشىء الذى هو له ذاتى .

وأما التشكك الآخر فينحل بأن نقول : إنّا نعنى بالدال على الإنية ما إنما صلوحه للإنية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالته على معنى مقوم يعم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ؛ فإذا قلنا : الدال على الإنية عنينا هذا المعنى . فإن تشكك متشكك ، واستبان حالَ قول الحيوان على السميع والبصير واللامس ، هل هو قول فى جواب ما هو أو ليس ، وكيف يجوز أن يكون مقولا فى جواب ما هو ، فتكون هذه أنواعَ الحيوان وأمورا مختلفة متباينة أيضا ، فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها فى جواب ما هو ؛ لأن الحيوان أتمُّ دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكمل محمول على ما نحمله عليه بالشركة؟ فيجب أن ينتظر هذا المتشكك أصولا وأحوالا نعطيها إياه فى حمل الجنس على الفصل ، وذلك بعد فصول .

(١) لها : + فإنا نخ ، عا ، هـ (٢) فنقول : ونقول عا ، هـ (٤ — ٥) ماهية أو غير ماهية : ساقطة من د (٥) لا : + لشىء : عا (١٠) إنا : + إنما عا ، م ، هـ (١١) مقوم : مفهوم م (١٢) على معنى مقوم : معنى مفهوم م || مقوم : ساقطة من ن || الدال : إنية س (١٣) المعنى : هنا أوردت النسخ عا ، م ، ى الفقرة المبتدئة فى أول الصفحة التالية سطر ١ — ٣ ثم عادت نسخة ى فقط فأوردتها فى موضعها الصحيح (١٥) وأمورا : وأمور عا (١٦) متباينة : ومتباينة ن || أيضا : وأيضا عا ، م ، هـ (١٨) عليه : ساقطة من عا ، ن || هذا : منها ن || أحوالا : ساقطة من ب ، د ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .

فإذ قد تبين هذا فنقول : إنّ الذاتى الدالّ على الماهية يقال له : المقول فى جواب ما هو ؛ والذاتى الدال على الإنية يقال له : المقول فى جواب أى شىء هو فى ذاته ، أو أى ما هو .

وأما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عليه لا يَعْرِض لغيره كالضحاك والكاتب للإنسان ، ويُسَمَّى خاصةً ؛ وربما كان عارضا له ولغيره كالأبيض للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضا عاما . فيكون كل لفظ كلى ذاتى إما دالا على ماهية أعم ، ويسمى جنسا ، وإما دالا على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ، وإما دالا على إنية ويسمى فصلا . وأمّا الكلى العرضى فيكون إما خاصيا ويسمى خاصة ، وإما مشتركا فيه ويسمى عرضا عاما .

فكل لفظ كلى إما جنسٌ ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنسا فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شىء ، بل جنسا لتلك الأمور التى تشترك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعا فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شىء ، بل بالقياس إلى الأمور التى هو أعم منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يتميز به فى ذاته . والخاصة أيضا إنما هى خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فلنتكلم الآن فى كل واحد منها بانفراده ، ثم لنبحث عن مشاركاتها ومباينتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

---

(١) فإذ قد تبين : فإذا تبين ن (١ — ٣) هذه الفقرة فى عا ، م ، ى فى الموضع الذى أشرنا إليه فى هامش الصفحة السابقة (٣) فى ذاته : ساقطة من عا || أوأى : وأى : عا ، ن ، ه ، ى
(٤) كان : ساقطة من عا (٦) عرضا : + ما ن (٧) على : + كالب
(٨) إنية : الإنية || خاصيا : خاصا د ا (٩) ويسمى : فيسمى عا ، ن ، ه || عرضا : ساقطة من د ، د ا ، ن (١٢) هو : ساقطة من عا ، ه ، ى (١٣) الأمور التى : الأمر الذى د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ الأمور الذى ى (١٤) منها : منه عا ، ن ، ه (١٥) وحده : ساقطة من ن || العرض : + العام د ، ن ، ه (١٧) منها : من هذه عا ، م ، ه ؛ ى
(١٨) ومباينتها : ومقابلتها عا .

نصوص من..

ابـــن رشـــد

تلخيص منطق أرسطو

بسم الله الرحمن الرحيم[١]
تلخيص كتاب انالوطيق وهو كتاب القياس[٢]
المقالة الأولى[٣]

— ١ —   — 1 —

[المقدمة – الحد القياسي – القياس وأنواعه.
المقول على الكل والمقول ولا على واحد]

قال: ينبغي[٤] ان نبتدئ اولاً فنخبر بالشيء[٥] الذي عنه الفحص في هذا 24a-10 الكتاب، وبالمنفعة[٦] الحاصلة عن الشيء المفحوص عنه، ثم بعد ذلك نخبر بالأشياء[٧] التي تتنزل[٨] من[٩] هذا الكتاب بمنزلة الاصول والمبادئ لسائر ما يتكلم فيه وهي[١٠] ان نعرف[١١] ما هي المقدمة، وما هو الحد، وما هو القياس، وأي القياسات كامل وايّها غير كامل، وما المحمول على كل الشيء أو ليس بمحمول على كل الشيء[١٢] او لا[١٣] 15 على شيء منه.

فنقول: اما الشيء الذي عنه الفحص في هذا الكتاب فهو البرهان لأن القياس انما الفحص عنه من اجل الفحص عن البرهان. وأما المنفعة الحاصلة منه فهو حصول العلم[١٤] البرهاني في جميع الموجودات على اتم ما في طباعها ان يحصل للانسان.

القول في تحديد المقدمة وتقسيمها

فأما[١٥] المقدمة فهي قول موجب شيئًا لشيء أو سالب شيئًا عن شيء. و[١٦] المقدمة لها انقسام من جهة الكيفية وانقسام من جهة الكمية:

امّا من جهة الكمية فنها كلية ومنها جزئية ومنها مهملة ؛

وأما من جهة الكيفية فمن قبل ان كل واحدة من هذه[١٧] اما موجبة واما سالبة :

فالكلية الموجبة[١٨] هي ما أوجب فيها المحمول لكل الموضوع ، مثل قولنا . «كل انسان حيوان» ؛ والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع ، مثل قولنا : «ولا انسان واحد حجر»[١٩] .

والجزئية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع ، مثل قولنا : «بعض الحيوان انسان» ؛ والجزئية السالبة هي : اما سلب المحمول عن بعض الموضوع ، مثل قولنا : «بعض الحيوان ليس بانسان» ، واما سلب الكلية عن الموضوع ، مثل قولنا : «ليس كل حيوان انسانًا» . فان السالبة الجزئية لها عباراتان : احداهما[٢٠] رفع البعض ، والثانية رفع الكل الموجود فيها[٢١] . والمهملة هي التي لا[٢٢] يقرن بها سور اصلاً لا كلي ولا جزئي ، مثل قولنا : «العلم بالاضداد واحد» و «اللذة ليست بخير» 20

فهذه هي اقسام المقدمة من جهة الصورة، اعني الاقسام النافعة في معرفة القياس باطلاق. واما انقسام المقدمة من جهة المادة فنها برهانية ومنها جدلية، الى غير ذلك من الأقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة[٢٣] في الصنائع المنطقية، على ما سنبيّن بعد من هذه الصناعة. والمقدمة البرهانية والجدلية يفترقان بأشياء احدها[٢٤] ان المقدمة البرهانية هي احد جزئي[٢٥] النقيض وهو الصادق؛ واما المقدمة الجدلية فقد تكون كل واحد[٢٦] من جزئي[٢٧] النقيض اذ كانت انما تؤخذ متسلمة من المجيب، والمجيب فقد يجيب بكل واحد من جزئي[٢٨] النقيض اذ كان السائل يفوّض اليه في هذه الصناعة عند السؤال ان يجيب بأي جزئي[٢٩] النقيض احب. وليس الفرق الذي بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية مما له تأثير[٣٠] في وجود القياس 25-30 عنها، بل ليس بينهما[٣١] في ذلك فرق اصلاً ، فان المبرهن والجدلي قد يقيس كل واحد من هؤلاء[٣٢] قياسًا صحيحًا اذا اخذ شيئًا محمولاً على شيء أو غير محمول عليه، اعني اذا وضع مقدمة من المقدمات، فتكون المقدمة القياسية التي هي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية[٣٣]، وهي التي ينظر فيها في هذا الكتاب، هي[٣٤] قول موجب شيئًا لشيء أو[٣٥] سالب شيئًا[٣٦] عن شيء. وأما المقدمة البرهانية فهي التي تكون من المعلومات الأول بالطبع ؛ واما الجدلية : اما للقايس فمن المشهورات، 24b-10

وأما للسائل فمن المتسلمات[٣٧] المشهورة. والفصول التي تنفصل بها[٣٨] هذه المقدمات بعضها من بعض هي مستوفاة[٣٩] في «كتاب البرهان» و «كتاب الجدل»، والنظر فيها من هذه الجهة هو هنالك، وكذلك فصول سائر المقدمات هي مستوفاة[٤٠] في الصنائع الخاصة بها، مثل المقدمات السوفسطائية والخطبية والشعرية[٤١]. وأما ها هنا[٤٢] فيكفي من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذي ذكر.

القول في تحديد الحدّ القياسي

وأما الحدّ فانه يدل به في هذا الكتاب على الشيء الذي تنحل اليه المقدمة مما هو جزء ضروري في كونها مقدمة، وهو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا[٤٣] المقدمة الضروريان في وجودها، لا الاشياء التي تزاد في المقدمة لموضع الرباط وهي الكلم الوجودية، فان تلك ليست تنحل اليها المقدمة على انها اجزاء ضرورية فيها، اذ كانت قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كانت[٤٤] الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير، على ما جرت عليه العادة عند العرب في الثلاثية، وعلى ما عليه الأمر في الثنائية، اعني من[٤٥] انه ليست بها حاجة الى الكلم[٤٦] الوجودية، وسواء في هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة.

القول في تحديد القياس

فأما[٤٧] القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد، لزم من الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوعة، بذاتها لا بالعرض، شيء ما آخر غيرها. «فالقول» ها هنا[٤٨] هو جنس القياس وأريد به القول الجازم، وسائر ما أخذ في الحدّ هي فصول تميّز القول القياسي بالحقيقة من غير القياسي. فقوله[٤٩]: «اذا وضعت فيه» يريد به اذا تسلمت واصطلح عليها، وقوله: «أشياء اكثر من واحد» يريد بها المقدمات، وانما قال «اكثر من واحد» لأنه سيبيّن بعد انه لا يكون قياس من مقدمة واحدة. وقوله: «شيء ما آخر» يعني به النتيجة، وذلك انه واجب ان تكون النتيجة غير المقدمات فان الشيء لا يوجد في بيان نفسه. وقوله: «لزم من الاضطرار» انما اشترط فيه من[٥٠] الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضروري ومنه غير ضروري، وبهذا الشرط ينفصل القياس من الأقاويل التي يلزم عنها الشيء لزومًا غير

ضروري وهي الاستقراء والمثال والمقاييس[٥١] التي تنتج السلب مرة والايجاب اخرى. وقوله: «بذاتها» أراد به ان يكون القياس تامًّا وهو الا[٥٢] ينقصه شيء يكون به قياسًا. وقوله: «لا بالعرض» تحفظًا من الاشكال التي قد تنتج في بعض المواد على ما سيبيّن بعد، مثل الانتاج من موجبتين في الشكل الثاني اذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات في الحمل. وبعض ما اخذ في هذا الحدّ هو بيّن بنفسه، اعني وجوده للقياس[٥٣]، وبعضه سيبيّن[٥٤] وجوده، وذلك ان كون القياس قولاً جازمًا هو بيّن بنفسه اذ كان القول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب. وكذلك ما قيل فيه من ان يكون اللازم عنه شيئًا[٥٥] غير المقدمات وان يكون اللزوم ضروريًا هو بيّن بنفسه. وكذلك يكون[٥٦] اللزوم بذاته لا بالعرض هو أيضًا امر بيّن بنفسه، اعني ان القياس يجب ان يكون بهذه الصفة. والذي بقي ان يبيّن هو ان الواجب ان يوضع فيه اكثر من مقدمة واحدة، وذلك سيبيّن[٥٧] فيما بعد اذا تبيّن ان كل قياس فانما يأتلف من مقدمتين لا أكثر ولا أقل.

والقياس منه كامل ومنه، كما قلنا، غير كامل. والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر غيره مما يبيّن به انتاجه. وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر وأشياء 25 اخر[٥٨] مما هو لازم عن المقدمات التي وضعت فيه. وذلك ان القياس بالجملة يجب ان يكون تامًّا، وهو الاّ[٥٩] ينقصه شيء يكون به قياسًا؛ ثم هذا[٦٠] ينقسم قسمين: فمنه[٦١] ما ينقصه شيء يبيّن به انه[٦٢] قياس، وهو الذي يخص ها هنا[٦٣] باسم غير الكامل، ومنه ما لا ينقصه شيء يبيّن به انه قياس وهو الكامل.

القول في المقول على الكل والمقول ولا على الواحد والفرق بينهما في المقدمة الكلية

وأما «المقول على الكل» أو[٦٤] «المقول ولا على واحد» فيعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجودًا لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا: «كل ما هو حيوان فهو جسم»، اذا اردنا به معنى «المقول على الكل»، ليس معناه كل واحد

من الحيوانات فهو جسم ، بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها فهو جسم. وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ[٦٥] في هذا الكتاب وبين المقدمة الكلية. وكذلك «المقول ولا على واحد» انما يعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبًا عن كل الموضوع وعن جميع الأشياء الموجود فيها الموضوع، اعني الأشياء التي يتصف بها[٦٦] الموضوع.

فهذه هي الأشياء التي يجب ان نتقدم[٦٧] معرفتها قبل النظر في اصناف المقاييس[٦٨] ، أي صنف كان.

— 2 —

— ٢ —

[عكس القضايا المطلقة]

القول في تقسيم المقدمة الى الوجودية والاضطرارية والممكنة

25a وكل مقدمة فاما ان تكون مطلقة، اي موجودة بالفعل، واما اضطرارية، وأما ممكنة، ولذلك تنقسم اجزاء المقاييس بانقسام جهات المقدمات. وكل واحدة من هذه: اما موجبة، وأما[1] سالبة، واما كلية، واما جزئية، واما مهملة. ولذلك تتنوع المقاييس الموجودة من قبل هذه الجهات، اعني ان[2] منها ما يكون من مقدمات ضرورية ووجودية وممكنة، كما تتنوع من جهة اختلاف المقدمات في الكية والكيفية؛ وأعني بالكية اختلافها من قبل الأسوار، وبالكيفية اختلافها من قبل الايجاب والسلب. والجهة الضرورية والممكنة قد عرّفتها من الكتاب المتقدم. وأما الوجودية فيشبه ان يكون اريد[3] بها ها هنا[4] الموجودة بالفعل التي[5] ليست بضرورية، اعني التي يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع، وذلك في أكثر الزمان. وهذا هو الفرق بين الضرورية وبين[6] الموجودة بالفعل، اعني ان الضرورية يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في كل الزمان، وأما تلك ففي اكثر الزمان. ويشبه ان يدخل في هذا الصنف من المقدمات التي يجهل[7] من امرها انها ضرورية أو غير ضرورية، لا الموجودة[8] بالفعل، ما دام الموضوع موجودًا أو ما دام المحمول موجودًا، وهو الذي يذهب اليه الاسكندر، لأن هذه شخصية، وان وجد منها كلية ففي الأقل من الزمان، وبالعرض. وقد حذّر ارسطو من استعمال امثال هذه المقدمات الوجودية فيما يأتي بعد، وان كان قد يستعملها ارسطو لأمور دعته الى ذلك[9]. ولا هي أيضًا شيء يشمل الضروري والممكن، على ما يذهب اليه ثاوفرسطس وغيره، الاّ ان يريد المعلومة الوجود المجهولة كونها ضرورية أو ممكنة، فان المقصود ها هنا[10] هو قسمة

المقدمة الى اقسام الوجود أو الى اقسام المعارف الأول الموجودة لنا بالطبع في المقدمات وسيبيّن هذا من قولنا بعد.

القول في العكس وتقسيم المقدمات الموجبة
الى ما ينعكس وما لا ينعكس وتحديد العكس وبيان المقدمات المعكوسة

وهذه المقدمات الثلاث[11]، اعني المطلقة والضرورية والممكنة، منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس. وأعني «بالانعكاس» ان يتبدّل ترتيب اجزاء القضية فيصير محمولها موضوعًا وموضوعها محمولاً، ويبقى صدقها وكيفيتها من[12] الايجاب والسلب ايضًا محفوظًا ؛ فاما اذا تبدّل الترتيب، ولم يبق الصدق محفوظًا، فهو الذي يسمى في هذه الصناعة[13] : «قلب القضية»[14].

القول في انعكاس المقدمات المطلقة

فأما المقدمات المطلقة الكلية فان السالبة تنعكس محفوظة الكية. مثال ذلك : «ان كان ولا شيء من اللذة خير» صادقًا، فقولنا : «ولا شيء من الخير لذة» صادق ايضًا. وأما الموجبة الكلية فانها تنعكس ايضًا لكنها[15] لا تنعكس محفوظة الكية، اعني كلية، كالحال في السالبة، بل تنعكس جزئية ؛ وذلك انه ان كان قولنا : «ان[16] كل لذة خير» صادقًا، فقولنا: «بعض الخير لذة» صادق.

وأما المقدمات الجزئية المطلقة فان الموجبة منها تنعكس جزئية، وذلك انه ان كان قولنا : «بعض اللذة خير» صادقًا، فواجب ان يكون قولنا : «بعض الخير لذة» صادقًا ايضًا. واما السالبة منها فليس تنعكس دائمًا في كل مادة من هذا الصنف، وهو الشيء[17] الذي يشترط في المقدمات المنعكسة ؛ وذلك انه ان كان صادقًا قولنا : «بعض الحيوان ليس بانسان»، فليس بصادق عكس هذا وهو قولنا : «بعض الانسان ليس بحيوان». فالاستقراء كافٍ في بيان ما لا ينعكس منها مثل السالبة الجزئية، وأما بيان ما ينعكس منها فقد يحتاج الى قول.

فليكن اولاً مثل السالبة الكلية قولنا : ا ولا في[18] شيء من ب على ان يكون ا مثالاً للمحمول وب مثالاً للموضوع، فان التمثيل بالحروف هو احرى لئلا[19] يظن بما

يبيّن من ذلك انه انما لزم من قبل المادة، اعني من قبل مادة[20] المثال الموضوع فيه لا من قبل الأمر في نفسه، مثل ان نضع بدل ا «حيوانًا» وبدل ب «حجرًا». فأقول انه اذا كان قولنا: ولا شيء من ا ب صادقًا، فانه يجب ضرورة ان يكون: ولا شيء من ب ا صادقًا؛ لأنه ان لم يكن قولنا: ولا شيء من ب ا صادقًا، فنقيضه هو الصادق، على ما تبيّن في الكتاب المتقدم، وهو قولنا: بعض ب ا. فلنفرض ذلك البعض شيئًا محسوسًا، وهو جـ مثلاً، فتكون جـ التي هي بعض ب موجودة بالحس في ا، فهي بعض ا، فيكون بعض ا موجودًا[21] بالحس في ب، وقد كنا فرضنا انه: ولا شيء من ا هو ب صادقًا، وذلك خلف لا يمكن. فاذن قولنا: بعض ب ا كاذب، واذا كذب هذا صدق قولنا: ولا شيء من ب[22] ا، وهو الذي قصدنا بيانه.

وأما الموجبة الكلية المطلقة فانها تنعكس، كما قلنا، جزئية. وذلك انه ان كان كل ب ا صادقًا، فأقول انه يجب ضرورة، وفي كل مادة، ان يكون بعض ا ب صادقًا. برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا: بعض ا ب صادقًا، فنقيضه هو الصادق وهو قولنا: ولا شيء من ا هو ب. واذا كان هذا صادقًا فعكسه أيضًا صادق على ما تبيّن قبل من ان السالبة الكلية تنعكس[23]، وهو قولنا: ولا شيء من ب ا، وقد كنا فرضنا ان كل ب ا، هذا خلف لا يمكن. فاذن قولنا: ولا شيء من ا هو ب[24] كاذب، واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا: بعض ب ا[25].

وأما الموجبة الجزئية فأقول أيضًا انها تنعكس جزئية، وذلك انه لما كان بعض ب ا صادقًا، فبعض ا ب صادق ضرورة، لأنه لم يكن صادقًا فنقيضه هو الصادق وهو: ولا شيء من ا[26] ب، واذا صدق هذا فعكسه ايضًا صادق وهو قولنا: ولا شيء من ب ا، وقد كنا فرضنا بعض ب ا، هذا خلف لا يمكن. فاذن قولنا: ولا شيء من ا ب كاذب ضرورة، فنقيضه هو الصادق وهو قولنا: بعض ا ب.

وأما الجزئية السالبة فانها لا تنعكس دائمًا. ومثال ذلك ان جعلنا في موضع ب «حيًا» وفي موضع ا «انسانًا»، فصدق قولنا: «ليس كل حي انسانًا»، لم يصدر عكسه وهو قولنا: «ليس كل انسان حيًا»، وهذا كافٍ في الابطال كما قلنا.

فهذه هي المقدمات المنعكسة وغير المنعكسة في المادة المطلقة.

— 3 —

—٣—

[عكس القضايا ذوات الجهة]

القول في انعكاس المقدمات الاضطرارية

وأما المقدمات الاضطرارية فان الكلية السالبة منها تنعكس كلية ايضًا، والكلية الموجبة جزئية، وكذلك الجزئية الموجبة كالحال في المطلقة. وبيان ذلك انه ان كان: ولا شيء من ب ا باضطرار صادقًا، فأقول انه يلزم ان يكون: ولا شيء من ا ب باضطرار صادقًا ايضًا. برهان ذلك انه ان لم يكن صادقًا قولنا: ولا شيء من ا ب باضطرار، فنقيضه اذن صادق[1] وهي[2]: اما الموجبة الجزئية التي في المادة الممكنة، التي هي مضادة للمادة الضرورية، وأما الجزئية الموجبة الضرورية، اذ كان ليس ها هنا[3] غير هاتين المادتين؛ فان المطلقة[4] هي من طبيعة الممكن، والمحال الذي يعرض عن فرضها هو واحد بعينه، اذ كان الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل لم يلزم عن انزاله محال. لكن[5] ان انزلناها الجزئية الضرورية، تبيّن بالبيان المتقدم في السالبة المطلقة لزوم المحال عن هذا الفرض؛ وان انزلناها الجزئية الممكنة مثل ان نفرض بعض ا ب بامكان، فهو ظاهر انّا ان انزلنا ان بعض ا ب بالفعل انه ليس يعرض عن ذلك محال، لكن[6] ان انزلنا ان بعض ا ب بالفعل، فبعض ب ا بالفعل، لأن الجزئية المطلقة قد تبيّن انعكاسها، وقد كنا وضعنا انه: ولا شيء من ب ا بالضرورة. هذا خلف لا يمكن. فان الموجود من طبيعة الممكن، والممكن مضاد للضروري، واذا كذبت الموجبة الجزئية الضرورية والممكنة، فواجب ان تصدق السالبة الضرورية الكلية، لأن ما ليس موجودًا بامكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة.

وأما الموجبة الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضًا جزئية ضرورية، لأنه ان كان كل ب ا باضطرار صادقًا، فأقول انه يجب ان يكون بعض ا ب باضطرار

صادقًا[7] لأنه ان كان[8] بعض ا ب بامكان لا باضطرار، وجب ان يكون بعض ب ا بامكان، وذلك ببيان الفرض المتقدم المستعمل في الوجودية. وذلك انّا[9] اذا فرضنا بعض ب، الذي هو موجود في ا بامكان، شيئًا محسوسًا، كان ذلك الشيء بعض ا وبعض ب فيكون اذن بعض ب ا بامكان، وقد كنا وضعنا كل ب ا باضطرار، و[10] هذا خلف لا يمكن. فاذن واجب[11] ان يكون الصادق مع قولنا: كل ب ا باضطرار، ان بعض ا ب باضطرار.

وأما الموجبة الجزئية الاضطرارية فانها تنعكس ايضًا جزئية ضرورية، لأنه ان كانت[12] بعض ب ا باضطرار، فواجب ان يكون شيء من ا باضطرار هو ب، والا لم يكن شيء من ب باضطرار هو ا. 35

فهذه هي المقدمات المنعكسة في المطلقة والاضطرارية، وهذا البيان الذي نسقناه[13] هو البيان الذي اعتمده ارسطو فيها، وبه تنحل الشكوك التي شككها[14] القدماء في هذا الباب عليه[15].

القول في انعكاس المقدمات الممكنة

وأما المقدمات الممكنة، اعني التي يقال عليها اسم الممكن بالحقيقة، وهي التي يمكن ان توجد والّا[16] توجد في الزمان المستقبل، فان الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية، اعني ان الكلية الممكنة 40 والجزئية تنعكسان جزئية، وذلك بيّن ان كان كل ا ب بامكان، أو بعض ا ب بامكان، فأقول ان ب ا بامكان، لأنه ان لم يكن بامكان بل باضطرار، فبعض 25b ا ب باضطرار على ما تقدم، وقد كان وضع ان كل ا ب بامكان، هذا خلف لا يمكن.

وأما المقدمات السوالب[17] التي في هذه المادة فانعكاسها على ضدّ الانعكاس في تلك. وذلك ان الكلية السالبة في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس على 5-20 ما سيبيّن ذلك عند القول في المقاييس[18] التي تأتلف من المقدمات الممكنة. والسبب ذلك ان السوالب في هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة، على ما تبيّن في الكتاب المتقدم، وانما قوتها قوة الموجبات، وذلك ان الجهة فيها نظير الكلمة الوجودية في

القضايا التي ليس فيها جهة. وكما ان القضية التي لا يقرن حرف السلب فيها بالكلمة الوجودية وانما يقرن بالمحمول هي موجبة، مثل قولنا: «زيد يوجد لا خير» أو «يوجد لا ابيض»، كذلك هذه القضايا لما كان حرف السلب لا يقرن فيها بالجهة وانما يقرن بالمحمول، مثل قولنا: «هذا ممكن الاّ[١٩] يكون في شيء من هذا» و «ممكن الاّ[٢٠] يكون في بعض هذا» وسنبيّن[٢١] هذا فيما بعد بيانًا أكثر.

— 4 —

— ٤ —

[تأليف القياس والحدود – القول في الشكل الأول]

القول في تأليف القياس

واذ قد تبيّنت هذه الأشياء، فلنقل من أي شيء يأتلف القياس الذي حدّ قبل، وبماذا[1] يأتلف، وكيف جهة ائتلافه، ومتى يأتلف ائتلافًا يلزم عنه شيء آخر غيره بالضرورة. ثم من بعد ذلك ينبغي ان نتكلم في البرهان لأن القياس اعم من البرهان، اذ كان كل برهان قياسًا وليس كل قياس برهانًا، وذلك اذا كان شكله[2] منتجًا ولم تكن مقدماته صادقة.

القول في بيان حدود القياس انها كم كان وبيان مقدماته وانها كم كان

فنقول: ان القياس المطلوب في هذا الكتاب انما هو القياس الذي يؤلف على مطلوب محدود مثل قولنا: هل كل جـ هو ا، ام ليس شيء من جـ ا؟ وهو بيّن انّا اذا اخذنا شيئًا منسوبًا لـ جـ و ا، اللذين هما طرفا المطلوب، وهو مثلاً ب، انه يأتلف من ذلك مقدمتان من ثلاثة[3] حدود، متباينتان بحدّين ومشتركتان في حدّ واحد، وانه اذا اخذنا شيئًا مشتركًا لطرفي المطلوب بهذه الصفة، انه يمكن ان يبيّن به المطلوب، اعني ان جـ هي ا وان جـ ليست هي ا أو ليس فيها ا. مثال ذلك ان نقول: جـ هي ب و ب هي ا، فيلزم ان تكون ا في جـ؛ أو نقول: جـ هي ب و ب ليست هي ا، فيلزم الا[4] تكون ا في جـ. فلنسمّ[5] موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة، الذي هو[6] جـ، الطرف الأصغر، ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية، الذي هو[7] ا، الطرف الأكبر، والحدّ المشترك بينهما، الذي هو ب، الحدّ الأوسط؛ ونسمي[8] المقدمة التي فيها الطرف الأصغر الصغرى، والتي فيها الطرف الأكبر الكبرى، ولنسمّ[9] ترتيب الحدّ الأوسط من الطرفين الشكل.

القول في تقسيم القياس الى اشكال

ولما كان الحدّ المشترك له من الطرفين أوضاع اربعة: احدها ان يكون موضوعًا للطرفين، أو محمولاً عليهما، أو موضوعًا للأكبر ومحمولاً على الأصغر، أو عكس ذلك، فلننظر في أي ترتيب منها يصح ان تكون الاشكال الطبيعية للقوة الفكرية، اعني التي يقع عليها الناس بالطبع لا بقوة[١٠] صناعية، فان هذا هو القياس الذي تروم[١١] اعطاءه[١٢] هذه الصناعة، اعني الذي تروم[١٣] حصر اجناسه وتمييز[١٤] الاصناف المنتجة في جنس جنس منها من غير المنتجة. ومن هذا الفحص يتبيّن لك ان الاشكال الحملية ثلاثة[١٥] وان الشكل الرابع، الذي يضعه جالينوس، ليس بشكل طبيعي، وهو ان يكون الحدّ الأوسط محمولاً على الطرف الأعظم، موضوعًا للأصغر، لأنه ليس تعمله[١٦] فكرة بالطبع، اعني انه لا[١٧] يوجد في كلام الناس، ولو وجد لكان من جنس الشكل الأول ولم[١٨] يكن رابعًا[١٩].

القول في[٢٠] الشكل الأول

فنقول: اما اذا رتّب الحدّ الأوسط من الطرفين بأن يكون محمولاً على الاصغر، 35
والأكبر محمولاً عليه مثل ما[٢١] نقول: كل جـ هو ب وكل ب هو ا، فهو من البيّن بنفسه ان هذا الترتيب قياسي وانه يوجد لنا بالطبع، وارسطو يسمي هذا الترتيب: «الشكل الأول».

ولما كانت كل مقدمتين: اما ان تكون كلاهما كلية أو جزئية أو مهملة، أو تكون احداهما[٢٢] كلية والأخرى جزئية، أو احداهما[٢٣] كلية والأخرى مهملة، أو احداهما[٢٤] مهملة والأخرى جزئية؛ وكل واحدة من هذه الأصناف الثلاثة[٢٥] تنقسم قسمين: اما ان تكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى أو بالعكس، وكذلك الكلية مع المهملة والجزئية مع المهملة؛ وكل واحد من هذه الاصناف التسعة من التركيب: اما ان تكون موجبتين معًا أو تكون احداهما[٢٦] موجبة والثانية سالبة؛ وهذان[٢٧] ضربان: احدهما ان تكون الصغرى هي السالبة والكبرى هي الموجبة، والضرب الثاني عكس هذا[٢٨]، فهو بيّن انه اذا ضربت[٢٩] هذه الأربعة في تلك التسعة حدث عنها ستة وثلاثون[٣٠] اقترانًا، وارسطو يبيّن المنتج منها من غير المنتج على ما اقوله.

الضرب الأول

اما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين فانه ينتج موجبة كلية ضرورية. مثال ذلك من الحروف انه متى وضعنا[٣١] : كل جـ هو ب، وكل ب هو ا، فأقول انه ينتج[٣٢] عن ذلك ان كل جـ هو ا، وذلك بالضرورة ودائمًا. ومثال ذلك من المواد انّا متى وضعنا ان كل انسان حيوان، وكل حيوان حساس، فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل انسان حساسًا[٣٣]؛ واللزوم ها هنا[٣٤] ظاهر من معنى «المقول على الكل» الذي رسمناه في اول هذا الكتاب. وذلك ان معنى قولنا: كل ب هو ا أو[٣٥] كل حيوان حساس، وهي المقدمة الكبرى في هذا التأليف، انما هو ان كل ما هو ب ويوصف بـ ب بايجاب فهو ا، فاذا اضفنا الى هذا الوضع ان جـ يوصف بـ ب، لزم ضرورة ان يوصف جـ با؛ وكذلك قولنا: كل حيوان حساس انما يريد به: كل ما يوصف بانه حيوان فهو ظاهر انه يجب ان يوصف بالحساس. فهذا هو احد الضروب المنتجة في هذا الشكل.

الضرب الثاني

وكذلك متى كانت المقدمتان كليتين، وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة،
فهو ظاهر أيضًا من معنى «المقول ولا على واحد» انه ينتج سالبة كلية. مثال ذلك 40
قولنا: كل جـ فهو ب، ولا شيء من ب هو ا، فيجب عن ذلك: ولا شيء من 26a
جـ ا، لأن معنى قولنا: ولا شيء من ب ا، أي ولا شيء مما يوصف بـ ب
بايجاب هو ا، و جـ يوصف بـ ب بايجاب، فيجب الا[٣٦] يوصف بشيء من ا.

وأما متى كانت المقدمتان الكليتان سالبتين معًا، أو كانت الكبرى موجبة
والصغرى سالبة، فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج لا كلي ولا جزئي، وذلك
ظاهر من انه ينتج في المواد مرة موجبًا صادقًا، ومرة سالبًا صادقًا، ومن انه ايضًا
ليس فيه «معنى المقول على الكل» اذ كان شرط ما يقال على الكل انما هو ان 5
تكون ا مسلوبة عن كل ما يوصف بـ ب وصف ايجاب. ولما كانت جـ توصف بـ ب
وصف سلب، لم يجب منه ان توصف با وصف سلب، سواء كانت الكبرى موجبة

أو سالبة. وأما هذين الضربين ينتجان في المواد مرة موجبة صادقة، ومرة سالبة صادقة، فذلك ظاهر متى جعلنا حدود المقدمتين الكليتين اللتين الكبرى منهما موجبة والصغرى سالبة، مرة: الحي والانسان والفرس، على ان الحي هو الحد الأكبر، والأوسط الانسان، والاصغر الفرس؛ ومرة: الحي والانسان والحجر. فاذا[٣٧] قلنا: ولا فرس واحد انسان، وكل انسان حي، انتج موجبًا كليًا، وهي[٣٨] ان: كل فرس حي؛ واذا قلنا: ولا حجر واحد انسان، وكل انسان حي، انتج سالبًا كليًا، وهي قولنا: ولا حجر واحد حي. واذا كان هذا التركيب مرة ينتج السالب ومرة ينتج الموجب، فليس يلزم عنه شيء آخر من الاضطرار ودائمًا على ما اخذ في حدّ القياس، واذا كان ذلك كذلك فليس بقياس. وكذلك الحدود التي تنتج الموجب في 10
المقدمتين السالبتين الكليتين هي: النطق والفرس والانسان، والتي تنتج السالب هي: النطق والفرس والحمار. وذلك انه: ولا انسان واحد فرس، ولا فرس واحد ناطق، ينتج: كل انسان ناطق؛ وأيضًا: ولا حمار واحد فرس، ولا فرس واحد ناطق، ينتج: ولا حمار واحد ناطق. فاذن هذا التأليف مرة ينتج الموجب ومرة السالب، فليس بتأليف قياسي.

فهذه حال[٣٩] المقاييس[٤٠] التي تأتلف من مقدمتين كليتين في هذا الشكل، اعني ان اثنين منها منتج[٤١] واثنين[٤٢] غير منتج. الاّ انه ينبغي ان نعلم ان الذي من كليتين سالبتين 15-20
في هذا الشكل ليس ينتج اصلاً شيئًا من الأشياء، لا بقياس صناعي ولا بقياس طبيعي، وهو[٤٣] الذي[٤٤] تأتي به الفكرة من غير رويّة. وأما التي الصغرى فيه سالبة فقد يظن به انه ينتج سالبة جزئية اذا عكسنا المقدمات، لكن[٤٥] هذا النوع من الانتاج ليس هو عن قياس تقع عليه الفكرة بالطبع، وانما كان[٤٦] يكون منتجًا لو كان هذا النوع من الشكل الأول[٤٧] قياسًا طبيعيًا، والمقصود ها هنا[٤٨] كما قلنا انما هو احصاء المقاييس التي تقع عليها[٤٩] افكار الناس بالطبع.

الضرب الثالث

وأما متى كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية، فانه متى كانت الكلية هي الكبرى، موجبة كانت أو سالبة، وكانت الجزئية هي الصغرى

وكانت موجبة، فانه يكون عن ذلك قياس منتج كامل. مثال ذلك انه متى وضعنا ان بعض جـ هو ب، وكل ب هو ا، فانه يجب ان يكون بعض جـ هو ا؛ وذلك بيّن من معنى «المقول على الكل» لأن معنى قولنا: كل ب هو ا، كما قلناه غير ما[50] مرة، هو كل ما يوصف بـب وصف ايجاب فهو ا، وبعض جـ وضع موصوفًا بـب، فواجب ان يكون ذلك البعض موصوفًا بكل ا.

الضرب الرابع

وكذلك متى وضعنا ان بعض جـ هو ب، ولا شيء من ب ا، فانه يجب عن ذلك ان بعض جـ ليس ا. وذلك ايضًا بيّن من معنى «المقول على الكل» السالب، وعلى هذا النحو يلزم الأمر متى جعل عوض الجزئية في هذين الصنفين مهملة، لأن المهملة قوتها قوة الجزئية، اذ كانت المهملة لا تنفك من ان تكون جزئية، وذلك هو الدائم الضروري الوجود فيها[51]، وأما كونها دالة على المعنى الكلي فليس بلازم لها ولذلك جعلوا قوتها قوة الجزئية.

وأما اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى، موجبة كانت أو سالبة، وكانت المقدمة الكبرى غير كلية، اما مهملة وأما جزئية، سالبة كانت أو موجبة، فانه لا يكون عن ذلك قياس. وذلك ظاهر من انه ليس يوجد فيها معنى «المقول على الكل»، وظاهر ايضًا[52] من[53] المواد، اعني انها توجد[54] تنتج في المواد مرة موجبًا ومرة سالبًا. ومثال ذلك متى وضعنا ان كل جـ هو ب، و ا موجودة في بعض ب أو غير موجودة في بعض ب، فانه ليس يلزم عنه ان تكون ا مسلوبة عن بعض جـ أو موجودة في بعض جـ[55]، وذلك انه نقص ها هنا[56] من شرط «المقول على الكل» الكلية الموجودة فيه، اذ كان معنى «المقول على الكل» ان تكون ا محمولة بايجاب أو بسلب على كل ما يوصف بـب بايجاب فقط، و ا ها هنا[57] انما هي مقولة على بعض ب لا على كلها. ومثال الحدود التي تنتج الموجب الصادق، في التي الصغرى منها كلية موجبة[58] والكبرى جزئية موجبة، الخير والقنية[59] والحكمة. وذلك ان: كل حكمة قنية، وبعض القنية خير، والنتيجة: فكل[60] حكمة خير؛ والتي[61] تنتج السالب: الخير والقنية والجهل الذي على طريق الملكة اعني المكتسب،

وذلك: ان كل جهل قنية، وبعض القنية خير، ولا جهل واحد خير. وهذا هو أيضًا غير منتج بالطريق الطبيعي. وكذلك متى وضعنا انه ولا شيء من جـ هو ب، وبعض ب ا أو بعض ب ليس هو ا، فانه لا ينتج نتيجة محفوظة الكيفية؛ وذلك بيّن ايضًا من معنى «المقول على الكل» ومن المواد. فمثال حدود المقدمات التي تنتج الموجب، مما الكبرى فيه موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية، الأبيض والفرس والققنس؛ وذلك انه: ولا ققنس واحد فرس، وبعض الفرس ابيض، ينتج: كل 35 ققنس ابيض؛ والحدود التي تنتج سالبة صادقة: الأبيض والفرس والغراب، وذلك انه: ولا غراب واحد فرس، وبعض الفرس ابيض، ينتج: ولا غراب واحد ابيض، وهو سالب صادق. واذا تبيّن في امثال هذه المقاييس[٦٢] انها تنتج الموجب الكلي مرة والسالب الكلي مرة[٦٣]، فبيّن انه ليس ينتج سالبًا جزئيًا ولا موجبًا جزئيًا؛ وذلك ان[٦٤] من جهة انها قد تنتج الموجب الكلي فليس يمكن فيها ان تنتج دائمًا سالبًا جزئيًا، ومن جهة انها تنتج السالب الكلي فليس يمكن فيها ان تنتج دائمًا لا موجبًا كليًا ولا جزئيًا. وهذه ليست مقاييس بالاضافة الى ما ينتج بطريق طبيعي. وكذلك يلفى الأمر ان اخذ ها هنا[٦٥] بدل الجزئية مهملة اذ كانت قوتهما واحدة.

وكذلك ايضًا متى كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت أو سالبة، وكانت 26b المقدمة الصغرى جزئية سالبة، فانه لا يكون أيضًا قياس ينتج المطلوب بطريق طبيعي، لأن الطرف الأصغر لما كان ليس يوجد فيه الحدّ الأوسط، أعني ليس هو 5 محمولاً عليه بايجاب على الشريطة[٦٦] المفروضة في «المقول على الكل»، امكن ان يوجد الطرف الأكبر فيه والآ[٦٧] يوجد في شيء منه. و [٦٨] مثال ذلك انّا اذا وضعنا ان بعض جـ غير موجودة لشيء من ب، وكل ب ا، فانه يمكن ان ينتج ان ا موجودة مرة لبعض جـ ومرة غير موجودة. ومثال حدود ذلك من المواد: الحي والانسان والأبيض؛ وذلك ان: بعض الأبيض ليس بانسان، وكل انسان حي، فان كان قولنا: بعض الأبيض ليس بانسان، وهي السالبة الجزئية تصدق مع السالبة الكلية، وهي قولنا: ولا واحد من الأبيض انسان، كان القياس مؤتلفًا من مقدمتين صغراهما[٦٩] سالبة كلية وكبراهما[٧٠] موجبة كلية. وقد تبيّن ان هذا غير منتج من جهة الحدود التي تنتج المتضادين. وان كانت لا تصدق مع قولنا: بعض الأبيض ليس بانسان السالبة الكلية، فيكون بعض الأبيض ضرورة هو انسان وبعضه ليس بانسان.

فاذن لا يوجد في هذا الوضع[٧١] حدود تنتج المتضادين، اعني السالب والموجب[٧٢] اذ كان يجب ان يكون بعض جـ هو ا، لأنه اذا صدق مع قولنا: بعض الأبيض ليس بانسان قولنا ان بعض الأبيض انسان، كان اللازم عن هذا التأليف تأليفًا منتجًا، وهو الذي يكون[٧٣] من موجبة[٧٤] صغرى جزئية وكبرى كلية، وقد تبيّن انه ينتج ولا بد[٧٥] موجبة جزئية. فلذلك لا يصح ان يوجد[٧٦] في مثل هذه المادة سالب كلي لأنه نقيض للموجب الجزئي، لكن[٧٧] يبيّن في مثل هذه المادة، اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقة مع الموجبة الجزئية، وهي التي تسمى جزئية بالطبع، ان هذا التأليف غير منتج. فانه يمكن ان نجد في ذلك البعض، الذي سلب عنه الانسان، ما يصدق عليه الحيوان وما يكذب عليه، وذلك ان بعض الأبيض الذي ليس بانسان، اذا فرضنا انه الثلج مثلاً، صدق قولنا: ولا ثلج واحد حيوان، واذا فرضناه الققنس مثلاً، صدق قولنا[٧٨]: ان كل ققنس حيوان. فمن هذه الجهة قد يظهر لنا ان هذا التأليف مرة ينتج موجبًا كليًا صادقًا، ومرة سالبًا كليًّا صادقًا وهما المتضادان. وقد يمكن ايضًا ان يقال ان هذا الشكل غير منتج من جهة انه انما يطلب ها هنا[٧٩] المنتج دائمًا لا بحسب مادة من المواد.

القول في بيان الجزئية بالطبع والجزئية بالوضع

ولما كان هذا التأليف، ان سلمنا انه ينتج موجبة جزئية، فانما ينتجها في الموضع الذي تكون الجزئية السالبة فيه جزئية بالطبع، اعني في المادة التي تصدق معها الموجبة الجزئية، لا في الموضع الذي تصدق معها السالبة الكلية، وهي التي تسمى جزئية بالوضع، وكان المطلوب من التأليفات انما هو[٨٠] المنتج بالذات، وهو المنتج في كل مادة، لم يعدّ هذا التأليف في التأليفات المنتجة، كما لا يعدّ الذي من موجبتين في الشكل الثاني منتجًا وان كان قد ينتج في بعض المواد، لأن المواد التي يتأتى فيها الانتاج من التي لا يتأتى فيها الانتاج قد[٨١] تكون[٨٢] مجهولة.

وكذلك فبيّن أيضًا ان التأليف الذي تكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية 10-20 والصغرى سالبة جزئية، انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه. وحدود ذلك من المواد: غير النامي والانسان والأبيض. وذلك ان: بعض الأبيض ليس بانسان، ولا انسان واحد غير نام، فان اخذنا من ذلك البعض الثلج وققنس، انتج لنا ان الثلج

غير نام، وان ققنس الذي هو الطائر نام، فنجد هذا التأليف ينتج المتقابلين[٨٣] معًا.

واذا كانت المقدمتان المأخوذتان في هذا الشكل كلتاهما جزئية أو مهملة، أو احداهما[٨٤] مهملة والثانية جزئية، فانه لا يكون من ذلك قياس، موجبتان كانتا معًا أو سالبتان معًا[٨٥]، أو احداهما[٨٦] موجبة والأخرى سالبة؛ وذلك بيّن من انه ليس يوجد فيها معنى «المقول على الكل» اذ كان ذلك يقتضي شرطين: احدهما ان تكون الكبرى كلية كيف ما كانت في كيفيتها، اعني موجبة أو سالبة، والثانية[٨٧] ان تكون الصغرى موجبة ولا بد كيف ما كانت في كميتها، اعني كلية أو جزئية. وقد تبيّن انه غير منتج من الحدود التي تنتج المتضادات في جميع هذه التأليفات والحدود العامة لها. اما فيما ينتج الموجب الكلي: فالحي والأبيض والانسان، اعني ان يكون الحي هو الطرف الاعظم، والأبيض الأوسط، والانسان الاصغر؛ وذلك انك[٨٨] تجد في هذه الحدود جميع اصناف تلك التأليفات، وكلها تنتج موجبًا. وذلك: ان بعض الانسان ابيض، وبعض الأبيض حي، وبعض الانسان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحي. وكلها يلزم عنها ان[٨٩] الانسان حي. واما الحدود العامة لها التي ينتج فيها السالب الكلي فالحي والأبيض والحجر، اعني ان يكون الحي هو الأكبر، والأبيض الأوسط، والأصغر الحجر.

فقد تبيّن المنتج في هذا الشكل من غير المنتج، وان المنتج منها اربعة فقط، وهو الذي يكون من موجبتين كليتين، ومن موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى؛ وانه ينتج اصناف القضايا، اعني انه ينتج موجبة كلية، وموجبة جزئية، وسالبة كلية، وسالبة جزئية؛ وان[٩٠] المقاييس[٩١] المنتجة في هذا الشكل كاملة، ولذلك سمي بالشكل الأول. وما ظن القدماء من ان الثلاثة[٩٢] الاصناف التي في هذا الشكل قد[٩٣] تنتج نتيجتين، اعني ان الصنف الذي[٩٤] ينتج السالبة الكلية قد ينتج عكسها، وكذلك الذي ينتج الموجبة الجزئية والذي[٩٥] ينتج الموجبة الكلية، اعني انهما ينتجان ايضًا عكسيهما[٩٦] وهي موجبة جزئية، فذلك جهل بغرض ارسطو ها هنا[٩٧]، وذلك ان ارسطو انما قصد أن يعدّد ها هنا[٩٨] اصناف النتائج الموجودة بالذات وأولاً للمقاييس الطبيعية، لا الموجودة بالقصد الثاني وعلى غير مجرى الطبع[٩٩] القياسي.

— 5 —   —٥—

القول في الشكل الثاني

وأما متى حمل الحدّ الأوسط على الطرفين جميعًا، اعني على موضوع المطلوب وعلى محموله، وذلك اما بأن يكون محمولاً عليهما بايجاب أو سلب، أو محمولاً على احدهما بايجاب وعلى الثاني بسلب، كان الحمل في كليهما كليًا أو جزئيًا، أو في احدهما كليًا وفي الآخر جزئيًا أو مهملاً، فانه بيّن ان مثل هذا التأليف هو تأليف قياسي، وان الفكرة الانسانية تقع عليه بالطبع لا بطريق صناعي. مثال ذلك انه قد يقول القائل: هذا السقط ليس بحي، فيقال له: ولمَ ذلك؟ فيقول: لأن الحي يستهل صارخًا. فانه من البيّن ان هذا القول قد حذف منه قائله المقدمة الصغرى لبيانها، وهي ان هذا الطفل لم يستهل صارخًا، وهذا هو اخذ المستهل صارخًا الذي هو الحدّ الأوسط محمولاً على الطرفين. فلنسمّ[1] مثل هذا التأليف «الشكل الثاني»، ولنسمّ[2] الحدّ المحمول عليهما ايضًا[3] الأوسط، وموضوع المطلوب الأصغر، ومحمول المطلوب الأكبر، والمقدمة التي موضوعها موضوع المطلوب المقدمة الصغرى[4]، والتي موضوعها محمول المطلوب المقدمة الكبرى. ولنفرض الأول في القول هو الطرف الأصغر، ثم يليه الأوسط، ثم يليه الأعظم، ليتميّز لنا الطرف الأكبر من الأصغر، لأنهما في هذا الشكل لا يتميّزان الا بالاضافة الى المطلوب.

27a وهذا الشكل ليس يوجد فيه قياس كامل، وتوجد فيه قياسات منتجة، اذا كانت المقدمات كلية وغير كلية. فأما اذا كانت كلية فان القياس انما يوجد فيه اذا كان الأوسط محمولاً على احد الطرفين، ايهما كان بايجاب، وكان محمولاً على الآخر بسلب؛ وأما اذا كان محمولاً عليهما بايجاب فلن يكون فيه قياس منتج.

الضرب الاول

فلنضع أولاً مقدمتين كليتين، احداهما[5] سالبة والأخرى موجبة، ولتكن الكبرى 5 هي السالبة والصغرى هي الموجبة، فأقول انها تنتج سالبة كلية. مثال ذلك : كل جـ هو ب ، ولا شيء من ا هو ب، فأقول انه يلزم عن ذلك: ولا شيء من جـ هو ا لأنه اذا عكسنا السالبة الكلية، وهي قولنا : ولا شيء من ا هو ب، فقلنا[6] : ولا شيء من ب هو ا ، وقد كان معنا ان كل جـ هو ب ، انتجنا في الصنف الثاني من الشكل الأول، على ما تبيّن، انه: ولا شيء من جـ ا.

الضرب الثاني

ولنضع السالبة أيضًا[7] هي الصغرى، والموجبة هي الكبرى، فأقول ان هذا 10-15 التأليف ينتج أيضًا سالبة كلية. مثال ذلك قولنا : ولا شيء من جـ هو ب ، وكل ا هو ب ، فهذا ينتج انه : ولا شيء من جـ هو ا. برهان ذلك أنّا نعكس المقدمة السالبة فيكون معنا ولا شيء من ب هو جـ ، وقد كان معنا ان كل ا هو ب ، فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الأول انه : ولا شيء من ا هو جـ ، ثم نعكس هذه النتيجة فيكون معنا : ولا شيء من جـ هو ا ؛ وهذه النتيجة بعينها كانت نتيجة القياس الأول من هذا الشكل.

وأما اذا كانت المقدمتان الكليتان موجبتين أو سالبتين معًا، فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج. ومثال ذلك انه اذا وضعنا كل جـ هو[8] ب ، وكل ا هو[9] ب ، فأقول انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون كل جـ هو ا، ولا بعض جـ هو ا ، وذلك بيّن من المواد التي تنتج المتضادات. فمثال الحدود التي تنتج الموجب من المواد : الانسان والجوهر والحي، على ان نأخذ الجوهر هو الحدّ الأوسط ، وذلك ان : كل انسان جوهر، وكل حي جوهر، وهذا ينتج في هذه المادة ان كل انسان حي. 20 ومثال الحدود التي تنتج السالب من المواد : الحجر والجوهر والحي ؛ وذلك ان : كل حجر جوهر، وكل حي جوهر، ولا حجر واحد حي . وكذلك متى وضعنا انه : و[10] لا شيء من جـ هو ب، ولا شيء من ا هو ب، فانه يوجد هذا التأليف أيضًا

في المواد ينتج المتضادين معًا. ومثال الحدود التي تنتج الموجب: الانسان والخط والحي. وذلك انه ولا انسان واحد خط، ولا حي واحد خط، وكل انسان حي. ومثال الحدود التي تنتج السالب الكلي: الحجر والخط والحي. وذلك انه: ولا حجر واحد خط، ولا حي واحد خط، ينتج ولا حجر واحد حي. فيوجد هذان التأليفان مرة ينتجان الموجب، ومرة ينتجان السالب فليسا بقياس.

فقد[11] تبيّن من هذا القول، اذا كانت المقدمتان كليتين[12] متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وان القياسات المنتجة في هذا الشكل ليست بكاملة اذ كانت انما[13] تبيّن[14] انها منتجة بغيرها لا بنفسها.

الضرب الثالث

فأما[15] اذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية، فانه اذا كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية، وكانت احداهما[16] مخالفة للأخرى في الكيفية، اعني ان كانت احداهما[17] سالبة كانت الأخرى موجبة، فانه يكون من ذلك قياسات منتجة. فلتكن أولاً الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية. ومثال ذلك ان يكون بعض جـ هو ب، ولا شيء من ا هو[18] ب، فأقول انه من الاضطرار ان يكون بعض جـ ليس هو ا، لأنه ينعكس ولا شيء من ا هو[19] ب، فيكون[20] معنا: بعض جـ هو بَ، ولا شيء من ب ا، فيرجع هذا الى الشكل الأول، وقد تبيّن انه يلزم في هذا الشكل ان يكون بعض جـ ليس فيه شيء من ا.

الضرب الرابع

ولتكن أيضًا المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية. مثال ذلك ان يكون بعض جـ ليس ب، وكل ا هو ب، فأقول انه يلزم عنه جزئية سالبة وهي ان بعض جـ ليس هو[21] ا. برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا ان بعض جـ ليس هو ا صادقًا، فليكن الصادق نقيضه وهو ان كل جـ هو[22] ا، ونضيف اليها المقدمة
27b الثانية التي وضعنا وهي قولنا: وكل ا ب، فيلزم عنه في الشكل الأول ان يكون كل جـ هو ب، وقد وضعنا ان بعض جـ ليس ب، هذا خلف لا يمكن. وما لزم عنه

الكذب فهو كذب، والكذب انما لزم عن وضعنا ان كل جـ ا، فقولنا : كل جـ ا كذب، فنقيضه اذن صادق وهو قولنا : بعض جـ ليس ا، وذلك ما اردنا بيانه[23].

وأما اذا كانت المقدمة الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية، وكانت احداهما[24] مخالفة في الكيفية للثانية، فانه لا يكون ايضًا عن ذلك[25] قياس. فلتكن اولاً الكبرى جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية. مثال ذلك ان يكون كل جـ هو ب، وبعض ا ليس هو ب. وبيان ذلك انها توجد تنتج في المواد المختلفة المتضادين معًا. فالحدود التي تنتج الموجب: الغراب والحي والجوهر، والغراب هو الأصغر، والحي هو الأوسط؛ فان كل غراب حي، وبعض الجوهر ليس بحي، فينتج[26] : كل غراب جوهر، وهو موجب صادق. وأما الحدود التي تنتج السالب فهي : الغراب والحي والأبيض؛ وذلك ان كل غراب حي، وبعض الأبيض ليس بحي، فينتج : ولا غراب واحد ابيض، وذلك صادق[27]. وكذلك أيضًا لا يكون قياس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية. ومثال ذلك من الحروف : و[28] لا شيء من جـ هو ب، وبعض ا هو ب[29]. والحدود التي تنتج الموجب في هذا التأليف هي : الحجر والحي والجوهر، والحجر هو الأصغر، والحي هو الأوسط؛ وذلك انه ولا حجر واحد حي، وبعض الجوهر حي، تكون النتيجة : كل حجر جوهر. والحدود التي تنتج السالب هي : العلم والحي والجوهر، والعلم هو الأصغر بحسب ترتيبنا، والحي هو الأوسط؛ وذلك ان العلم ليس بحياة[30] وبعض الجواهر حية، والنتيجة : العلم ليس بجوهر.

فقد تبيّن[31]، اذا كانت المقدمة الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية في كيفيتها، متى يكون قياس ومتى لا يكون[32].

وأما اذا كانت الكلية والجزئية متوافقتين[33] في الكيفية، اعني اما سالبتين معًا، أو[34] موجبتين معًا، فلا يكون منهما[35] قياس البتة. فلتكن أولاً سالبتين، ولتكن الكلية هي المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى. و[36] مثال ذلك ان تكون ب ليست في كل جـ، ولا شيء من ا هو ب. وبرهان ذلك ان قولنا : ب ليست في كل جـ

هو غير محدود، فقد تصدق معه السالبة الكلية، وقد تصدق معه الموجبة الجزئية. فاذا صدقت معه السالبة الكلية لم يكن منتجًا على ما تبيّن، ووجدت حدود تنتج الحدود الموجبة، واذا صدقت معها الموجبة الجزئية، لم توجد حدود تنتج موجبة كلية. وذلك انه لو وجدت حدود تنتج ان كل جـ هو ا، وقد كان معنا: ولا شيء من ا هو ب، لقد كان يجب ان يكون: ولا شيء من جـ هو ب، فتكون الجزئية السالبة سالبة بالوضع لا بالطبع، وقد كنا فرضناها سالبة بالطبع، وهي التي يصدق معها: بعض جـ هو ب، هذا خلف لا يمكن. لكن[٣٧] بيّن ان هذا التأليف غير منتج من قبل ان تلك السالبة الجزئية غير محدودة، اعني انها مرة تكون جزئية بالطبع ومرة بالوضع، فتكون مرة تنتج ومرة لا تنتج؛ وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج، لم[٣٨] يعدّ قياسًا، اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دائمًا وباضطرار. وقد يمكن ان يستعمل في هذا البيان المتقدم الذي استعمل في نظير هذا من الشكل الأول، بأن يؤخذ من ذلك البعض شيء يصدق عليه محمول المطلوب، وشيء يكذب عليه. مثال ذلك ان نقول: بعض الأبيض ليس بحي، ولا حجر واحد حي؛ ثم نأخذ من بعض الأبيض ما يكذب عليه الحجر، وهو الثياب البيض مثلاً[٣٩]، وما يصدق عليه الحجر وهو الرخام. ولكن[٤٠] هذا البيان قوته[٤١] قوة النقل الى السالبة الصغرى الكلية، ولذلك ما يظن ان ارسطو اضرب ها هنا[٤٢] عنه.

ولتكونا أيضًا[٤٣] موجبتين، وتكون الكلية هي الكبرى والجزئية الصغرى، مثل ان يكون: بعض جـ ب، وكل ا ب، فانه أيضًا لا يكون[٤٤] عن ذلك قياس. وذلك انه ان صدقت مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية، كان ذلك غير منتج على ما تبيّن، ووجدت حدود تنتج[٤٥] الموجب فيها والسالب؛ وان صدقت معها السالبة الجزئية لم توجد هناك حدود تنتج الموجب الكلي للسبب الذي قلناه في الذي يكون من سالبتين، لكن[٤٦] بيّن انه غير منتج بذلك الوجه بعينه الذي تبيّن به ذلك.

وأما ان كانتا جميعًا سالبتين، وكانت المقدمة الكلية هي الصغرى[٤٧] والكبرى[٤٨] هي الجزئية[٤٩]، مثل ان يكون: ولا شيء من جـ ب، وبعض ا ليس[٥٠] ب، فانه لا يكون عن ذلك قياس. والحدود التي تنتج الموجب الكلي فيه هي: الغراب والأبيض والحي، والغراب هو الأصغر، والأبيض هو الأوسط، والحدّ الأكبر هو

الحيّ ؛ والتي تنتج السالب : الغراب والأبيض والحجر ، والغراب هو الأصغر ، والأبيض[٥١] الأوسط ، والحجر الأكبر.

وكذلك لا يكون قياس وان كانتا موجبتين معًا ، وتكون المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى ، لأنه ينتج المتضادين. فمثال الحدود التي تنتج الموجب : القفنس والأبيض والحي ، والقفنس هو الأصغر ، والأبيض الأوسط[٥٢] ؛ وذلك ان كل قفنس ابيض ، وبعض الحي ابيض ، والنتيجة : كل قفنس حي ؛ والتي تنتج السالب الكلي : الثلج والأبيض والحي ؛ وذلك ان كل ثلج ابيض ، وبعض الحي ابيض ، والنتيجة : ولا ثلج واحد حي.

35 فقد تبيّن انه اذا كانت المقدمتان متشابهتين[٥٣] في الكيفية ومختلفتين[٥٤] في الكية ، انه لا يكون في هذا الشكل قياس.

واما اذا كانت كلتاهما جزئية او مهملة ، او احداهما[٥٥] جزئية والثانية مهملة ، فانه لا يكون ايضًا منها[٥٦] قياس ، كانتا موجبتين معًا او سالبتين معًا ، او احداهما[٥٧] موجبة والثانية سالبة ، لأن[٥٨] جميعها تنتج في المواد المختلفة الموجبة تارة والسالبة تارة . والحدود العامة التي تنتج[٥٩] الموجب في جميعها هي : الانسان والابيض والحي ، والانسان[٦٠] هو الاصغر ، والابيض الأوسط ، والحي الاكبر ، ولن يخفى عليك[٦١] تأليفها ، وكلها تنتج ان الانسان حي . والحدود العامة لجميعها التي تنتج السالب : غير النامي والابيض الحي ، والاصغر هو[٦٢] غير النامي ، والأوسط الأبيض ، وكلها تنتج ان غير النامي ليس بحي .

28a فقد تبيّن من هذا القول انه اذا وجد في هذا الشكل قياس منتج ، فمن الاضطرار ان تكون المقدمات على ما وضعنا ، اعني ان تكون الكبرى كلية ، والثانية مخالفة لها في الكيفية ؛ وانه اذا وجدت المقدمات بهذه الصفة ، من الاضطرار ان يكون في هذا الشكل قياس. وتبيّن[٦٣] مع هذا ان كل قياس يكون في هذا الشكل 5 فهو غير كامل ، اذ كان انما يبيّن فيه انه قياس اذا زيد فيه اشياء اخر : اما من الأمور اللاحقة باضطرار لمقدماتها ، مثل انعكاسها ورجوعها الى الشكل الأول ؛ وأما باستعمال بيان الخلف في ذلك . وهو بيّن انه لا يكون في هذا الشكل نتيجة موجبة ، وانما تكون سالبة كلية أو جزئية .

-٦- — 6 —

القول في[1] الشكل الثالث

واذا كان الحدّ الأوسط موضوعًا لطرفي المطلوب، والطرفان محمولان عليه، فانه يسمّى هذا الشكل: «الشكل الثالث»، مثل ان تكون ا و جـ محمولتين[2] على ب. وهو بيّن ان هذا الشكل أيضًا شكل طبيعي، وذلك انه قد يقول القائل ان: جـ هي ا لكون ب هي جـ و [3] هي ا؛ ومن المواد: الجسم محدث لأن الحائط جسم ولأن الحائط محدث. والمقدمة التي فيها موضوع المطلوب تسمى الصغرى، وهو الذي يسمّى الحدّ الأصغر، والتي فيها محمول المطلوب، الذي هو الطرف الأكبر، تسمى الكبرى[4]. وليكن مثال الطرف الأصغر جـ، والأوسط ب، والأكبر ا. ويكون ترتيبها في القول[5] بأن نبدأ[6] اولاً باالحدّ الأوسط، ثم يليه الأصغر، ثم يليه الأكبر. وليس يكون أيضًا في هذا الشكل قياس كامل، وقد يمكن ان يكون فيه قياس اذا كانت مقدمتاه كليتين، أو احداهما[7] كلية والأخرى جزئية، وقد يمكن الاّ[8] يكون فيها قياس.

الضرب الأول

فلتكن أولاً المقدمتان كليتين ولتكن موجبتين. مثال ذلك قولنا: كل ب هو جـ، وكل ب هو ا، فأقول انه ينتج بعض جـ هو ا، لأنه تنعكس الصغرى[9] الكلية وهي قولنا: كل ب هو جـ جزئية، فيصير بعض جـ هو ب، ومعنا ان كل ب هو ا، فينتج في الشكل الأول ان بعض جـ هو ا على ما تبيّن هنالك، وقد بيّن هذا بالخلف وبالافتراض. اما بالخلف فبأن نأخذ نقيض النتيجة ونضيف اليها[10] احدى[11] المقدمتين، فيلزم عنهما نقيض المقدمة الثانية، وما لزم عنه الكذب فهو

كذب ؛ وأما بالافتراض فبأن نفرض بعض **ب** هو ز ، ولأن **جـ** في كل **ب** ، و ز هو جزء من **ب** ، فـ ز ضرورة جزء من **جـ** ؛ ولأن ا في كل **ب** ، و ز جزء من **ب** ، فـ ز ضرورة جزء من ا ، وقد كانت جزءًا من **جـ** ، فبعض **جـ** هو ا .

الضرب الثاني

وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى[١٢] سالبة والصغرى موجبة ، فانه يكون أيضًا قياس . مثال ذلك قولنا : كل **ب** هو **جـ** ، ولا شيء من **ب** هو ا ، فأقول انه ينتج : بعض **جـ** ليس هو ا ، أعني سالبة جزئية ، لأنه اذا عكسنا الموجبة الكلية جزئية ، ائتلف القول هكذا : بعض **جـ** هو **ب** ، ولا شيء من **ب** ا ، فبعض **جـ** ليس هو ا ، وذلك في الشكل الأول .

وأما اذا كانت الكلية السالبة هي الصغرى والكلية الموجبة هي الكبرى ، مثل قولنا : ولا شيء من **ب** هو **جـ** ، وكل **ب** هو ا ، فانه لا يكون في ذلك قياس ينتج المطلوب لأنه ينتج المتضادين عند استعماله في المواد . فمثال الحدود التي تنتج الموجب : الفرس والانسان والحي ، والأصغر هو الفرس ، والأوسط هو الانسان ؛ وذلك انه : ولا انسان واحد فرس ، وكل انسان حي ، ينتج : و[١٣] كل فرس حي ، وهو موجب صادق . والحدود التي تنتج السالب : غير النامي والانسان الحي ؛ فالانسان ليس بغير نام ، والانسان حي ، و[١٤] ينتج ان غير الناس ليس بحي .

وأما اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين ، فانه لا يكون قياس اصلاً . فالحدود التي ينتج فيها[١٥] الموجب : الفرس وغير النامي والحي ، والفرس هو الأصغر ، وغير النامي الأوسط ؛ وذلك ان غير النامي ليس بفرس ، وغير النامي ليس بانسان . والفرس[١٦] ليس بانسان .

فقد تبيّن متى يكون قياس هذا الشكل اذا كانت المقدمتان كليتين ، ومتى لا يكون ، وذلك انه اذا كانتا موجبتين كان قياس ينتج موجبًا جزئيًا ، وكذلك متى 28b كانت الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة ، كان قياس[١٧] ينتج سالبًا جزئيًا ؛ وأما اذا كانتا[١٨] سالبتين ، أو كانت الصغرى الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة ، فانه لا يكون قياس[١٩] .

الضرب الثالث

وأما اذا كانت احداهما[20] كلية والأخرى جزئية، ايهما اتفق، وكانتا موجبتين، فانه يكون قياس[21] ينتج[22] جزئية. مثال ذلك انه اذا وضعنا ان: كل ب هو جـ، وبعض ب هو ا، فأقول ان بعض جـ هو ا، أعني[23] اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى الجزئية وذلك انه ينعكس بعض ب هو ا، فيكون معنا: بعض ا هو ب، وكل ب هو جـ، فينتج[24] في الشكل الأول ان[25] بعض ا هو جـ؛ ثم نعكس هذه النتيجة فينتج المطلوب، وهو ان بعض جـ هو ا، وهذا ينتج بعكسين.

الضرب الرابع

وكذلك أيضًا ان كانت الجزئية هي الصغرى والكلية هي الكبرى، فانه يكون قياس منتج. ومثال ذلك ان نضع ان بعض ب هو جـ، وكل ب هو ا، فأقول انه ينتج ان بعض جـ هو ا. وذلك انه تنعكس هذه الجزئية فيكون معنا: بعض جـ هو ب، وكل ب هو ا،فينتج في الشكل الأول ان بعض جـ هو ا، وقد تبيّن هذا بالافتراض؛ وذلك انّا اذا فرضنا بعض ب مثلاً هو ز، كان[26] كل ز هي جـ، وكل ز هي ا، ورجع الى الذي من كليتين موجبتين في هذا الشكل، اعني انه[27] ينتج: بعض جـ هي ا. وقد يبيّن بسياقة الكلام الى المحال، وهو الذي يسمى بالخلف؛ وذلك بأن نأخذ نقيض النتيجة فنضيف اليها احدى المقدمتين، فيلزم ان تكذب[28] الثانية. مثال ذلك ان نأخذ: و[29] لا شيء من جـ هو ا، الذي هو نقيض النتيجة، ونضيف اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا: بعض ب هي جـ، فينتج لنا في الشكل الأول ان بعض ب ليست[30] ا، وهو نقيض المقدمة الكبرى التي وضعنا، وهو ان كل ب هو ا، فقد ساق الكلام بوضع نقيض تلك النتيجة فيه الى المحال. فذلك النقيض اذن محال، فالنتيجة صادقة.

الضرب الخامس

فأما اذا كانت احداهما[31] موجبة والثانية سالبة، وكانت المقدمة السالبة هي

الكبرى والموجبة هي الصغرى، فقد يكون قياس. مثال ذلك انّا نفرض أولاً ان السالبة الكبرى هي الجزئية، والموجبة الصغرى هي الكلية، مثل ان يكون: كل ب هو جـ، وبعض ب ليس ا، فأقول انه ينتج ان بعض جـ ليس[٣٢] هوا، وذلك بسياقة الكلام الى المحال؛ وذلك ان لم يكن صادقًا قولنا: بعض جـ ليس[٣٣] ا، فليكن الصادق نقيضه وهو كل جـ هو ا، فاذا اضفنا الى هذه المقدمة الصغرى وهي ان كل ب جـ، انتج لنا ان كل ب هو[٣٤] ا، وذلك محال لأنه نقيض المقدمة الكبرى، لأنّا قد كنا وضعنا ان بعض ب ليس ا، فنقيضه هو الصادق وهو ان بعض جـ ليس ا. وقد يبيّن ذلك بالفرض اذا فرض ب شيئًا محسوسًا، وليكن مثلاً 20-25
ز، فيكون معنا: ولا شيء من ز هو ا، وكل ز هو جـ، لأن ز[٣٥] جزء من[٣٦] ب؛ فيعود الى الصنف المنتج من هذا الشكل، اعني الذي من كليتين: الكبرى سالبة والصغرى موجبة، وينتج بعض جـ ليس ا. وهذا الصنف ليس يتبيّن بالانعكاس.

الضرب السادس

وكذلك اذا كانت السالبة الكبرى هي الكلية والموجبة الصغرى هي الجزئية، فانه 30
يكون أيضًا قياس منتج. و[٣٧] مثال ذلك: بعض ب هو جـ، ولا شيء من ب هو ا، فينتج: بعض جـ ليس هو ا. وذلك انّا[٣٨] اذا عكسنا الموجبة الصغرى منه رجع 35
الى الشكل الأول.

وأما ان كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة والصغرى هي السالبة، فانه لا يكون في ذلك قياس على المطلوب. وهذا صنفان، كما في الاول[٣٩]، احدهما ان تكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية، والصنف الثاني عكس هذا.

فلنضع أولاً الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية. مثال ذلك قولنا: بعض ب ليس هو جـ، وكل ب هو ا، فأقول ان هذا غير منتج، وذلك انه ينتج في المواد المختلفة المتضادين معًا. فمثال المواد التي ينتج فيها الموجب الانسان والحي والنامي، والانسان هو الأصغر، والحي هو[٤٠] الأوسط، والنامي هو الأكبر[٤١]؛ وذلك ان بعض الحي ليس بانسان، وكل حي نام، و[٤٢] كل انسان نام. وأما الحدود التي تنتج السالب فليس توجد، اذ كان قد يصدق مع السالبة الجزئية

الموجبة الجزئية ، فيكون بعض ب هو جـ ، وكل ب هو ا ، فبعض جـ اذن[٤٣] هو ا . فاذن[٤٤] ليس يصدق و[٤٥]لا شيء من جـ هوا . لكن[٤٦] هذا الصنف يعدّ في غير المنتج من قبل انه انما ينتج في بعض المواد ، وهي المادة التي تصدق فيها مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية .

وكذلك اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى هي الجزئية. مثال ذلك ان يكون[٤٧] : و[٤٨] لا شيء من ب هو جـ ، وبعض ب هو ا ، فأقول انه غير منتج. فالحدود التي تنتج الموجب : المائي والانسان والحي ؛ وذلك انه : ولا مائي واحد انسان ، وبعض المائي حي ، وكل[٤٩] انسان حي ، وهي النتيجة. والحدود التي تنتج السالبة[٥٠] : المائي والعلم والحي ؛ وذلك انه : ولا مائي واحد له علم ، وبعض المائي[٥١] له حياة[٥٢] فلا علم واحد حياة[٥٣] .

وكذلك أيضًا لا يكون قياس اذا كانتا[٥٤] سالبتين[٥٥] معًا ، اعني الكلية والجزئية. ومثال الحدود التي تنتج السالب ، اذا كانت الصغرى هي الكلية ، النامي والعلم 29a والحي ، والنامي هو الأوسط ، والعلم هو الأصغر ، والحي الأعظم ؛ وذلك ان النمو ليس بعلم ، وبعض النمو ليس بحياة[٥٦] ، والعلم ليس بحياة[٥٧] ، وهي النتيجة : ومثال الحدود التي تنتج الموجب : المائي والانسان والحي ؛ وذلك ان المائي ليس بانسان ، وبعض المائي ليس بحيوان ، وكل[٥٨] انسان حيوان ، وهي النتيجة. والحدود التي تنتج السالب ، اذا كانت المقدمة الكبرى هي الكلية ، البياض والثلج والغراب ؛ وذلك ان بعض الأبيض ليس بثلج ، ولا ابيض واحد غراب ، والنتيجة : لا ثلج واحد غراب . وأما الحدود التي تنتج الموجب فيه فليس يوجد للعلة التي تقدمت ، اعني لأنه قد يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية ؛ وذلك انه ان كان[٥٩] كل جـ هو ا ، وقد كان معنا بعض ب هو جـ ، انتج لنا ان بعض ب هو ا ، وقد وضعنا في مقدمات هذا القياس : ولا شيء من ب ا ، هذا خلف لا يمكن .

فاذن[٦٠] لا يمكن في هذا الصنف ان ينتج موجبًا اصلاً ، لكن[٦١] يعلم انه ليس بقياس لأنه ليس ينتج نتيجة واحدة دائمًا ، وذلك انه لا يدري الموضع الذي يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية ، من الموضع الذي يصدق فيه معها[٦٢] السالبة الكلية .

وأما اذا كانت المقدمتان في هذا القياس جزئيتين أو مهملتين ، أو احداهما[٦٣]

جزئية والأخرى مهملة، موجبتين كانتا معًا أو سالبتين معًا، أو احداهما[64] موجبة والأخرى سالبة، فانه لن يكون في ذلك قياس. والحدود التي تنتج الموجب، العامة لهذه الضروب كلها، البياض والانسان والحي؛ والتي تنتج السالب: الأبيض وغير النامي والحي، والأبيض هو الحدّ الأوسط فيهما، والحي هو[65] الأكبر.

شرط انتاج الشكل الثالث

فقد تبيّن من هذا القول: متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وانه اذا كانت الصغرى في هذا القياس[66] موجبة، وكانت فيه مقدمة كلية، اما الصغرى وأما غيرها، انه يكون قياس منتج، وانه اذا كان قياس منتج فمن الاضطرار ان تكون المقدمات بهذه الصفة. وتبيّن أيضًا ان القياسات في هذا الشكل غير كاملة، وان منها ما تبيّن بالانعكاس والافتراض والخلف، ومنها ما تبيّن بالافتراض والخلف، وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية، لا سالبة ولا موجبة.

— 7 — —٧—

[الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة – رد الاقيسة]

وانه يعمّ الاشكال كلها انه لا ينتج فيها من سالبتين، ولا من جزئيتين، ولا من مهملتين، ولا من مهملة وجزئية اذ كانت المهملات قوتها قوة الجزئيات. وتبيّن انه اذا كان في كل واحد من اصناف المقاييس مقدمتان، احداهما[1] كلية سالبة والأخرى موجبة، انه قد يكون قياس منتج دائمًا، اعني انه ينتج مطلوبًا مفروضًا وغير مفروض. اما المطلوب المفروض فمتى كانت السالبة الكلية هي الكبرى في الشكل الأول، وأما[2] غير المفروض فمتى كانت الصغرى هي الكلية السالبة. وكذلك الحال في الشكل الذي تكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية، وفي الشكل الثالث الذي تكون الصغرى فيه سالبة؛ وذلك انه اذا كان: ولا شيء من جـ هو ب، وكل ب هو ا، فانه اذا[3] عكست هاتان المقدمتان[4] فقيل: بعض ا هو ب، ولا شيء من ب هو جـ، فانه ينتج: بعض ا ليس[5] هو جـ.

القول في ان الشكل الرابع ليس بقياس طبيعي

لكن[6] لم تعدّ امثال هذه المقاييس[7] في المقاييس المقصورة ها هنا[9]، اذ كان المطلوب ها هنا[10] انما هو القياس الذي تقع عليه الفكرة بالطبع بالاضافة الى المطلوب المحدود. فأما القياس الذي ينتج غير المطلوب فليس تعتمده القوة الفكرية بالطبع ولا تؤلفه اصلاً. لأنه مثلاً اذا طلبنا: هل ا في جـ؟ فقلنا: ا في جـ لأن ا في ب، وب في جـ، كان ذلك قياسًا طبيعيًا موجودًا في كلام الناس كثيرًا، وهذا هو الشكل الأول؛ وكذلك اذا قلنا: ا في جـ لأن ب في جـ وفي ا، فهو بيّن ان هذا التأليف موجود لنا بالطبع، وهذا هو الشكل الثاني، وهو موجود

كثيرًا في كلام الناس بالطبع ؛ وكذلك اذا قلنا : ا في جـ لأن ا و جـ في ب ، هذا ايضًا قياس موجود لنا بالطبع ، وهذا هو الشكل الثالث.

وأما ان نقول ان : ا في جـ لأن جـ في ب و ب في ا ، فهو شيء لا يعقله بالطبع احد ، لأن الذي يلزم منه هو غير المطلوب وهو ان جـ في ا ، فكان هذا بمنزلة من قال : ا في جـ لأن ا في ب و ب في جـ ، وهذا شيء لا تفعله الفكرة بالطبع. ومن هنا يبيّن ان الشكل الرابع الذي يذكره جالينوس ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع . وذلك انه اذا طلبنا : هل جـ فيها ا؟ فقلنا : جـ فيها ا لأن ب في ا و جـ في ب ، فنحن بين احد امرين : اما ان نلحظ اللازم عن هذا التأليف ونطرح ذلك المطلوب بالجملة ، وهو ان ا في جـ ، وذلك خلاف ما طلبنا ؛ واما ان يكون ، عندما نأتي بهذا التأليف ، يبقى المطلوب في اذهاننا على ما كان عليه عند الطلب ، وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعًا والمحمول محمولاً . وذلك ان كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع ، والمحمول فيه محمول بالطبع ؛فاذا بقي الموضوع موضوعًا عندنا في المطلوب والمحمول محمولاً ، وذلك موجود في اذهاننا بهذه الصفة ما دام المطلوب مطلوبًا ، ثم اتينا بحدّ اوسط يكون محمولاً على محمول المطلوب وموضوعًا لموضوع المطلوب ، على ما يرى جالينوس ان هذا شكل[١١] رابع بالاضافة الى المطلوب ، والا فما ها هنا[١٢] شكل رابع وانما ها هنا[١٣] شكل اول : اما على المطلوب ، وأما على عكسه. لكن[١٤] لنتزل ها هنا[١٥] ان هذا الشكل الرابع انما نتصوره على هذه الجهة ، اعني بالاضافة الى المطلوب المحدود الذي الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع ، فانه ليس يتصور شكل رابع الا على هذا الوجه. فمتى طلبنا وجود شيء في شيء ، وأخذنا حدًّا اوسط فحملناه مرة على محمول المطلوب ومرة حملنا عليه موضوع المطلوب ، عاد المطلوب موضوعًا والموضوع مطلوبًا فانعكس الطلب والقياس وانتج العكس[١٦] ، وذلك[١٧] في غاية الاستكراه. فهذا هو السبب في ان[١٨] لم تؤلفه فكرة بالطبع على مطلوب محدود حتى يكون ها هنا[١٩] قياس ينتج المطلوب المحدود بعكسين كما يراه[٢٠] جالينوس في الشكل الرابع على ما يقال[٢١]. والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمل[٢٢] ارسطو في رد كثير من اصناف الشكل الثاني والثالث الى[٢٣] الأول ، ان ذلك العكس هو في تبيّن[٢٤] الانتاج في مقاييس[٢٥] طبيعية ، وهذا عكس في تبيّن[٢٦] الانتاج في قياس صناعي لا طبيعي. وانما لم يلتفت ارسطو الى

المقاييس الصناعية لانها غير محاكية للوجود، ونكاد ان تكون غير متناهية. ولذلك ظنّ قوم انه توجد نتائج كثيرة في كل واحد من الأشكال غير النتائج التي ذكرها ارسطو، وذلك اما جزئياتها واما عكوسها، وتلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتائج الأول، فذلك انتاج بطريق غير طبيعي بل صناعي.

وارسطو يبيّن ان الصنفين الكليين من الشكل الأول، اعني اللذين ينتجان نتيجة 30-35 كلية، اكمل الأشكال كلها، لأن[٢٧] جميع اصناف المقاييس[٢٨] المنتجة التي في الشكل الثاني ترجع الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل، وترجع الجزئية التي فيه 29b الى الجزئية؛ وجميع اصناف الشكل[٢٩] الثالث الى الجزئية التي في الشكل الأول وذلك ان[٣٠] جميع أصناف الشكل الثالث إنما تنتج جزئية. والجزئية التي في الشكل 5-25 الأول يمكن فيها ان تبيّن عن طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني، التي تبيّن بالكلية[٣١] التي في الشكل الأول. فيكون هذا الصنفان من الشكل الأول اكمل من جميع اصناف المقاييس[٣٢] المنتجة، اذ كلها يمكن ان تبيّن بهذين الصنفين.

وأما كيف تبيّن[٣٤] الجزئية التي في الشكل الأول على طريق الخلف، بالكلية التي في الشكل الثاني، فعلى ما أقول. وذلك انه ان كانت ا موجودة في كل ب، و ب في بعض جـ، فأقول ان ا موجودة في بعض جـ، فان لم يكن ذلك فنقيضه[٣٥] هو الصادق، وهو[٣٦] انه ولا شيء[٣٧] من ا في جـ، وقد كان معنا ان ا موجودة في كل ب، فينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من جـ، وقد كنا فرضناها في بعض جـ، هذا خلف لا يمكن. وبمثل هذا يبيّن انتاج السالب الجزئي في الشكل الأول بالكلي السالب من الشكل الثاني على طريق الخلف.

فقد تبيّن من هذا القول اصناف القياسات المطلقة التي توجب اثبات شيء[٣٨] وابطاله.

نصوص من..

منطـق أرسطـــو

الطوپيقـــا

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢٤١ ب]

المقالة الأولى من كتاب طوبيقا ، نقل أبي عثمان الدمشقي

< الجدل وموضوعه — الحجج >

١

< غرض هذا البحث >

قال :

١٠٠أ١٨ إن قصدنا[١] فى هذا الكتاب أن نستنبط طريقا[٢] يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدمات ذائعة قياسا فى كل مسئلة تُقْصَد، وأن نكون — إذا أجبنا جوابا — لم نأت فيه بشيء مضادّ[٣]. فينبغى أن نقول أوّلا ماهو القياس، وما هى أصنافه حتى يحصل لنا القياسُ الجَدَلىّ: إذ كنّا هذا[٤] القياسَ نلتمسُ فى هذا الكتاب .

فنقـــول :

إن القياس قولٌ إذا وُضِعَتْ فيه أشياءُ لزم من تلك الأشياء الموضوعة شيءٌ آخر غيرها من الاضطرار — فالبرهان هو القياس الذى يكون من مقدمات صادقة أوّلية ، أو من مقدّمات يكون مبدأُ المعرفة بها قد حَصَلَ من مقدّمات ما أوّلية صادقة .

والقياس الجدلى[٥] هو الذى ينتج من مقدّمات ذائعة .

---

(١) ف (= فوق الكلمة) : غرض (نا) . (٢) ف : أى صناعة .

(٣) ش : أى لم نقل فيه قولا متناقضا . (٤) تآكلت حروفها .

(٥) ف : المحاورى .

١٠٠ب والمقدمات الصادقة الأولى هى التى تصدق بذاتهـا ، لا بغيرها ؛ وذلك أنه ليس ينبغى لنا أن نلتمس[1] فى مبادئ العلوم اليقينية « لِمَ الشىء[2] » ، لكن ينبغى أن يكون كلُّ واحدٍ من مبادئ العـلوم اليقينية صادقًا بنفسـه . والمقدمات الذائعة هى التى يظنها[3] جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين فى غاية النباهة .

والقياس المُمارِى هو الذى يكون من مقدماتٍ[4] ذائعـة فى الظاهر ، وليست ذائعةً على الحقيقة ؛ أو الذى يكون فى الظاهر من مقدمات ذائعة أو من ذائعة فى الظاهر ، لأنه ليس كل ما كان ذائعا فى الظاهر [١٤٢٢] فهو أيضا ذائعًا . وذلك أنه ليس شىء من الأشياء التى يقال فيها إنها ذائعة يكون تصوُّره فى جميع حالاته مموّهًا كما يعرض فى مبادئ أقاويل المُمارين ، لأن طبيعة الكذب تتبيّن فيهـا على المكان فى أكثر الأمر لمن معـه أدنى

١٠١أ فِطْنة ، فضلا عن غيره . فالأول من القياسين الممـارين اللذين وصفنا ينبغى أن يسمى قياسا . وأما الثـانى فينبغى أن يسمى ممـاريا ، فأما < أن يسمى > قياسا ، فلا ؛ لأنه فى الظاهر قياس ، إلا أنه ليس يُنْتِج .

---

(١) ف : نطلب . (٢) ش : أى لا نطلب لها مبادىء . (٣) ف : يراها .

(٤) ش : فى السريانى : من مقدمات يظن بهـا أنها مشهورة ، وليست كذلك ؛ أو الذى يظن به أنه من المقدمات الذائعة فى الظاهر ، أو من التى يظن أنها مشهورة .

(٥) ش : فى السريانى : إنما تخيل خيالا برانيا (بدون نقط فى الأصل) .

وها[١] هنا أيضا غير هذه القياسات المذكورة كلها ، وهى المغالطات[٢] التى تكون من الأشـياء التى تخص بعض العلوم ، بمنزلة ما يعرض فى الهندسة وما جانسها من العـلوم . فإنه قد يشبه[٣] أن يكون هـذا الصنف يخالف القياسات التى وصفنا ، لأن الذى يرسم شكلا باطلا ليس يعمل قيـاسا من مقدمات صادقة أوليـة ، ولا من مقدمات ذائعـة : إذ كان ليس يدخل فى الحد ، وذلك أنه ليس يقتضب ما يظنه[٤] جميع الناس ولا ما يراه[٥] أكثرهم ، ولا ما يظنه[٤] الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدًّا منهـم ، لكنه[٦] يعمـل القياس من المقدمات[٧] التى تخص الصناعة[٨] ، إلا أنهـا ليست صادقة . لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغى ، أو أخرج بعض الخطوط على غير طريق إخراجها ، استعمل المغالطة[٩] .

فليتزل أن أنواع القياسات ، إذا حصلناها على طريق الرسم ، هى هذه التى وصفنا . وبالجملة ، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله فى جميع ما وصفنا وما سنصفه من بعد ، لأنه ليس قصـدنا فى شىء منهـا استيفاء القول المستقصى . ولكن[١٠] الذى نريد أن نصفـه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الغناء والكفاية فى هذا الطريق الذى نحونا[١١] نحوه ، وهو أن يكون يتهيأ لنا أن نتعرف كل واحد [٢٤٢ ب] منها كيفما كان .

(١) هاهنا = يوجد . (٢) ش : يعنى القياسات الرديئة التى تجرى مجرى الخطأ .
(٣) ش : ويحتمل أن يكون بدل « يشبه » — « يتبين » . (٤) ف : يراه .
(٥) ف : يظنه . (٦) ف : لكن . (٧) ش : القضايا ، الاقتضابات .
(٨) ف : ذلك العلم . (٩) ف : سوء القياس . (١٠) ف : ولكن .
(١١) ف : هو (بدلا من : وهو) .

٢

< فائدة الجدل >

ويتبع ما وصفنا أن[١] نذكر الأشياء التى ينتفع فيها بهذا الكتاب : كم هى ؟ وما هى ؟

فنقول إنه ينتفع به فى ثلاثة أشياء : فى الرياضة[٢] ، وفى المناظرة[٣] ، وفى علوم الفلسفة . والأمر فى أن هذا الكتاب نافع فى الرياضة ظاهرٌ بيّن من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نسلكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نحتجّ فيما نقصد للحجة فيه . — فأما منفعته فى المناظرة[٣] فمِنْ قِبَل أنّا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التى تخصُّهم ، لا من الأشياء الغريبة ، لننقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه . — فأما منفعته فى علوم الفلسفة فلأنّا إذا قدَرْنا أن نتشكك فى الأمرين جميعا ، سَهُلَ علينا فى كل واحد من الأمور[٤] أن ندرك[٥] الحقّ والباطل .

وقد ننتفع به أيضا فى أوائل كل واحدٍ من العلوم ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئا من الأشياء من المبادئ التى تخص العلم الذى نحو
١٠١ب نحوه ، لأنها مبادئ[٦] أولى الجميع . فأما من الأشياء الذائعة فى كل واحد فواجبٌ ضرورة أن نتكلم فيها . فإن هذا المعنى أخصُّ الأشياء وأليقها بصناعة المنطق[٧] ، إذ كان لها بما هى عليه من الفحص والتنقير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات .

(١) ف : وهو . (٢) ف : الارتياض . (٣) ف : الجدل . (٤) ف : الأمرين .
(٥) ش : يبين ، يتبين . (٦) ص : مباد . (٧) ش : الجدل (صح) ، البحث والنظر .

٣

< المهارة فى الجدل >

وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة[1] على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال حالنا فى الخطابة والطب وفى أمثالها من القوى[2]، أعنى أن يكون إنما يفعل ما يريد[3] أن يفعله من الأشياء التى يمكن أن نفعل. فإن الخطيب ليس يُقْنِع من كل وجه، ولا الطبيب يعيد الصحة من كل وجه، لكن متى لم يغفلا شيئا مما يمكنهما ألا يغفلاه قلنا إنهما قد حصّلا الصناعة على الكفاية.

٤

< نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلى >

فأوّلا ينبغى أن ننظر من ماذا تتقوّم هذه الصناعة. فإنّا إذا حصلنا كم هى، وما حالها [٢٤٣ ا]، وأى الأقاويل هى، وكيف نستنبطها، كنّا قد حصلنا ما قصدنا له على الكفاية. فنقول: إن الأشياء التى منها الأقاويل و< الأشياء التى >[4] فيها القياسات متساوية فى العدد وواحدة بعينها. وذلك أن الأقاويل تحدث عن المقدّمات، والأشياء التى فيها[5] تكون القياسات هى المسائل. < وكل مقدّمة[4] > وكل مسئلة[6]، فإما أن تكون خاصة أو جنسا أو عرضا. وذلك أن الفصل لما كان جنسيا، وجب أن يرتبه مع الجنس؛ ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشىء، ومنها ما لا يدل على ذلك،

(١) ش: يريد صناعة الجدل. (٢) ف: الصنائع. (٣) ف: يشاء.
(٤) زيادة بالأحمر فى الهامش، لعلها تصحيح. (٥) ف: عليها.
(٦) ش: قال: وجدنا فى نسخة أخرى: كل مسئلة تدل إما على خاصة، وإما على جنس.

فلنقسمها إلى الجزئين الموصوفين كليهما ، ولْنُسَمِّ الدالَّ على ما (١) هو الشيء "حدًّا" ونسمى الجزء الثانى بالاسم العام لهما، أعنى خاصة . فبيِّنٌ مما قلنا أنه يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة : إما حدًّا، وإما خاصة، وإما جنسا، وإما عرضا. وليس ينبغى أن يظن بنا أحدٌ أنّا نقول إن كل واحد من هذه إذا قيل على حدَته فهو إما مسئلة وإما مقدمة، لكنّا تقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل. — والمسئلة (٢) إنما تخالف المقدمة بالجهة. وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة : ليس قولنا : حى — مشّاء — ذو رجلين حدا للإنسان؟ — تكون مقدمة . وكذلك إذا قيل : أليس الحىّ جنسا للانسان؟ — كان مقدمة . فإن قيل : هل قولنا : حى — مشّاء — ذو رجلين، — حدٌّ للانسان؟ وهل قولنا: "الحى" جنس للانسان أم لا؟ — كان مسئلة. وعلى ذلك المثال يجرى الأمر فى سائر الأشياء الأُخَر. فبالواجب صارت المسائل والمقدمات متساويةً فى العدد ، وذلك أنك قد تعمل من كل مقدمة مسئلة إذا نقلتها عن جهتها .

٥

< دراسة عناصر الجدل تفصيلا >

وينبغى أن نقول : ما الحد ؟ وما الخاصة ؟ وما الجنس ؟ وما العَرَض؟

[٢٤٣ب] فالحد هو القول الدالّ على ماهية (٣) الشيء. وقد يوصف أيضا
١٠٢ أ بأنه قولٌ مكانَ اسم، أو قول مكان قول، لأنه قد يمكننا أن نحد بعض الأشياء

(١) ف : على . (٢) تآكلت حروفها . (٣) ف : بالأحمر : فى السريانى: فى نفس جوهره .

التى يستدل عليها بقول . فأما الذين يجعلون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البيّن أنهم ليس يوفّون تحديد المعنى، لأن كل تحديد فهو قول ما . إلا أنه ينبغى أن نجعل ما يجرى هذا المجرى داخلا فى باب الحد، مثل قولنا : اللائق[١] جميل . وكذلك قولنا : هل الحسّ والعلم شىء واحد بعينه؟ أم أحدهما غير الآخر؟ فإن أكثر البحث[٢] أيضا إنما يكون فى الحدود عن : هل الشىء واحد بعينه، أو هو غير[٣]؟ و بالجملة، فينبغى أن نسمّى جميع الأشياء التى هى والحدود تحت صناعة واحدة بعينها الداخلة فى باب الحدود .

والأمر فى أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بيّنٌ من ذاته . فإنّا إذا قدرنا أن نقول[٤] الشىء[٥] بعينه والغير، أمكننا الاحتجاج فى الحدود أيضا بهذا الوجه بعينه . وذلك أنّا إذا بيّنا أنه ليس فيها الشىء بعينه[٦]، نكون قد أبطلنا التحديد . غير أن المعنى الذى وصفنا الآن لا ينعكس ، لأنه ليس يكفى فى تثبيت[٧] الحد أن نبين[٨] أن الشىء بعينه فيه موجود . فأما فى إبطاله[٩] فقد يكفى أن نبيّن أنه ليس فيه الشىء بعينه .

والخاصة هى ما لم يدل على ماهية الشىء وكان موجودا للأمر وحده وراجعا عليه فى الحمل . مثال ذلك : قبول علم النحو[١٠] للانسان : فإنه مهما كان الإنسان موجودا، فالقابل لعلم النحو موجود . ومهما كان القابل لعلم

---

(١) ف : بالاحمر : الواجب . ش : فى السريانى : اللائق هو ما هو جميل .
(٢) ف : بالأحمر : الفحص، المدارسة . (٣) ش : يريد : هل هو متفق أو مختلف؟
(٤) ف : تدارس فى . (٥) ف : للشىء .
(٦) تآكلت حروف هذه الكلمة والتى تليها . (٧) ف : تصحيح .
(٨) ف : نبين . (٩) ف : نقضه . (١٠) ف : الكتابة .

النحو موجودا ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هى له خاصة، بمنزلة [٢٤٤ ا] النوم للإنسان ، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده فى وقت من الأوقات . فإن قيل لما يجرى[١] هذا المجرى خاصة ، فليس يقال له خاصة على الإطلاق، لكن فى بعض الأوقات و بالإضافة إلى شىء . فإن وجود الشىء بمَنَةٍ إنما يقال إنه خاصة له فى بعض الأوقات[٢]؛ وذو الرجلين فإنما يقال[٣] إنه خاصة بالإضافة إلى شىء — بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس و إلى الكلب . والأمر بيّن فى أنه ليس شىء مما يمكن أن يوجد لشىء آخر غير الشىء الذى هو له يرجع عليه بالتكافؤ فى الحمل . وذلك أنه ليس يجب ضرورةً متى وجد شىء ينام أن يكون الإنسان موجودا .

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . و ينبغى أن يقال إن الأشياء التى تحمل من طريق ما هو — وهى التى يليق بنا أن نأتى بها إذا سئلنا[٤] عن الشىء الموضوع : ما هو ؟ كما يليق بنا إذا سئلنا[٤] عن الإنسان ما < هو[٥] > أن نقول إنه حيوان . فأما ما يسأل عنها هل هى فى جنس واحد بعينه وهى مختلفة[٦]، أم فى جنسين مختلفين، فإنما هى فى مذهب الجنس، لأن ما يجرى هذا المجرى يدخل هو والجنس فى طريق واحدٍ بعينه. وذلك أنّا[٧] إذا قلنا إن الحيوان جنس للانسان، وكذلك للثور ، نكون قد قلنا

---

(١) ف بالأحمر : لشىء ما...   (٢) ف بالأحمر : فى وقت من... ...   (٣) ف بالأحمر : يقال (بدلا من : فإنما يقال) .   (٤) ش : أى اذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو .   (٥) خرم سقط ما كان به فى الورقة التالية ولصق بها .   (٦) تآكلت حروفها .   (٧) تحتها : أنه .

١٠٢ب إن هذين داخلان فى جنس واحدٍ بعينه. فإن نحن بيّنا أنه جنسٌ لأحدهما، غيرُ جنسٍ للآخر، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين فى جنسٍ واحدٍ بعينه.

والعَرَضُ هــو ما لم يوجد واحدًا من هــذه : لا حدًا ، ولا خاصةً ، ولا جنسا ، وهــو موجود فى الشيء، أو هــو الذى يمكن أن يوجد لواحدٍ بعينه كائنا ما كان، وألا يوجد — بمنزلة[1] الجلوس، فإنه يمكن أن يوجد لواحد بعينه كائنا ما كان [٢٤٤ ب] وألا يوجد؛ وكذلك الأبيض، فإنه ليس مانعٌ يمنع أن يكون شيءٌ واحد بعينه مرةً أبيض، ومرة غير أبيض . والثانى من حدّى العَرَض أجودُ[2] من الأول ، لأن الأول إذا قيــل احتاج من يريد أن يفهمه أن يتقدّم فيعلم ما الحدّ والجنس والخاصة. فأما الثانى فكاملٌ بنفسه، يُسْتغنَى به على حِدَته فى معــرفة الموصوف ما هــو . وينبغى أن نضيف إلى العَرَض مقايسات الأشياء بعضها إلى بعض كيفما كانت إذا قيلت من العرض، مثال ذلك قولنا : أيّهما آثر؟ : الجميــل ، أو النافع ؟ وأىّ المذهبين ألذّ[3] : الذى تستعمل فيه الفضيلة، أو الذى يُنْهَمَك فيه الشهوات ؟ وغير ذلك ممــا يقال على هذا المثال. فإن البحثَ[4] فى أمثال هذه كلها إنما هو عن: أى الاثنين يكون لزوم المحمول به أَحْرَى[5] ؟

وبيّن من هذه أنه ليس يمنع مانع فى بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء أن يكون العرض خاصة : < بمنزلة >[6] الجلوس الذى هو عَرَض . فمتى أُلفِى

---

(١) بمنزلة = مثل . (٢) ف : أفضل . (٣) شـ : السيرتين .
(٤) ف : الطلب . (٥) ف : أولى . (٦) نرم .

إنسانٌ جالسا وحده، صار الجلوس له فى ذلك الوقت حينئذ خاصة . وإذا لم يكن جالسا هو وحده، فالجلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالسا. فليس يمنع إذًا مانع من أن يكون العرض فى بعض الأوقات وبالإضافة إلى شىء، خاصة . فأما خاصة على الإطلاق، فلا يكون .

٦

< دراسة الألفاظ المحمولة >

وليس ينبغى أن يذهب علينا أن جميعَ ما يقال فى الخاصة والجنس والعرض قد يليق(١) به أن يقال فى الحدود . وذلك أنّا إذا بيّنا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال فى الخاصة أيضا، أو أن الموصوف فى الحد ليس هو جنسًا(٢)، أو أن شيئا ما قد وصف فى القول لا يوجد له، كالذى يقال فى العرض، نكون قد أبطلنا التحديد . فيجب — بحسب القول الموصوف آنفا — أن يكون جميع ما عددنا [٢٤٥ آ] داخلًا فى مذهب الحدود بضرب من الضروب .

ولكن ليس ينبغى لهذا السبب أن نلتمس فى جميعها طريقًا(٣) واحدا كليًا
لأن هذا أمرٌ ليس يسهُل وجودُه . وإن وجد، كان فى غاية الإغماض ولم ينتفع
به فى هذا الكتاب . وإذا وصف طريق خاص فى كل واحد من الأجناس
المحصلة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التى تخص واحدا
١٠٣ آ واحدا — فينبغى أن نقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل . فأما الباقية فيج

(١) ف : يصلح . (٢) ف بالأحمر : أى الذى وصف على أنه جنس
(٣) ف : قانونا .

أن نضم كلّ واحد منها إلى أخصّ الأشياء به ونسميها الداخلة فى باب الحد والداخلة فى باب الجنس[1] . ونكاد أن نكون قد أضفنا ما وصفناه إلى كل واحدٍ منها .

٧

< على كم نحو يقال الشيء بعينه >

وينبغى قبل كل شىء أن نلخص أمر الشىء بعينه على كم نحوٍ يقال فنقول : إنه يظنّ بالشىء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء . وذلك أنّا قد اعتدنا < أن نقول >[2] فى الشىء بعينه إنه كذلك : إما فى العدد، وإما فى النوع، وإما فى الجنس . أما فى العدد فمتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدا بعينه ، بمنزلة الثوب والرداء . وأما فى النوع فجميع الأشياء التى هى كثيرة، إلا أنها غير مختلفة فى النوع — بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس . وذلك أن جميع الأشياء التى هى تحت نوع واحدٍ يقال فيها إنها شىء واحد بعينه فى النوع . وكذلك جميع الأشياء التى تحت جنس واحد يقال فيها إنها شىء واحدٍ بعينه فى الجنس — بمنزلة الإنسان والفرس : فإنهما شىء واحد بعينه فى الجنس . وقد يظنّ بالماء الذى < هو > خارج من عينٍ واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحدٌ بعينه أن بينه وبين الأصناف التى ذكرت [٢٤٥ ب] فرقًا ما ؛ وليس الأمر كذلك ، لا بل ينبغى أن يُرتّب هذا الصنف أيضا فى الأشياء التى يقال فيها إنها شىء

(١) ف : مذهب . (٢) لصق عليه الناقص من الورقة السابقة فلم يتضح إلا بعض حروفه .

واحد بعينه فى النوع كيفما كان(1) ذلك ، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون متجانسة ويشبه بعضُها بعضا . وذلك أن كل ما قد يقال إنه، وكل ماء، شىءٌ واحدٌ بعينه فى النوع لما بينها من المشابهة ، والماء الذى يخرج من عين واحدة بعينها ليس يختلف بشىء آخر إلا بشدة المشابهة . ولذلك ليس يفرق بينه و بين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كيفما قيل ذلك .

والشىء بعينه فى العدد قد يُظَنُّ بالإجماع عند الناس كلهم أنه أَوْلَى ما يوصف بذلك. وقد جرت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاء كثيرة، أحقُّها وأَوْلاها بالتقديم ما وصف واحدا بعينه بالاسم أو بالحد ، كالحال فى الثوب والرداء ، وفى قولنا للانسان : حىٌّ مشّاء ذو رجلين . والنحو الثانى ما كان كذلك بالخاصة ، كالحال فى قولنا : قابل للعلم — فى الإنسان ، وفى قولنا : سامٍ إلى فوق بالطبع — فى النار . والنحو الثالث ما وصف بذلك من العرض كقولنا : جالس ، أو موسيقار — فى سقراط . فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد فى العدد .

ومنْ أبلغ ما وقف الإنسان منه على صحة ماقيل فى هذا الموضع تغيير الألقاب . وذلك أنّا مرارًا كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يُدْعَى إلينا بإنسان من قوم جلوس باسمه، غيّرنا(2) اسمه إذا اتفق أن يكون الذى يأمره كان يعرف اسمه وجعلناه من العرض، من قبل أنه لذلك أفهم وأمرناه أن يدعو لنا بالجالس أو المناظر لظننا بأن الأمر بيّن فى أن الدلالة بالاسم و بالعرض واحدةٌ بعينها.

(1) ف : قيلت . (2) تآكلت حروفها .

٨

< براهين الألفاظ المحمولة >

١٠٣ب فالشيء بعينه ينقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء : فأوّل التصديق — بأن الأقاويل إنما هى مما[١] وصفنا أوّلا وبما [١٢٤٦] وصفنا وفيما[٢] وصفنا — هو الذى يكون بالاستقراء . وذلك[٣] أن باحثا إن بحث عن واحدةٍ واحدةٍ من المقدّمات والمسائل يبين له أنها تحدث : إما عن الحدّ، وإما عن الخاصة، وإما عن الجنس ، وإما عن العَرَض .

والتصديق الآخر هو الذى يكون بالقياس . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالحمل، وإما ألا يرجع عليه. فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وذلك أنه إن كان يدل على ماهية الشيء فهو حد ؛ وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة ، إذ كانت الخاصة ما رجع على الشيء بالحمل من غير أن يدل على ماهيته . وإن كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التى تقال فى حد الموضوع، أو ليس منها . فإن كان مما يقال فى الحد فهو إما جنس وإما فصل ، لأن الحدّ مأخوذ من جنس وفصول . وإن لم يكن مما يقال فى الحدّ فمن البيِّن أنه عَرَض ، لأنّا قد قلنا إن العَرَض هو ما ليس بحدّ ولا خاصة ولا جنس، وهو موجود فى الشيء الذى هو له عرض .

---

(١) ش : يعنى من المقدّمات ثم من التى ذكرها التى منها تحدث المقدمات .

(٢) ش : يعنى فى المسائل فى الأربعة التى منها تحدث المسائل . (٣) ف : وهو .

٩
< المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة >

وبعد هذه الأشياء ينبغى أن نحدّ(١) أجناس المقولات التى فيها توجد هذه الأربعة التى وصفنا . فنقول : إن عدّتها عشرة : ما هو الشىء(٢) ؛ والكم ؛ والكيف ؛ والمضاف ؛ وأين ؛ ومتى ؛ والنّصبة ؛ وله ؛ ويفعل ؛ وينفعل . وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحد أبدًا فى واحد من هذه العشر مقولات يوجد . فإن جميع المقدمات المأخوذة من هذه إما أن تدل على ما الشىء ، أو على كيف ، أو على كم ، أو على واحدة من سائر المقولات الأخر . وبيّن [٢٤٦ ب] من هذه أن الإنسان إذا دلّ على : « ما الشىء » فمرةً يدل على جوهر ، ومرةً على كم ، ومرةً على كيف ، ومرة على واحدة من المقولات الأُخر . وذلك أن واضعًا لو وضع إنسانا ثم قال : إن هذا الموضوع إنسان هو أو حىّ ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على جوهر . وإذا وضع لونا أبيض وقال : إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كيف . وإذا وضع عِظَمًا مقدارَ ذراع فقال : إن هذا الموضوع ذو ذراع أو عِظَم ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كم . وكذلك يخرج(٣) الأمر فى الأُخر : وذلك أن كل واحدٍ من أمثال هذه إنما كان هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه ، فإنما يدل على ما هو ؛ وإن كان يقال على غيره فليس يدل على ما هو ، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات

١٠٤ا الأُخر . — فهذه هى الأشياء التى فيها ومنها الأقاويل ، وهذه عدّتها .

(١) ف بالأحمر : تفصل ، تميز . (٢) ف بالأحمر : يريد الجوهر . (٣) ف بالأحمر : يجرى .

١٠

< القضايا الجدلية >

وبعد هـذا ينبغى أن نقول كيف نقتضب الأشـياء التى بهـا نستنبط ونستخرج . ولنحدّد أوّلا المقدّمة المنطقية[١] ما هى، والمسئلة المنطقية[١] ما هى. وليس يجب أن نضع كل مقدّمة منطقية[٢] ، ولا كل مسئلة منطقية[٢] . وذلك أنه ليس أحدٌ ممن له عقلٌ يقـدّم مالا يراه أحد ، ولا يسأل عما هو ظاهر للناس كلهم أو لأكثرهم ، لأن هـذا ليس فيه شكٌ ، وذاك لا يضعه أحد من الناس .

والمقـدّمة المنطقية[٢] هى مسئلة ذائعـة[٣] إما عند جميع الناس ، أو عنـد أكثرهم ، أو عند جماعة الفلاسفة ، أو عند أكثرهم ، أو عند أهل النباهة منهـم ، من غير أن تكون مُبدعة . وذلك أن للانسان أن يضع مايراه الفلاسفة متى لم يكن مضادّا لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة[٤] والمضادّة أيضا التى يظنّ بها أنها ذائعة إذا قدمت [٢٤٧ ا] على جهة التناقض .

وجميع الآراء أيضـا الموجودة فى الصناعات المستخرجة[٥] قـد تكون مقدّمات منطقية[٢] ، وذلك أنه إن كان قولنا إن العـلم بالمتضادّات واحدٌ بعينه ذائعا ، فقولنا إن الحس بالمتضادّات واحد بعينه يُرى أنه ذائع[٦] . وإن كان قولنا إن كان يوجد نحوٌ واحدٌ بالعـدد ذائعا[٧] ، فقولنا يوجد غناء واحد

(١) ف بالأحمر : الفاحصة الجدلية . (٢) ف بالأحمر : جدلية .
(٣) ف بالأحمر : مقبولة . (٤) ف بالأحمر : بالمقبولة (٥) ف بالأحمر : المستنبطة . (٦) ف : مقبولا . (٧) ف : فى (العدد) .

بالعدد ذائع . و إن كان قولنا : يوجد نحو أكثر من واحد ذائعا ، فقولنا : يوجد غناء أكثر من واحد ، ذائعٌ . وذلك أن هـذه كلها يشبه أن تكون متشابهة متجانسة . وكذلك الأشياء المضـادّة للذائعة[1] إذا قدمت على جهة التناقض ظهرت ذائعة[2] ، لأن قولنا : ينبغى أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذائعا[3] ، فإن قولنا أيضـا : لا ينبغى أن نسىء إليهم[4] ، ذائعٌ . فأما ضـد هذا القول فهو قولنا : ينبغى أن نسىء بالأصـدقاء . فأما المناقض له فقولنـا : ليس ينبغى أن نسىء بهم . وكذلك قولنا : إن كان ينبغى أن نحسن إلى الأصدقاء فلا ينبغى أن نحسن إلى الأعداء . وكذلك يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر . وقد يظْهر[5] بالمقايسة أن الضدّ على[6] الضدّ أيضا ذائع ، مثال ذلك : إن كان ينبغى أن نُحْسِـنَ إلى الأصدقاء فقد ينبغى أن نُسِيءَ بالأعداء . وقـد يظهر[5] أن الإحسان إلى الأصدقاء ضـد الإساءة بالأعداء . وسننظر فى هذا الأمر هل هو على الحقيقة هكذا ، أم لا — فيما نقوله فى المتضادات .

ومن البيّن أن الآراء التى توجد[7] فى الصناعات قد تكون مقدّمات منطقية[8] ، لأنّ لواضع أن يَضَعَ الأشياء التى يعتقدها الحُذّاق بهذه الصنائع : مثل الطبيب فيما يوجد فى صناعة الطب ، والمهندس فيما يوجد فى صناعة الهندسة ؛ وكذلك الأمر فى الصنائع الأُخَر .

(١) ف : المقبولة . (٢) ف : مقبولة . (٣) ف : مقبولا .
(٤) ف : بهم . (٥) ف : يظنّ . (٦) تحتها : فى .
(٧) ف : تؤخذ (مهملة النقط) . (٨) ف بالأحمر : محاورية ، جدلية .

١١

< المسئلة الجدلية والوضع الجدلى >

والمسئلة المنطقية[١] هى طلب معنى ينتفع به فى الإيثار للشىء والهرب منه، ١٠٤ ب
[٢٤٧ ب] أو فى الحق والمعرفة — إما هو بنفسه وإما من قبل أنه مُعينٌ على شىء آخر من أمثال هذه ، أو ما[٢] يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذا ولا كذا ، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقده الجمهور ، وإما ما يكون كل واحدٍ من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه . وذلك أن بعض المسائل يُنْتَفَع بمعرفته فى الإيثار[٣] للشىء أو فى الهرب منه — مثال ذلك قولنا : هل اللذة مُؤْثَرَة ، أم لا . وبعضها يُنْتَفَع به فى العلم به فقط ، مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ وبعضها لا يُنتفع بها أنفسها[٤] فى شىء من هذين المعنيين ، بل هى مُعينة على بعض هذه . وذلك أن كثيرًا من الأشياء ليس نريد أن نعلمها هى فى أنفسها ، بل إنما نريدها لغيرها ، أعنى لنعلم بها أشياء أُخَر . وهاهنا أيضا مسائل لها قياسات متضادّة ، وذلك أنه قد يقع فيها شك : هل هى كذا ، أم ليس هى كذا ؟ من قِبَل أن فى كلا[٥] المعنيين أقاويلَ مُقْنِعة ، والتى ليس لنا أيضا فيها حُجَّة[٦] إذ هى عظيمة لظنّنا بأن قولنا فيها : لِمَ ذلك ؟ عَسِرٌ — مثال ذلك : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ فإن لمُطَالِبٍ أن يطالب بأمثال هذه . فقد حصلت المسائل والمقدمات كما قلنا .

---

(١) ف : المحاورية ، الجدلية . (٢) ش : أى : ومسئلة جدلية أيضا ما لا يكون الفلاسفة .
(٣) ف : الاختيار . (٤) ف : لنفسها . (٥) ص : كلى . (٦) ف . قول .

والوضع هو رأى[1] مُبْدَع لبعض المشهورين بالفلسفة — مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض[2]، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء يتحرك، وما قاله مالسس من أن الكل واحد . وذلك أن من الحُزْن أن يهتم[3] الإنسان بقول[4] شاذ يحكم بضد الآراء ، أو يهتم[3] بالأشياء التى فيها قول مضادّ للآراء — مثال ذلك القول بأن ليس كل موجودا إما مكونا وإما أزليا ، كما تقول السوفسطائية إن الذى هو موسيقار ويصير نحويًا ليس هو متكوّنا ولا أزليا . وذلك أن هذا ، وإن كان لا يراه أحد ، فقد يظنّ به أنه شيء لأن فيه قولًا .

فالوضع أيضا مسئلة ، وليس كل [١٢٤٨ ا] مسئلة وضعا ، لأن بعض المسائل يجرى مجرى ما لا يُعْتَقَد فيها أن الأمر كذا أو كذا ، والأمر فى أن الوضع مسألةٌ ما ، بيّنٌ ، وذلك أنه واجبٌ ضرورة مما قلنا إما أن يتشكّك[5] الجمهور فى الوضع على الفلاسفة ، وإما أن يتشكّك[5] أحد الفريقين : أيهما كان ، على أنفسهم ، مِنْ قِبَل أن الوضع رأى[6] ما مُبْدَع .

وتكاد أن تكون المسائل الجدلية فى هذا الموضع تسمى أوضاعا ؛ وليس فى ذلك خلافٌ كيفما قيل ، لأنّا لسنا نريد بقسمتها أن نخترع لها اسما ، ١٠٥ ا لكن الذى نريد < هو > ألا يذهب علينا فصولها[7] أيما هى .

(١) ف : ظن : (٢) ف : يضاد . — أنطستانس = Antisthenes ، ايراقليطس = Heraclitus ، مالسس = Melissus . (٣) ف : يكترث .
(٤) ف : لقول . (٥) ف : يضاد . (٦) ف بالأحمر : ظن .
(٧) ف : أصنافها .

وليس ينبغى لنا أن نبحث عن كل مسئلة ، ولا عن كل وضع ؛ لكن يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاكٌّ مما يُحتاج فيه إلى قول ، لا إلى عُقُوبة أو حس . وذلك أن الذين يشكُّون فيقولون : هل ينبغى أن يُعْبَد الله ، أم لا ؟ وأن يجب أن يُكَرَّم الوالدان[1] أم لا ؟ يحتاجون إلى عقوبة . والذين يشكون فيقولون : هل الثلج أبيض ، أم لا ؟ — يحتاجون إلى حسّ . ولا يجب أن يُتَشَكَّك أيضا فيما كان البرهان عليه قريبا جدا ، ولا فيما كان البرهان عليه بعيدا جدا ، فإن ذاك ليس فيه شك ، وهذا أبعد كثيرا من أن يكون[3] مقدّمة يُرْتاض بها .

١٢

< البرهان والاستقراء الجدليان >

وإذ قد لخصنا هذه الأشياء فينبغى أن نميز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقية[4] . فنقول : إن أنواعها نوعان : أحدهما استقراء النظائر ، والآخر قياس . وقد قلنا ما القياس فيما تقدّم . — و < أما > الاستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلى — مثال ذلك أنه إن كان الربّان الحاذق هو الأفضل ، فالأمر كذلك فى الفارس ؛ فيصير بالجملة الحاذق فى كل واحد من الصنائع هو الأفضل . والاستقراء هو أكثر إقناعا وأبين وأعرف فى الحس ، وهو مشترك للجمهور . فأما القياس فهو أشدُّ إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين .

---

(١) ص : الوالدين . وقد ضرب على « أن يكرم » بالقلم الأحمر وصحح « يحسب » بـ « يكرم » . (٢) ص : فيقولو . (٣) س : ويجوز أن يقال : أبعد كثيرا من مقدار صناعة رياضية . (٤) ف : المحاورية ، الجدلية .

١٣

< الآلات التي يستخرج بها القياس >

فقد لخصنا الأجناس التي فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفا .

فأما الآلات التي بها يستخرج [٢٤٨ ب] القياس، فأربع : إحداهن اقتضاب(١) المقدمات ؛ والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحو يقال ؛ والثالثة استخراج(٢) الفصول ؛ والرابعة البحث(٣) عن الشبيه . وقد توجد ثلاثٌ من هذه بضَرْب من الضروب مقدّمات ، لأنه قد يمكننا أن نعمل في كل واحدة منها مقدّمة — مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيذ أو النافع مأثور، وإن الحسّ يخالف(٤) العلم بأن هذا يمكن إذا طرح أن يوجد(٥) ، وذلك لا يمكن هذا(٦) فيه ؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند الصحة على مثال حال المنسوب إلى خِصْب البدن عند خصب البدن . فالمقدّمة الأولى مأخوذة ممـا يقال على أنحاءٍ كثيرة؛ والثانية من الفصول ؛ والثالثة من الأشباه .

١٤

< اختيار القضايا >

فينبغي أن تخـيّر(٧) المقدّمات بحسب الأنحاء التي لخصت عليها المقدّمة بأن نتصفح : إما آراء الجمهور، أو آراء أكثر الناس، أو آراء جميع الفلاسفة، أو أكثرهم، أو أهل النباهة منهم ، أو الآراء المضادّة للظاهرة ، وجميع ١٠٠ ب

(١) ف : أخذ . (٢) ف : وجود . (٣) ف : الفحص .
(٤) ف : فارق. (٥) ف : يرجع. (٦) ف : ذلك. (٧) ف : تصيد.

الآراء التى فى الصنائع . وينبغى أن نقدّم الآراء المضادّة التى هى فى الظاهر ذائعة[١] على جهة التناقض كما قلنا قبل . وليس إنما ننتفع عند الاختيار باستعمال[٢] الذائعة[٣] منها فقط ، لكن والشبيهة بهذه أيضا — مثال ذلك قولنا إن العلم بالمتضادّات واحد ، لأن الحسّ بها كذلك ، أو قولنا إن الحسّ بالمتضادّات واحدٌ بعينه ، لأن العلم بها كذلك ، وأنّا إنما ننظر بأن نقبل شيئا فينا ، لا بأن ندفع شيئا منا ، لأن الأمر على هذا المثال يجرى فى الحواس الباقية . وذلك أنّا إنما نسمع بأن نقبل فينا شيئا ، لا بأن نُخْرِج ؛ وعلى ذلك المثال نشم ونذوق ؛ وكذلك الحال فى سائر الحواسّ الأُخَر . وأيضا ينبغى أن نأخذ[٤] ما يظهر فى جميع الأمور أو فى أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع مظنون . وذلك أنه قد يضعها الذين[٥] لا يفهمون فى أى شىء من الأشياء ليس هى كذلك . وينبغى أن نتخير[٦] أيضا [٢٤٩ ا] من الأقاويل المثبتة فى الكتب ونثبت ما فى جنسٍ جنسٍ ونضعه ناحيةً — مثال ذلك أنك إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبت بآرائه آراءَ واحدٍ واحد — بمنزلة ما نقول[٧] إن أنبادقليس يرى أن اسطقسات الأجسام أربعة ؛ فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين .

وقد توجد أجناسُ المسائل والمقدّمات إذا حصّلناها على طريق الرسم ثلاثة : وذلك أن منها ما هى مقدّمات خُلُقية ، ومنها مقدّمات طبيعية ،

(١) ف : مقبولة . (٢) ف : بإعداد . (٣) ف : المقبولة . (٤) ف : نقتضب . (٥) ص : اللذين . (٦) ف : نلتقط . (٧) تحتها : تقوله .

ومنها مقدّمات منطقية . فالخلقية مثل قولنا : لمن اولى[1] أن نطيع : لآبائنا[2] ، أو للنواميس ، متى اختلفتا ؟ والمنطقية مثل قولنا : هل العلم بالمتضادّات واحدٌ بعينه ، أم لا ؟ والطبيعية[3] مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ وكذلك يجرى الأمرُ فى المسائل . وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة من هذه التى تقدّم ذكرها ، إنما هى بتحديد يُوَفّيها إياه . لكن ينبغى أن أن نلتمس تعرُّفَ كل واحدة منها بالارتياض[4] فى الاستقراء بعد تفقدنا إياها بحسب المثالات التى تقدّم وصفها . — فنجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على جهة الحقيقة ، وعند الظن على جهة الجدل . وينبغى أن نأخذ[5] جميع المقدّمات أخذاً حينا بأكثر ما يمكن ، وأن نجعل المقدّمة الواحدة مقدّمات كثيرة . مثال ذلك أن نقول إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، ثم نقول إن العلم بالمتضادّات واحد بعينه ، و إن العلم بالأشياء الداخلة فى باب المضاف واحدٌ بعينه ، وعلى هذا المثال ينبغى أن نقسم هذه أيضا من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة — مثال ذلك أن نقول : العلم بالخير والشر [٢٤٩ ب] واحدٌ بعينه ،

١٠٦ أ والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحار ، وكذلك فى سائر الأشياء الأُخَر.

١٥
< البحث عن الألفاظ المشتركة >

فما وصفناه كافٍ فى أمر المقدّمات . وينبغى أن نبحث عما يقال على أنحاء كثيرة[6] . وليس يجب أن نلتمس وصفَ الأشياء التى تقال على

(١) ف : ينبغى . (٢) ف : للوالدين . (٣) ص : والطبيعة .
(٤) ف : بالاعتياد . (٥) ف : تقتضب . (٦) ف : اقتضابا .

جهات[1] مختلفة فقط ، بل يجب أن نصف أيضا أقاويلها — مثال ذلك أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنهما خير بخلاف الجهة التى يقال بها إن المُصِحَّ والمُخصِبَ خيرٌ فقط ، لكن وبأن تلك كيفيات ما ، وهذه فاعلات شيء ما ، لا أنها كيفيات ما . وكذلك يجرى الأمر فى سائر الأخر .

وينبغى أن ننظر لهذه الأشياء : هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة بالنوع ، أم على نحو واحد ؟ فنبحث أوّلا عن الضدّ ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة كان مختلفا فى النوع أو فى الاسم . وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة بالأسماء من أوّل أمرها ، بمنزلة « الحادّ » فإن ضدّه فى الصوت « الثقيل » ، وفى العِظَم الكالّ . فمن البيّن أن ضد الحادّ يقال على أنحاء كثيرة . وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فالحادُّ أيضا يقال كذلك ، لأن فى كل واحدٍ منهما يوجد الضد . وذلك أنه لا يوجد[2] المضادّ للثقيل والكالّ واحدًا بعينه . والمضادُّ لكلّ واحدٍ منهما هو الحاد . وأيضا ضدّ الثقيل فى الصوت الحادُّ ، وفى العِظَم الخفيف ؛ فالثقيل إذًا يقال على أنحاء كثيرة ، لأن ضده يقال على أنحاء كثيرة . وكذلك النظيف ، فإن ضدّه فى الحيّ السَّمْج[3] ، وفى الثوب الوَسِخ : فالنظيف إذًا اسم مشترك . وفى بعض الأشياء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلا ، لكن الاختلاف فيها بيّن لا محالة بالنوع ، كالحال فى الأبيض والأسود [١٢٥٠] فإنه قد يقال صوت أبيض[4] وصوت أسود ، وكذلك

(١) ف : وجوه . (٢) ف : يكون . (٣) ف : البيت .

(٤) شـ : من عادة اليونانيين أن يسمّوا الصوت الصافى أبيض .

لون أبيض ولون أسـود؛ فليس بينهما اختلاف فى الأسماء . فأما بالنوع فاختلافهما بيّن جدا ؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال فى الصوت وفى اللون على مثال واحد؛ وذلك بيّن من الحسّ ، لأن الحسّ بالأشياء التى هى واحدة بعينها فى النوع واحدٌ بعينه . والأبيض الذى يقال على الصوت وعلى اللون ليس يحكم عليه بحاسة واحدة، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر بالسمع . وكذلك الحادّ الذى يقال فى الطعوم والذى يقال فى الأعظام : أحدهما يُحكَم[1] عليه باللمس والآخر بالذوق . وذلك أن هذين ليس يختلفان بالأسماء، لا فى أنفسهما ولا فى أضدادها ، لأن كلّ واحدٍ منهما هو الكالّ.

وأيضا ينبغى أن تنظر إن كان لأحد المعنيين ضدٌّ ما ، والآخر ليس له ضدٌّ من الأضداد على الإطلاق — مثال ذلك أن اللذة التى تكون من قِبَل الشرب ضدها الأذى الذى يكون من قِبَل العطش، واللذة التى تكون من قِبَل العلم بأن القطر مُباينٌ للضلع ليس لها ضدٌّ. فاللذة إذاً مما يقال على أنحاء كثيرة. ١٠٦ ب
والمحبة التى تكون بالفكر ضدّها البِغْضة . فأما المحبة التى تكون فى فعل[2] الجسم فلا ضدّ لها ؛ فمن البيّن أن المحبة اسم مشترك .

وأيضا ينبغى أن تنظر فى المتضادّات التى بينها وسط ، إذا كان صنف منها يوجد فيه وسيط ، والصنف الآخر : إما ألا يوجد فيه وسيط[3] ، أو إن كان يوجد فى الصنفين وسيط إلا أنه ليس هو واحداً بعينه ، بمنزلة الأبيض

(١) ف : يدركه . (٢) ش : يريد القبلة ، فإن اليونانيين يسمّون القبلة باسم المحبة . — يقصد الجماع . (٣) ص : وسيطا .

والأسود : فإن فيما بينهما فى الألوان وسيطًا هو الأدكن ، وليس بينهما فى الصوت وسيط ، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل(١) كما يزعم قوم [٢٥٠ب] أن الصوت المتخلخل وسط بين الأبيض والأسود . فالأبيض إذًا اسم مشترك ؛ وكذلك الأسود .

وأيضا ينبغى أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة ، وصنف آخر فيه وسيط واحد ، كالحال فى الأسود والأبيض . فإن الوسائط بينهما فى الألوان كثيرة ، وفى الصوت واحد وهو المتخلخل .

وأيضا ينبغى أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض : هل يقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة ، فإن المقابل له قد يقال أيضا على أنحاء كثيرة ، مثال ذلك : الذى لا يُبْصِر ، فإنه يقال على أنحاء كثيرة : أحدها على الذى ليس له بَصَر ، والآخر على الذى لا يستعمل البصر . وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فواجبٌ ضرورةً أن يكون الذى يُبْصر يقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن كل واحدٍ من صنفى قولنا : « لا يبصر » يقابله شىء ما ، أعنى أن الذى ليس له بصر يقابله الذى له بصر ، والذى لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر .

وأيضا ينبغى أن نبحث عن التى تقال على طريق العَدَم والمَلَكَة : فإن أَحَدَهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الآخر يقال كذلك : مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة فى النفس والبدن ، فإن عدم الإحساس

(١) أى : الأَبَحّ .

يقال على أنحاء كثيرة فى النفس والبدن . والأمر فى أن الأشياء التى ذكرناها فى هـذا الموضع تتقابل على جهة العدم والملكة بيّن، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحدٍ من الحسّين ، أعنى حسّ النفس وحس البدن .

وأيضا ينبغى أن نبحث عن التصاريف (١) . وذلك أنه إن كان العدل يقال على أنحاء كثيرة ، فالعدالة تُقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن فى كل واحدة من الجهتين اللتين يقال فيهما العدل قد توجد عَدالةٌ ما — مثال ذلك أنه قد يقال للذى يحكم بحسب رأيه وللذى يحكم بما يجب ، إنهما قد حكما حكمًا بالعدل؛ وعلى ذلك المثال يجرى الأمر فى العدالة . وكذلك أيضا [١٢٥١] إن كان المُصِحُّ يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الصحيح أيضا يقال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أن الذى يفعل الصحة يقال له مُصِحّ ، وكذلك الذى يحفظ الصحة والذى يدل عليها . والصحيح أيضا قد يقال على الذى يفعل ويحفظ ويَدُلّ <على الصحة>، وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى سائر الأُخَر ، أعنى أنه إذا كان شىء يقال على أنحاء كثيرة ، فإن التصريف الذى يؤخذ منه يقال أيضا على أنحاء كثيرة ١٠٧ ا
و إن كان التصريف يقال على أنحاء كثيرة ، فإنه هو أيضا يقال على أنحاء كثيرة

ويتبغى أن نبحث عن أجناس الحَمْل الذى بحسب الاسم : هـل [illegible] واحدة بعينها فى الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها ، فمن البيّن أ[illegible] الموصوف اسم مشترك — مثال ذلك المحمود ، فإنه فى الأطعمة ما يُحْ[illegible] اللذة ، وفى الطب ما يُحدث الصحة ، وفى النفس ما تكون به بحالٍ ما ، أ[illegible]

(١) ف : يريد بالتصاريف الاشتقاقات .

عفيفة أو شُجاعة أو عادلة . وكذلك فى الإنسان أيضا . ويقال فى الشىء إنه محمود فى بعض الأوقات ، مثل الكائن فى وقته . وذلك أنه قد يقال محمود للكائن فى وقته ؛ ويقال مرارًا كثيرة على الكم كما يقال على المعتـدل ، فإنه قد يقال للمعتدل(١) أيضا محمود . فالمحمود إذًا اسم مشترك . وكذلك الأبيض : فإنه فى الجسمِ اللونُ ، وفى الصوتِ الحسُّ المسموع ؛ وكذلك الحادّ ، إذ ليس يقال واحدا بعينه على جميع(٢) الأشياء — مثال ذلك قولنا : صوت حاد ، للسريع ، كما يقول أصحاب التأليف فى الأعداد ؛ وقولنا الزاوية الحادّة ، للتى هى أصغر من قائمة ؛ وقولنا : سكين حاد ، للحادة الزاوية .

وينبغى أن نبحث عن أخبار الأشـياء التى تحت اسم واحد بعينه : هل هى مختلفـة وليس بعضها مرتّبـا تحت بعض ، كقولنا للآلة(٣) حمار وللحيوان حمار . وذلك أن الحد الذى بحسب اسمها مختلف ، [٢٥١ ب] لأن الحيوان يقال بحالٍ ما ، والآلة تقال بحالٍ أخرى . وإن كانت الأجناس بعضها تحت بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل(٤) مختلفة — مثال ذلك الغراب : فإن الحى ذا الريش جنسٌ له . فإذا نحن قلنا فى الغراب إنه ذو ريش وحىٌّ ، فقـد قلنا إنه بحالٍ ما . فالجنسان إذًا كلاهما(٥) محمول(٦) عليه . وكذلك إذا قلنا فى الغراب إنه حى طائر ذو رجلين ، فقد قلنـا إنه ذو ريش . وبهذا الوجه يحمل الجنسان كلاهما ، ة . لاهما على الغراب .

(١) ش : يريد المعتدل فى مقداره . (٢) ف : فى كل .
(٣) ف : آلة يستعملها النجارون . (٤) ف : يعنى حدودها .
(٥) ص : كليهما . (٦) ص : محمولات ؛ ف : يحملان .

فأما الأجناس التى لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك . وذلك أنا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حى[1] ، ولا إذا قلنا حىّ فقد قلنا آلة . وينبغى أن تعلم أنه ليس إنما يقال[2] أجناسٌ مختلفة ليس بعضها تحت بعض فى الموضوع[3][4] فقط ، بل قد يقال أيضا فى الضد . وذلك أنه إن كان الضد يقال على أنحاء كثيرة ، فمن البيّن أن الموضوع أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

وقد يُنتفَع أيضا بالنظر فى الحد الذى يكون عن المركب ، مثل الجسم الأبيض والصوت الأبيض. وذلك أن خاصة كل واحد منهما إذا رفعت ، فينبغى أن يبقى القول واحدا بعينه . وهذا أمر ليس يلزم[5] فى المتفقة أسماؤها
١٠٧ ب كالحال فى اللذَيْن وصفناهما الآن ، وذلك أن أَحَدَهما يصير جسمًا له لون بحال كذا ، والآخر صوتٌ حَسَن المسموع . فإذا ارتفع منهما الجسم والصوت لم يكن الباقى منهما شيئا واحدا بعينه ، وقد كان يجب أن يكون كذلك لو كان الأبيض الذى قيل فى كليهما اسمًا متواطئا .

وقد يخفى علينا فهم[6] الاتفاق فى الاسم فى الأقاويل نفسها أيضا مرارا كثيرة . ولذلك أيضا ينبغى أن نبحث عن الأقاويل ، مثال ذلك إن قال [٢٥٢ ا] قائل إن الدالّ على الصحة والفاعل للصحة هو الذى حاله عند الصحة حالُ اعتدالٍ ، لم يجب أن يُدْفَع ، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال

(١) ش : فى نسخة أخرى : بهيمة . (٢) ف : تقول .
(٣) ف : المقصود . (٤) ش : يريد بالموضوع الشىء الذى يقصد للكلام فيه .
(٥) ف : يعرض . (٦) ف : لزوم .

اعتدال ماهو فى كل واحدٍ منهما فنقول : إن هـذا هو ما كان بمقدار كذا حتى تحدث الصحة، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على سجيةٍ ما .

وأيضا ينبغى أن ننظر ألا تكون متفقـة فى الشَّبَه أو فى الأكثر، بمنزلة قولنا : صوت أبيض وثوب أبيض ، وطعم حادّ وصوت حادّ ؛ فإن هذه ليست تقال بيضًا وحادّة على مثال واحد فى الشَّـبَه، ولا أن أحدهما أكثر من الآخر. فالأبيض إذًا والحادّ من المتفقة فى الأسماء . وذلك أن المتواطئة كلها متفقة، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر، وأما أنهما على مثال واحد فى الشبه . — ولأن الأجناس المختلفة التى ليس بعضها تحت بعض ففصولها أيضا مختلفة بالنوع بمنزلة الحىّ والعلم (فإن فصولها مختلفة) ، فينبغى أن ننظر هل الأشـياء التى تحت اسم واحدٍ بعينه فصولٌ لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض — مثال ذلك أن الحادّ للصوت وللجِرم[(1)] : فإن صـوتا يخالف صوتا بأنه حادّ، وكذلك جِرم[(2)] يخالف جِرما[(3)] . فالحادُّ إذًا اسم مشترك ، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض .

وأيضا ينبغى أن ننظـر هل فصول الأشياء، التى هى بعينها تحت اسم واحد بعينه، مختلفةٌ — بمنزلة اللون الذى فى الأجسام والذى فى الأجسام والذى فى الأغانى[(4)] . فإن الذى فى الأجسام فصوله الذى يجمع البصر ويفرقه، والذى فى الأغانى ليس فصوله هـذه بعينها . فاللون إذًا من المتفقة فى الاسم، لأن الأشياء التى هى واحدة بعينها فصولُها واحدةٌ بعينها .

(١) ف : وللقدار . (٢) ف : مقدار . (٣) ف : مقدارا .
(٤) ش : بعض أنواع الموسيقى يسمى اللونى .

وأيضا لأن النوع ليس هو لشىء من الأشياء فصلا . فينبغى أن ننظر فى الشيئين اللذين تحت اسم واحد [٢٥٢ ب] : هل أحدهما نوع والآخر فصل — مثال ذلك « الأبيض » ، فإن الذى فى الجسم نوع لِلّون ، والذى فى الصوت فصل . وذلك أن صوتا يخالف صوتا بأنه أبيض .

فينبغى أن يكون بحثنا عما يقال على أنحاء كثيرة فى هذه[1] الأشياء وأمثالها .

١٦

< البحث عن الاختلافات >

ويجب أن ينظر فى حال الفصول بعضها عند بعض فى الأجناس أنفسها ، مثل أن نعلم بماذا يخالف العدلُ الشجاعةَ ، والحلمُ للعفة ؛ فإن جميع هذه من جنسٍ واحد بعينه هو الفضيلة ، ونأخذ الفصول التى من جنس واحد بعينه كالفهم والعفة والشجاعة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فضيلة . وننظر أيضا فى التى من جنس بالقياس إلى التى من جنس آخر غيره من غير أن يكون بعضُها من بعض متباعدًا بُعدًا كثيرا ، كقولنا : بماذا يخالف الحسُّ العلمَ ، لأن الفصول — فى الأشياء المتباعدة بعداً كثيرا — بيّنةٌ جدا .

١٧

< البحث عن المشابه >

وينبغى أن نبحث عن التشابه فى الأشياء التى توجد فى أجناس مختلفة إن كان حال هـذا الشىء عند غيره كحال آخر عنـد آخر ، مثال ذلك أن حال العلم عند المعلوم كحال الحسّ[2] عند المحسوس . وإن كان حال شىء عند غيره

(١) صـ : فهذه .   (٢) ف بالأحمر : فى .

كحال شيء آخر فى آخر، مثال ذلك أن حال البصر فى العين كحال العقل فى النفس، وحال الهدوء فى البحر كالركود فى الهواء، وذلك أن كليهما سكون.

وينبغى أن تكون رياضتنا فى الأشياء المتباعدة جدًا خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ .

وينبغى أن ننظر أيضا فى الأشياء التى فى جنس واحد: هل يوجد لجميعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفَـرَس والكَلْب ؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهى من جهته متشابهة .

١٨

< الانتفاع بآلات الجدل الثلاث الأخيرة >

وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة[1] يقال، فى الإيضاح والبيان . وذلك أن الإنسان يكون أحرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبين له على كم نحو يقال . وقد ينتفع به أيضا فى أن [٢٥٣ ا] تكون القياسات فى المعنى نفسه، لا بحسب الاسم . وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأى السائل والمجيب على شيء واحدٍ بعينه . فإذا تنبّه على كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم يَنْحُ بالقول نحوه. — وقد ينتفع به أيضا فى أن يُغالِطَ وألا يُغَالَطَ. وذلك أنّا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان السائل نحا بقوله نحو شيء واحد بعينه . وإذا نحن سألنا أمكننا أن نغالط متى اتفق

(١) ف : نحو .

أن يكون المجيب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء. وليس هذا ممكننا فى الجميع، لكن إذا كانت الأشياء التى تقال على أنحاء كثيرة منها ما هى صادقة ، ومنها ما هى كاذبة. وليس هذا الفن خاصا بالجدل ؛ ولذلك ينبغى لأصحاب الجدل أن يَتوقَّوْا هـذا المعنى أصـلا ، أعنى أن تكون مجادلتهم فى الاسم ، إلا أن يحس الواحدُ[1] بضعف من نفسه عن الجدل بغير هذه الجهة فى الشيء الموضوع.

ووجود الفصول نافع فى القياسات التى تعمل فى الواحد بعينه والغير، ١٠٨ ب وفى تعـرّف كلِّ واحد من الأشـياء ما هو . والأمر بيّن فى أنه نافع فى القياسات التى تعمل فى الواحد بعينه والغير . وذلك أنّا إذا وجدنا فصلا للأشياء التى نقصد نحوها — أىّ فصلٍ كان — ، نكون قد قلنا[2] أن ليس هو واحداً بعينه . فأما منفعته فى تعرُّف كل واحد من الأشياء ما هو، فلأنه من عادتنـا أن نفرق القول الذى يخص جوهر كل واحد بالفصـول التى تخص واحداً واحداً من الأشياء .

فأما النظـر فى الشبيه فنـافعٌ فى أقاويل الاسـتقراء وفى قياسات [٢٥٣ ب] الوضع وفى أداء الحـدود . فأما فى أقاويل الاسـتقراء فلأنّا إنمـا نحكم على الأمر الكلى باسـتقراء الجزئيات فى الأشـياء ، وذلك أنه ليس يسهـل علينا أن نسـتقرئ النظائر ونحن لا نعلم الأشـباه . وأما فى قياسات الوضـع[3] فلأنّ من الأمر الذائع أن الحـال فى سائر الأشياء كالحال فى واحد منها ، حتى إنه إذا تهيأ لنا أن نناظر فى أى شيء منها كان

(١) ف : المقصود . (٢) ف : بينا . (٣) ف : يعنى الشرطية .

إجماعنا مع ذلك على أن الحال فى الشىء الذى قصدنا له كالحال فى هـذه ، لأنا إذا بينا ذلك نكون قد بينا الشىء الذى قصدنا له من الوضع ، لأنا إذا وضعنا أن الحال فيما قصـدنا له كالحال فى هـذه نكون قد علمنا البرهان[1] .

وأما فى أداء الحدود، فلأنا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه فى واحد واحد لم يذهب علينا إذا حددنا الشىء الذى قصـدنا له فى أى جنس ينبغى أن نضعه[2]، وذلك أن أولى[2] الأشياء العامية بالعموم هو جنس يحمل معنى ما هو .

وكذلك أيضا النظر فى الأشباه قد ينتفع به عند التحديد فى الأشياء الكثيرة التباعد كقولنا : سكون الريح فى البحر، وركود الهواء شىء واحد بعينه، لأن كل واحد منهما هدوء، وأن النقطة فى الخط وحدة فى العدد، لأن كل واحد منهما مبدأ . فلذلك متى وفينا الجنس العام فى الجميع لم يظن بنا أحد أنا قد حددنا حدا غريبا . ويكاد أن يكون الذين يحدون على هذا الوجه اعتادوا أن يعرفوا الحدود ، لأنهم يقولون إن الوحدة مبـدأ العدد ، والنقطة مبدأ الخط . فمن البين أنهم يضعونهما فى الجنس العام لكليهما .

فهـذه هى الآلات التى بها تكون القياسات . فأما المواضع التى ينتفع فيها بما وصفنا فهى ما نصف .

] [تمت المقالة الأولى من كتاب "طوبيقا" لأرسطوطالس] [

] [قوبل به] [

(١) س : فى نسخة أخرى : الوضع . (٢) ش : ويحتمل أن يعبر عن هذا المعنى بعبارة أخرى وهى : والأولى من الأمور العامية بأن يحمل من طريق ما الشىء هو جنس ...